عِلَلُ الأَحَادِيث

فِي كِتَاب الصَّحِيح

لمسلِم بن الحَجّاج

تصنيف

الإمام الحافظ أبي الفضْل بن عمّار الشّهيد

المتوفى سنة ٣١٧ هـ

تحقيق وتعليق

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الهجرة
للنشر والتوزيع



في كتاب

الصحيح

لمسلم بن الحجّاج

تصنيف

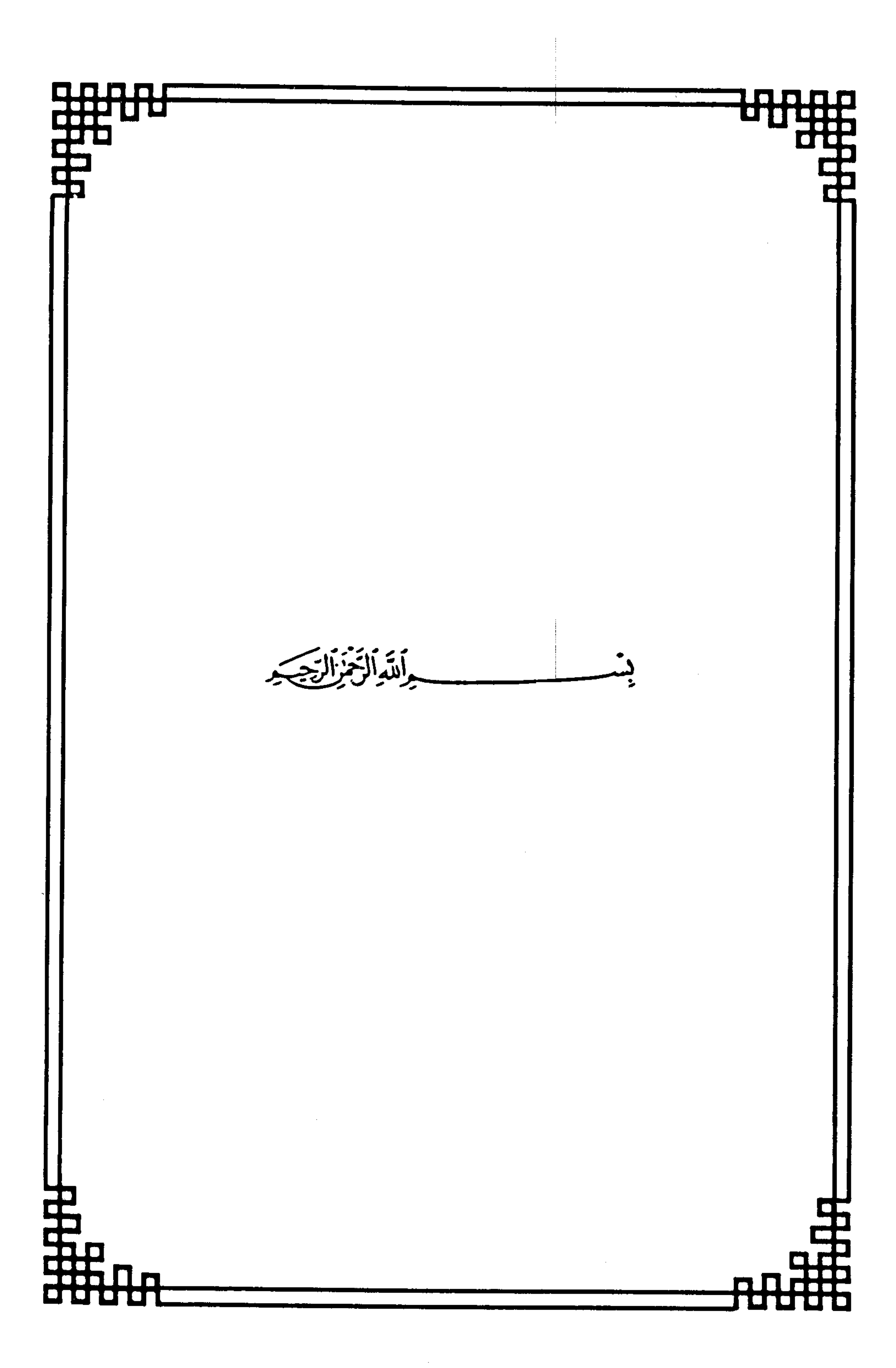
الإمام الحافظ أبي الفضل بن عمّار الشهيد

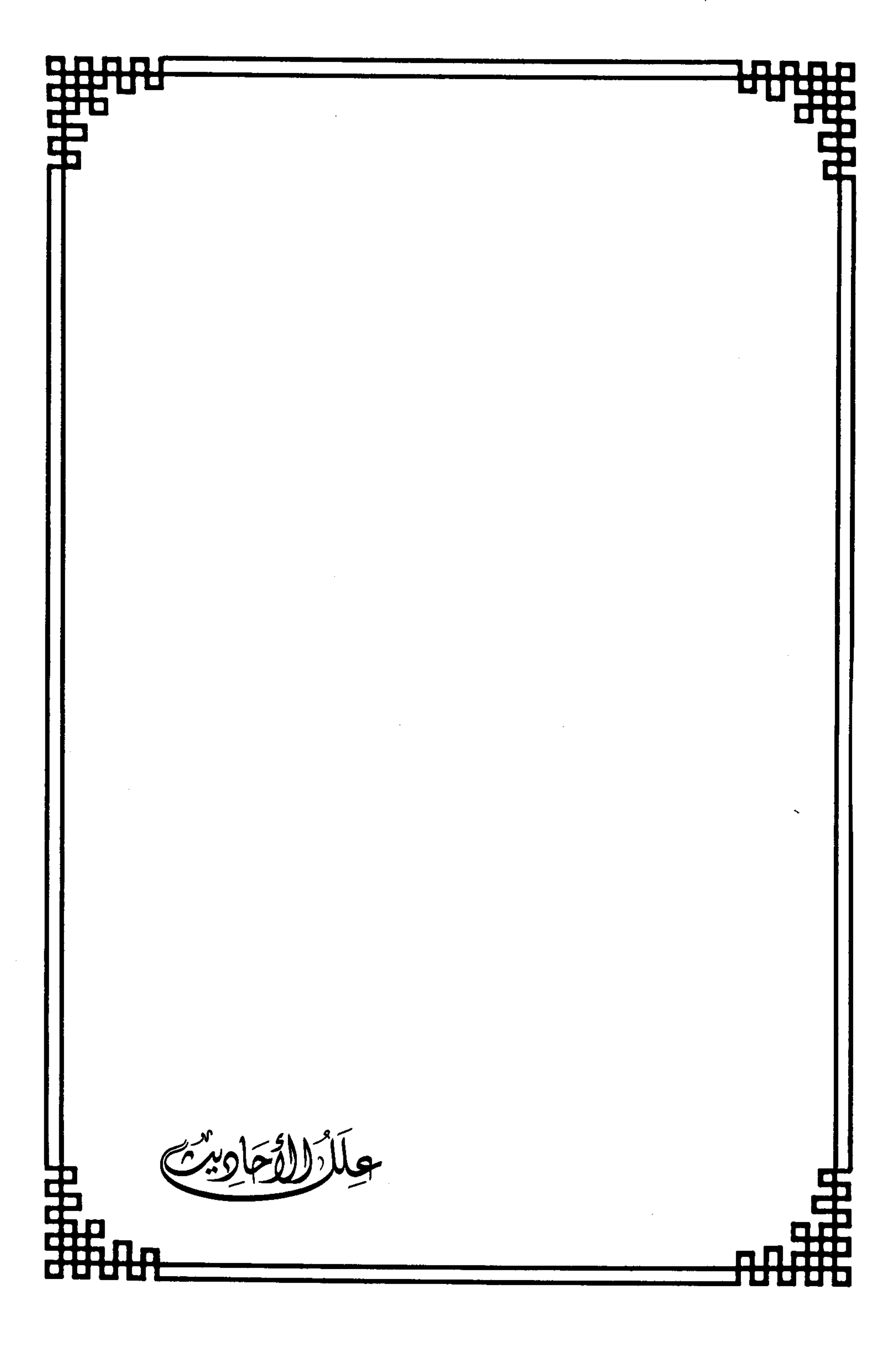
المتوفى سنة ٣١٧ هـ

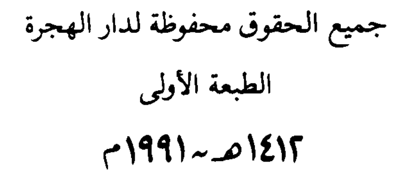
تحقيق وتعليق

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الهجرة للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم


علل الأحاديث



الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

دار الهجرة للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض

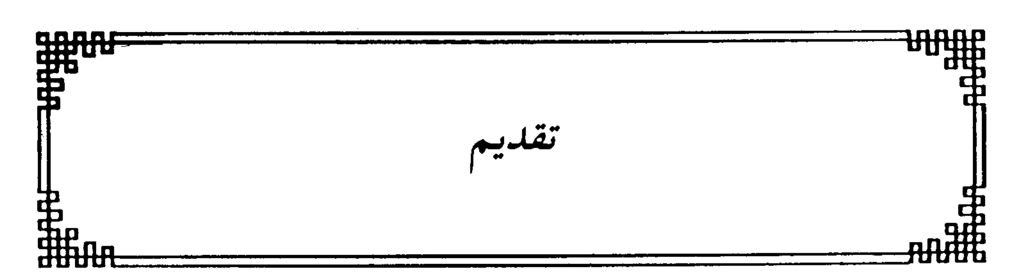
فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)

ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة ٣١٩٥٢

المملكة العربية السعودية

المقدمة

- تقديم .
- علم العلل : فوائد وتنبيهات .
- كتاب «علل الحديث» : أهمِّيته وقيمته .
- ترجمة المصنف .
- النسخة المعتمدة في التحقيق .
- منهج التحقيق .



تقديم

إنَّ الحمد لله؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفسنـا وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهْدِهِ اللهُ؛ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل؛ فلا هاديَ له.

وأشهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له.

وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد:

فإن علمَ العِلَلِ هو أدقُّ علوم الحـديثِ، وأعمقُهـا غوراً، وأكثرُها أهمِّيَّةً، وأصعبُها تناوُلاً؛ لما يترتَّبُ عليه من تدقيقٍ في الألفاظِ، وثَبْتٍ في الأسانيدِ، وسَعَةٍ في الطُّرق والروايات، واطِّلاعٍ في علومٍ عِدَّةٍ.

وهٰذا العلمُ لا يخوضُهُ إلَّا مَن علا في الفَهْمِ كَعْبُهُ، واتَّسَعَتْ رقعةُ معارفهِ ودرايتِه، إذ القاصِرُ فيه مُخَبِّطٌ، والناقِصُ فيه مُخَلِّطٌ!

أمَّا الناقدُ، الباحثُ، المُعَلِّلُ؛ فهو كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدهِ المغشوشَ مِن الذَّهب؛ قياساً على ما عندَه مِن صَفْوِهِ.

وهٰـذا الكتـابُ ـ الذي نُقدِّمه اليومَ لأهلِ الحديثِ وطُلَّابه مطبوعاً محقَّقاً للمرَّة الأولى بعد تصنيف مصنِّفهِ له بأكثرَ مِن ألفِ عامٍ ـ مثالٌ جَيِّدٌ متينٌ، يُبَيِّنُ جهـودَ عُلمـائِنـا وأئمَّتنـا رحمهم الله تعالى، في حِفْظِ السُّنَّةِ النبويَّةِ، والحِرْص عليها أسانيدَ ومتوناً، ألفاظاً ورواةً.

لِمثْلِ هٰذا كان يقولُ الواحدُ منهم رحمهم الله:

«لأنْ أعرفَ علَّةَ حديثٍ هو عِندي أحبُّ إليَّ مِن أن أكتُبَ حديثاً ليس عندي»[1].

هٰذا ومِمَّا ينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ غالبَ استدراكاتِ المصنِّف رحمه الله وتعليلاتِه إنَّما هي في الصِّناعةِ الحديثيةِ، وفي الأسانيد والروايات، لا في المتونِ.

«وليس معنى هٰذا أنَّه لا قيمةَ للانتقادات في الصِّناعة الحديثيَّة، فَرُبَّ محدِّث يرحلُ من أجلِ سَنَدِ الحديث الواحد، والمتنُ ثابتٌ لديه من طريق أُخرى»[2].

أقولُ هٰذا توضيحاً لِمَن قد يقعُ كتابُنا هٰذا تحتَ يده مِن القاصِرينَ، فَيُوحي إليه جهلُه أنَّ في نَشْر مثل هٰذا الكتاب (تَعدِّياً) على «صحيح مسلم» أو انتقاصاً مِن قَدْر «الصحيح»!! كما توهَّمه ـ بل أَوْهَمَهُ ـ بعضُهم!!

أمَّا أهلُ الحديثِ وأصحابُ الآثار علماءَ وطلبةَ علمٍ؛ فإنَّهم يعلمون

---

(١) «علل الحديث» (١ / ٩)، ابن أبي حاتم.

(٢) خاتمة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي لكتاب «الإلزامات والتتبُّع» (ص ٥٠٨).

يقيناً أنَّ مِثْلَ هذا الكتابِ إثراءٌ للمكتبةِ الإسلاميَّة بعامَّة، والمكتبة الحديثية بخاصَّة؛ لما حَواهُ مِن نَفائِسَ ودُررٍ يَقْصُرُ دونَها كثيرٌ مِن أدعياءِ العلم ومنتسبي المشيخةِ، فلا هُم فهموها، ولا أرادوا لأهل العلم حقّاً أن يفهموها!

فاللهَ العظيمَ أسألُ أن يرْزُقَنا العلمَ النافعَ والعَمَلَ الصالحَ، وأنْ يَكْتُبَنا في زُمْرَةِ الذَّابِّينَ عن سُنَّةِ نبيِّه ﷺ؛ إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين.

كتبه

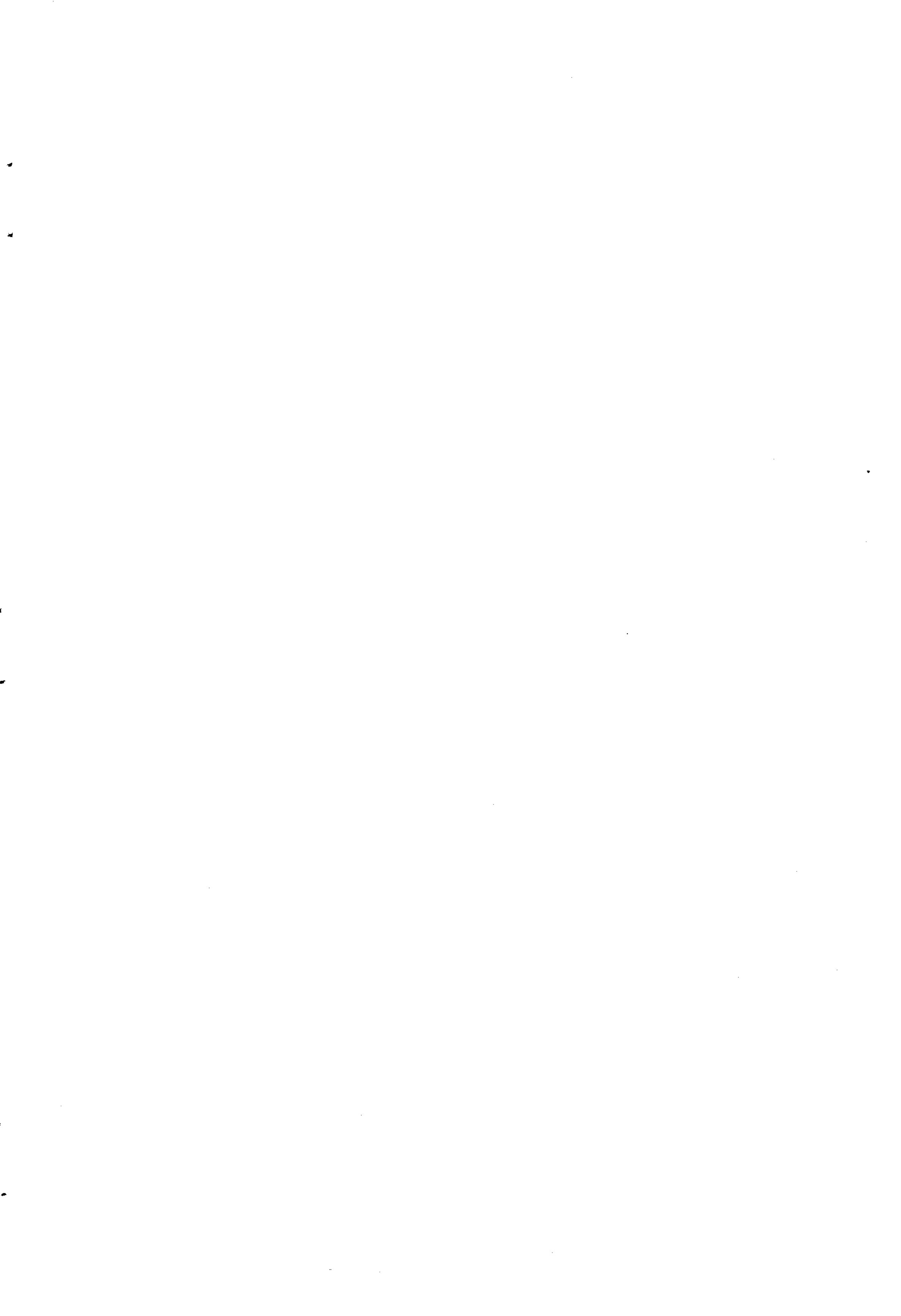
علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد

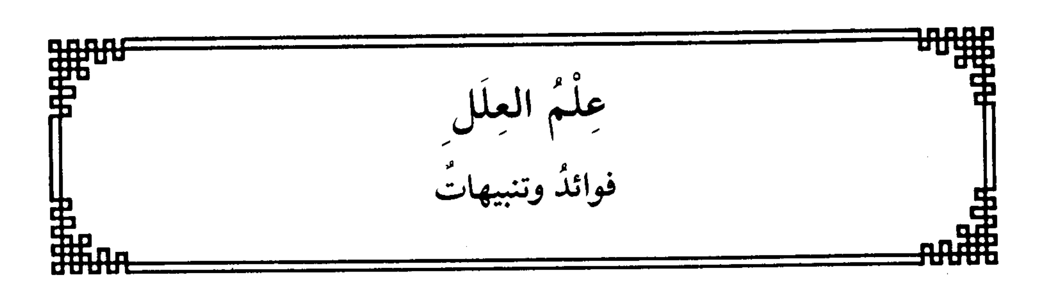
الحلبيّ الأثريّ

يوم الاثنين لسبعٍ بقين من ذي الحجَّة

سنة عشر وأربع مئة وألف للهجرة

ooooo





عِلْمُ العِلَلِ

فوائدُ وتنبيهاتٌ

○ **العلَّةُ لُغةً:**

قال الفيروزآباديُّ في «القاموس المحيط» (ص ١٣٣٨):

«العِلَّةُ؛ بالكسر: المَرَض، علَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه اللهُ تعالى؛ فهو مُعَلٌّ، وعليلٌ، ولا تَقُلْ: مَعلول».

وفي «علوم الحديث» (ص ٨١) لابن الصلاح:

«ويُسَمِّيه أهلُ الحديث: المعلول، وذلك منهم ـ ومن الفُقهاء في قولهم في باب القياس: العلَّة والمعلول ـ مرذولٌ عند أهل العربيَّةِ واللغة».

وتابعه النوويُّ في «التقريب»، والسيوطيُّ في شرحه «التَّدريب» (١ / ٢٥١).

ولكنْ؛ قال الفَيُّومِيُّ في «المصباح المنير» (ص ٤٢٦):

«العِلَّةُ: المرضُ الشاغِلُ، والجمعُ: عِلَلٌ؛ مثلُ: سِدْرةٍ وسِدَرٍ، وأعلَّهُ اللهُ، فهُو معلولٌ؛ قيلَ: مِن النوادر التي جاءَت على غير قياس، وليس كذلك؛ فإنَّه مِن تداخُل اللغتين، والأصلُ: أعلَّهُ اللهُ فَعُلَّ، فهو

معلولٌ، أو مِن علَّه، فيكون على القياس، وجاءَ مُعَلٌّ، على القياس، لكنه قليل الاستعمال. . . ».

وأورد الحافظُ العراقيُّ في «التقييد والإيضاح» (ص ١١٦) استعمالَ (معلول) عن عَدَدٍ مِن أهل اللُّغَةِ؛ منهم: الجَوْهَريُّ، والمُطَرِّزيُّ، وغيرُهما.

وفي «شرح قصيدة كَعْب بن زُهَير» (٨٦ ـ ٨٧) لابن هِشامٍ:

تَجْلُو عَوارِضَ ذِي ظُلْمٍ إذا ابْتَسَمَتْ
كَأَنَّهُ مَنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلولُ

وللحافظ ابن حَجَر رحمه الله كتابٌ حافلٌ سمَّاه «الزَّهر المَطْلول في معرفة المعلول»[1].

○ تعريفُ المُعَلَّل اصطلاحاً:

قال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (٨١):

«الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على علَّةٍ تقدَحُ في صحَّته مع أنَّ ظاهِرَه السلامة منها».

وقال ابن حَجَر:

«وأحْسَنُ منه أن يقالَ: هو حديثٌ ظاهِرُهُ السَّلامةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التَّفتيش على قادحٍ»[2].

(١) «نظم العقيان» (ص ٤٧)، و«الرسالة المستطرفة» (١٤٨)، وانظر: «ابن حجر ودراسة مصنَّفاته» (ص ٣٣٨).

(٢) «فتح الباقي» (١ / ٢٢٧) للشيخ زكريا الأنصاري.

○ تنبيهٌ:

قال ابنُ الصَّلاحِ (٨٤):

«ثمَّ اعْلَمْ أنَّـه قد يُطْلَق اسمُ العلَّة على غيرِ ما ذَكَـرْناه؛ مِن باقي الأسبـابِ القادحةِ في الحديثِ، المُخْرِجة له مِن حال الصحَّة إلى حال الضَّعف، المانعة من العَمَلِ بهِ، على ما هو مقتضى لفظ العِلَّة في الأصْل.

ولـذٰلك نجدُ في كُتُب عِلَلِ الحديثِ الكثيرَ من الجَرْح بالكذبِ، والغفلةِ، وسوءِ الحفظ، ونحو ذٰلك مِن أنواع الجَرْح. . .».

لِذا؛ قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢):

«وإنَّما يُعَلُّ الحديثُ مِن أوْجُهٍ ليس للجرح[1] مدخلٌ».

○ مواضِعُ العِلَّة:

قال ابنُ الصلاح (ص ٨٢):

«ثم قد تقعُ العلَّةُ في إسناد الحديثِ ـ وهو الأكثرُ ـ وقد تقع في متنهِ، ثم ما يقعُ في الإسناد قد يقدحُ في صحَّة الإسناد والمتن جميعاً ـ كما في التعليل بالإرسال والوقف ـ وقد يقدح في صحَّة الإسناد خاصَّة من غير قَدْحٍ في صحَّة المتن». وقد قال قَبْلُ (ص ٨١):

«. . . ويتَطَرَّقُ ذلك إلى الإسناد الذي رجالُه ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصحَّة من حيثُ الظاهرُ».

---

(١) كذا الأصل، وكأنَّ فيه نقص كلمة: (فيها).

○ كيف تُدْرَكُ العِلَّةُ؟

قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (١ / ٢٢٠ - ٢٢١):

«تُـدرك بعد جَمْع طُرُق الحديثِ، والفَحْصِ عنها، بالخلافِ مِن راوي الحــديث لغيرِه ممَّنْ هو أحفظُ، وأضبطُ، وأكثـرُ عدَداً، أو عليه، والتفرُّد بذلك، وعدم المتابعة عليه، مع قرائن قد يَقْصُرُ التعبير عنها. . .».

○ علمُ العِلَل لخاصَّة أهل العلم:

قال أبو داود في «رسالته إلى أهل مكَّة» (ص ٧):

«ضَـرَرٌ على العامَّة أن يُكْشَف لهم كُلُّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوبِ الحديثِ؛ لأن علمَ العامَّةِ يَقْصُرُ عن مِثْلِ هذا».

نَقَلَهُ ابنُ رَجَب في «شرح العلل» (ص ٥٣٤)، وقال:

«وهذا كما قال أبو داودَ؛ فإنَّ العامَّةَ تَقْصُرُ أفهامُهُم عن مِثلِ ذلك، وربَّما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جُملةً إذا سمعوا ذلك.

وقد تَسَلَّط كثيرٌ ممَّن يطعنُ في أهل الحديثِ عليهم بذكرِ شيءٍ من هذه العِلل، وكان مقصودُهُ بذلك الطَّعْنَ في الحديثِ جُمْلةً، والتشكيكَ فيه، أو الطعنَ في غير حَديثِ أهل الحجاز».

وقال الحافظ ابن حجر في «النُّكَت على ابن الصَّلاحِ» (٢ / ٧١١):

«وهذا الفنُّ أَغمضُ أنواعِ الحديثِ، وأَدَقُّها مَسْلَكاً، ولا يَقومُ بِهِ إلَّا مَن مَنَحَهُ اللهُ تبارَكَ وتَعالى فهماً غائِصاً، واطِّلاعاً حاوِياً، وإدراكاً لمراتِبِ

الرواةِ، ومعرفةً ثاقبةً.

ولذلك لم يتكلَّم فيه إلَّا أفرادٌ مِن أئمَّةِ هذا الشأنِ وحُذَّاقِهم، وإليهم المَـرْجِعُ في ذلك؛ لِما جَعَلَ اللهُ لهُم مِن معرِفَةِ ذلك، والاطِّلاعِ على غَوامِضِهِ؛ دونَ غيرِهم مِمَّن لما يُمارِس ذلك».

○ الكتب المصنَّفة في العِلَل:

قال ابنُ رَجَب[1]:

«قد صُنِّفَتْ فيه كُتُبٌ كثيرةٌ مُفْرَدَةٌ:

بعضُهـا غير مرتَّبة؛ كالعِلَل المنقولة عن يحيى القَطَّان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى[2] وغيرهم. وبعضُها مُرَتَّبَةٌ.

ثم منها ما رُتِّبَ على المسانيد؛ كـ «علل الدارقطني»[3]، وكذلك «مسند علي بن المَديني»، و «مسند يعقوب بن شيبة»[4]، هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث.

ومنهـا ما هو مرتَّبٌ على الأبـوابِ؛ كـ «علل ابن أبي حاتم»[5]، و «العِلَل» لأبي بكـر الخَلَّال الحنبلي، وكتاب «العلل»[6] للتِّرمذي؛ أوَّله

---

(١) «شرح العلل» (٥٣٣ ـ ٥٣٤).

(٢) هو ابن مَعين.

(٣) طبع منه إلى اليوم سبعة أجزاء.

(٤) طبع منه قطعة فيها جزء من مُسند عمر.

(٥) وهو مطبوعٌ في مجلَّدين.

(٦) هو «العلل الكبير»، طُبع قريباً.

مرتبٌ، وأواخرُه غيرُ مرتَّب» .

قلتُ: ومِن كتب العلل المطبوعة:

١ ـ «العلل» لابنِ المَديني؛ قِطعةٌ منه .

٢ ـ «العلل» لأحمد، برواية المرّوذي، وكذا رواية ابنه عبدالله .

٣ ـ «العلل الصغير» للترمذي .

٤ ـ «المسند الكبير» للبزَّار، وهو «المسند المعلَّل»[١] .

وتـرى في كثيرٍ من الكتب غير المختصَّة بالعلل أبحاثاً متناثرة في معرفة العلل؛ مثل:

١ ـ «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي .

٢ ـ «التحقيق» لابن الجوزي .

٣ ـ «السنن الكبرى» للبيهقيّ .

٤ ـ «الضُّعفاء» للعقيلي .

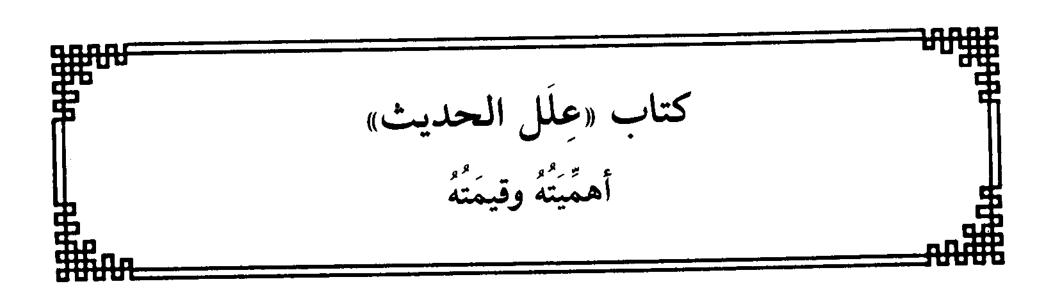
٥ ـ كُتُبُ التخريج؛ مثل: «نصب الراية»، و«التلخيص الحبير»[٢]، و«التمهيد»، وغيرها .

○○○○○

---

(١) وقد طبع منه ثلاثة مجلَّدات .

(٢) ومن يسمِّيه «تلخيص الحبير»؛ فقد وهم!



كتاب «عِلَل الحديث»

أهمِّيَتُهُ وقيمَتُهُ

○ يُعَدُّ كتابُنا هٰذا مِن أنفس كتب العِلَل المختصَّة بـ «الصحيحين» وأقدمِها، إذ إنَّ طبقة مؤلِّفه أقدم من الإمام الدارقطني المتوفَّى سنة (٣٨٥هـ)، وكذا الإمام أبي مسعود الدمشقي المتوفى سنة (٤٠٠هـ)، وهما أشهر من تكلَّم في علل أحاديث «الصحيحين».

○ وتَكْمُنُ قيمة هٰذا الكتاب في ناحيَتَيْن بارزتَيْن:

الأولى: أنه تكلَّم على أحاديثَ لم يُسْبَق إليها، وكذا لم يُلْحَق فيها فيما اطَّلَعْتُ.

الثانية: أنَّ فيه ثلاثةَ أحاديثَ معزوَّةً إلى «صحيح مسلم»، وليست في نسختنا منه، وإنَّما هي في بعض نُسخهِ، وهي الآتية برقم (٢٧ و٢٩ و٣٢).

وهي فائدةٌ هامَّةٌ جدّاً.

○ أنَّ هٰذا «الجزءَ» قد وَقَفَ عليه عددٌ من العلماء، وأثْنَوْا عليه، واستفادوا منه:

قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥٤٠):

«. . . ورأيتُ له جزءً مفيداً، فيه بضعةٌ وثلاثونَ حديثاً من الأحاديث التي بيَّن عِلَلَها في (صحيح مسلم)»[1].

ونقل عنه جماعةٌ مِن أهلِ العلمِ؛ منهم: الحافظ البيهقي، وابن طاهر المقدسي، والذَّهبي، وابن حَجَر، والنووي، وابن رَجَب، والسُّيوطي، وغيرهم؛ كما ستراه في مواضعهِ مِن التعليق على هٰذا الجزء إن شاء الله.

○ ومِن فوائد هٰذا الكتاب أيضاً ذِكرُهُ عدداً مِن الرواة بالجَرْحِ أو التَّعديلِ؛ ممَّا قد يُرجِّحُ كِفَّةَ أحدِهما فيما اختَلَفَ فيهِ أهلُ العلمِ في بعضِ الرُّواةِ.

○ وكذا من مزايا هٰذا الكتاب إشارَتُه إلى كثيرٍ مِن الطُّرُقِ أو الرِّواياتِ أو الأسانيدِ لعددٍ من الأحاديثِ.

○ ومِمَّا لا ريبَ فيه أنَّ كُلَّ جُهدٍ بشريٍّ؛ فهو عُرْضَةٌ للأخذ والرَّدِّ؛ لذا فإنَّ المصنِّفَ رحمه الله قد انتقد عدداً من الأحاديث، أصاب في بعضٍ منها، وأخطأ بعضاً[2]، فله الأجرُ - إن شاء الله - على اجتهادِه إمَّا مرَّةً أو مرَّتين.

○○○○○

(١) وكذا قال في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٨٢٤).

وقال مثلَه أيضاً: الصفدي في «الوافي» (٢ / ٣٧)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (٣٤٧).

(٢) وسترى أدلَّة ذٰلك كله في التعليق عليه.

ترجمةُ المصنِّف

○ اسمُه:

هو «الإمامُ، الحافظُ، النَّاقِدُ، المُجَوِّدُ، أبو الفضل، محمد بن أبي الحُسَين بن أحمد بن محمد بن عمَّار بن محمد بن حازم بن المُعَلَّى بن الجارود، الجاروديُّ، الهَرَوِيُّ، الشهيدُ»[1].

○ شيوخُهُ:

سمع:

ـ أحمدَ بنَ نجدةَ بن العُريان.

ـ والحسينَ بن إدريس.

ـ ومُعاذَ بن المُثَنَّى.

ـ وأحمدَ بنَ إبراهيم بن مِلْحان.

ـ ومحمدَ بنَ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

وأقرانَهم بخُراسان والعراق.

---

(١) «السِّيَر» (١٤ / ٥٣٨ ـ ٥٣٩).

«وأقدمُ شيخٍ لَقِيَهُ: عُثمانُ بنُ سعيدٍ الدَّارِمِيُّ الحافظُ»[1].

وقد سمع أيضاً من جده أبي سعد يحيى بن منصور الهَرَوي[2].

○ تلاميذُهُ:

روى عنه:

ـ أبو عليٍّ الحافظُ.

ـ وأبو الحُسين الحَجَّاجيُّ.

ـ وعبدُ الله بن سَعْدٍ.

حفاظُ نيسابور.

ـ ومحمَّدُ بنُ أحمد بن حمَّاد الكوفي.

ـ وأبو الحُسينِ بنُ المُظَفَّرِ.

وغيرُهُم.

○ ثناءُ العلماء عليه:

أَودَعَهُ الذَّهبيُّ في «تذكرة الحُفَّاظ»، و «سير أَعلام النُّبَلاء»، وقال: «هُو مِنْ أَقرانِ الطَّبَرِيِّ وابنِ عَدِيٍّ»[3].

وقالَ الصَّفَدِيُّ[4]:

---

(١) المصدر السابق (١٤ / ٥٤٠).

(٢) «السير» (١٤ / ٥٣٩)، وله رواية عنه في هذا الكتاب (ص ١١٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في «الوافي بالوفيات» (٢ / ٣٧).

«إمامٌ كبيرٌ عارفٌ لعِلَلِ الحَديثِ».

ولعلَّ وَفاتَهُ المُبَكِّرَةَ ـ كما سيأْتي ـ كانت حائلاً دون شُهرتِهِ، وعائِقاً دون انتشارِ ذِكْرِهِ.

○ **مصنَّفاتُه**:

١ ـ «علل أحاديث مسلم»: وهو كتابُنا هٰذا، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ.

٢ ـ «المستخرج على صحيح مسلم»: قال الذهبي في «السير» (١٤ / ٥٤٠):

«وقد خَرَّجَ الحافظُ أبو الفَضْل «صحيحاً» على رسم (صحيح مسلم)».

٣ ـ «الأربعون حديثاً»: كما في «التحبير» (١ / ٢٢٦) للإمام أبي سَعْد السَّمْعاني.

قلتُ: ولعلَّ له غير هٰذه المصنَّفات ممَّا لم يَصِلْنا خَبَرُهُ.

○ **وفاتُهُ**:

قال الحاكمُ:

«سمِعْتُ بُكَيْرَ بن أحمد الحدَّاد بمكَّةَ يقولُ: كأنِّي أنظرُ إلى الحافظ محمد بن أبي الحسين، وقد أخَذَتْهُ السُّيوفُ، وهو مُتَعَلِّقٌ بيديهِ جَميعاً بحَلْقَتَي البابِ، حتَّى سقطَ رأْسُهُ على عَتَبَةِ الكعبَةِ، سنة ثلاثٍ وعشرين وثلاث مئة».

نَقَلَه عنه الذهبيُّ في «السِّيَر» (١٤ / ٥٣٩)، ثم تعقَّبَه بقوله:

«هٰكذا قال، فوَهِمَ، إنَّما كان ذٰلك سنةَ سبعَ عشرةَ وثلاثِ مئةٍ في ذي الحَجَّةِ، عامَ اقْتُلِعَ الحَجَر الأسود، ورُدِمَ بئرُ زمزم بالقتلى، على يَدِ القرامطةِ».

ثم قال الذهبيُّ:

«ولعلَّهُ لم يبلُغْ خَمسين سنةً رحمه الله، ولهٰذا لم يشتهر حديثُهُ».

«وقُتِلَ معه أخوه المحدِّثُ أبو نَصْرٍ أحمد»[1].

فرحمه الله رحمةً واسعةً.

تنبيهٌ مهمٌّ:

هناك محدِّثٌ آخَرُ يشتَرِكُ مع مُصَنِّفنا ـ رحمهُ اللهُ ـ في الاسمِ والكُنْيَةِ والنسبةِ؛ لذا قد يختَلِطُ على بعضِهم!!

وهو: «الحافظُ، الإمامُ، المُتْقِنُ، الجَوَّالُ، أبو الفضلِ، محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ الجارودِيُّ الهَرَوِيُّ»[2]؛ فلا يخْتَلِطَنَّ عليكَ أحدُهُما بالآخَرِ[3]؛ فإنَّ بينَ وفاتَيْهِما نحوَ مئةِ عامٍ، فتنبَّهْ.

○ مصادر ترجمته:

١ ـ «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٣٨٤ ـ ٣٨٦).

---

(١) «السير» (١٤ / ٥٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٣٨٤).

(٣) كما وقع لمحقِّق «السير» (١٤ / ٥٣٨) عندما ذكر من مصادر ترجمته «أنساب السمعاني»!! وإنما تَرْجَمَ لهٰذا المحدِّث الآخر!!

٢ - «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١٠٥٤ - ١٠٥٦).

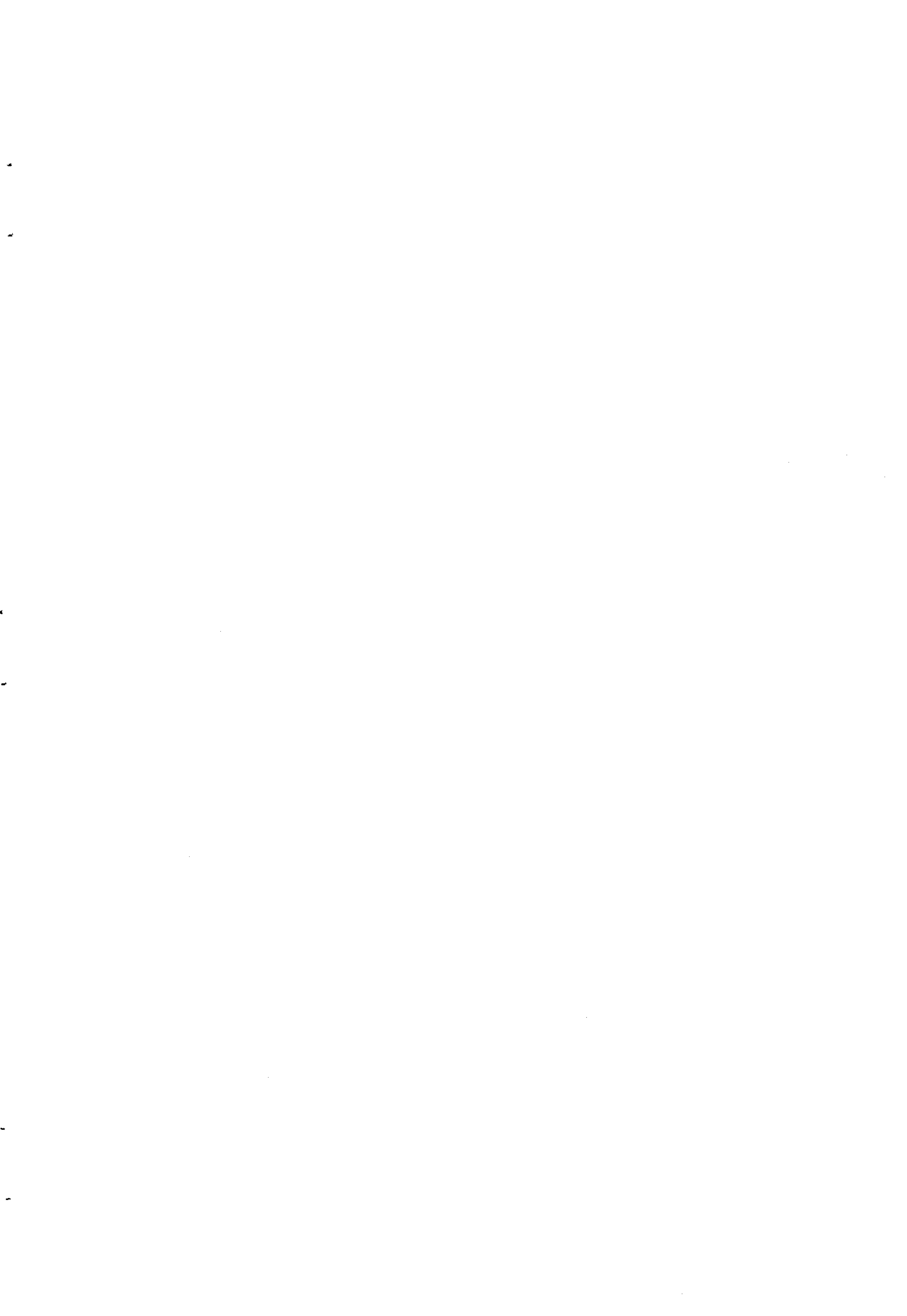
٣ - «العِبَر» (٣ / ١١٤).

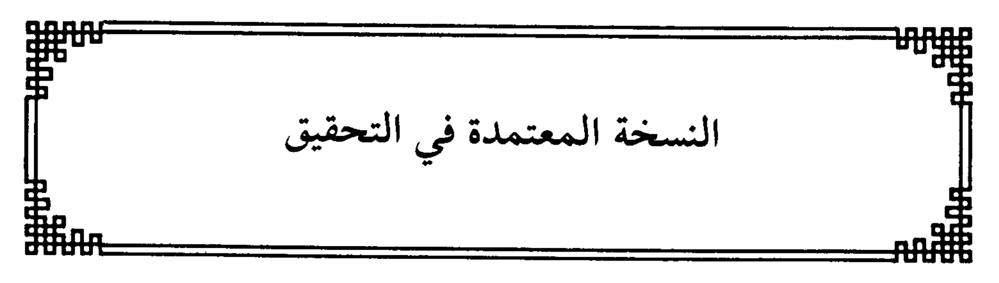
٤ - «الوافي بالوفيات» (٢ / ٦٠ - ٦١).

٥ - «طبقات الحُفَّاظ» (٤١٣).

٦ - «شَذَرات الذهب» (٣ / ١٩٩).

○○○○○





النسخة المعتمدة في التحقيق

○ نُسْخَةٌ نادرةٌ نفيسةٌ متقنةٌ مضبوطةٌ[1]، لا يكادُ يُوجَدُ فيها خَطَأ.

○ خطُّها نسخيٌّ معتادٌ جميلٌ.

○ عدَّة أوراقها اثنتا عشرة ورقة مع العنوان والذيل[2].

○ مسطرتُها: ٩ × ١٦.

○ وهي مِن مصوَّرات مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، فوفَّق اللهُ القائمين عليه إلى كُلِّ خيرٍ.

○ يرقى تاريخ نَسْخِها إلى القرن السابع، وناسخُها مِن أهل العلم والمعرفة بالحديثِ[3].

---

(١) وهي مِن وَقْف ناسخها؛ كما كُتب على وجهها: «وَقَفَه كاتبُه رحمه الله تعالى وإيَّانا».

وقد أوقف ـ رحمه الله ـ أجزاءه وما كتبه في «الضيائية»، وعُدِم أكثرها في نوبة غازان؛ كما في «تاريخ الإسلام» (٣٨١).

(٢) انظر (ص ١٤١) فيما يأتي.

(٣) انظر ترجمته (ص ١٥٠) فيما يأتي.

○ وقد أغْفَلَ ذِكْرَ هٰذه النُّسخة بروكلمان وسزكين وغيرُهما من المعتنين بذكر المخطوطات والكتب الحديثية.

وهٰذا مِمَّا يُضاعِفُ مِن قيمةِ وأهمِّيَّةِ نشرِ هٰذا الجزءِ، وإيقافِ أهلِ العلمِ والباحِثينَ عليهِ.

فالحمدُ للهِ على ما وفَّقَ وأنعَمَ.

○ وفي النُّسخةِ عند ناسِخِها في أصلِهِ نَقْصٌ، بدليلَيْنِ:

الأوَّل: قولُه في آخرِها ـ كما سيأتي (ص ١٤٠) ـ: «آخِرِ الموجود من كَلامِ أبي الفضلِ»، ففيهِ إشعارٌ بالنَّقْصِ.

الثاني: أنَّهُ وُجِدَ في بعضِ نُقولِ أهلِ العلمِ ما يُؤيِّدُ ذٰلك، ففي جُزْءِ «طُرُقِ حديث (لا تسبُّوا أصحابي)»[1] (ص ٢٩٨) للحافظ ابن حجر النَّقْلُ عنهُ ممَّا لا يوجَدُ في أصْلِنا[2].

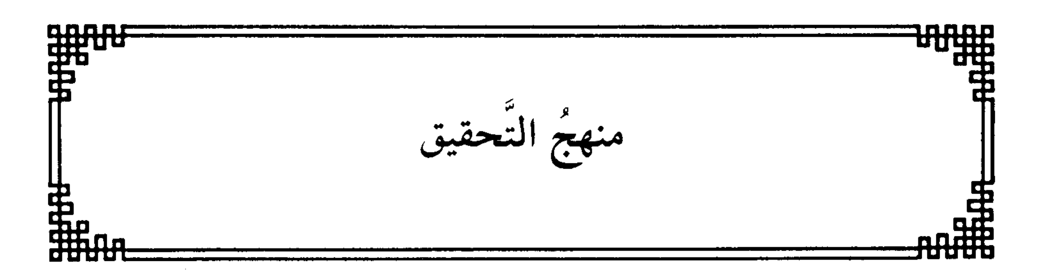
والله تعالى أعلمُ.

○○○○○

---

(١) وهو مُضَمَّن كتابَ «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر» (١ / ٢٨٠ ـ ٢٩٨) للسَّخاوي، وقد أفرده بالتحقيق أخونا مشهور حسن في رسالة مفردة.

(٢) وبخاصَّة أنه وقف عليه كما سيأتي من نقوله عنه، وكذا قولُه في «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٣٨١)، حيثُ قال: «ولأبي الفضل بن عمَّار تصنيف لطيف في ذٰلك»؛ أي: في نقد «الصحيح».



منهجُ التَّحقيق

○ استنسختُ الكتابَ، ثم قابلتُه على «الأصل».

○ ضبطتُ نصَّه، ورقَّمتُ أحاديثَه.

○ تتبَّعْتُ كلامَ المصنِّف رحمه اللهُ؛ أخذاً وردّاً، مخالفةً وموافقةً.

○ طوَّلتُ في التعليقِ على الأحاديثِ المنتَقَدَةِ؛ محاولاً الدفاعَ عن «صحيح مسلم» وأحاديثِهِ بذكر الشواهد[1] والطُّرق والمتابعات.

○ قمتُ بكتابةِ مقدِّمات تمهيديَّة للكتاب؛ تُعَرِّفُ بعلمِ العِلل وأهمِّيَّتِهِ، وقيمةِ الكتابِ، وترجمةِ المصنِّف.

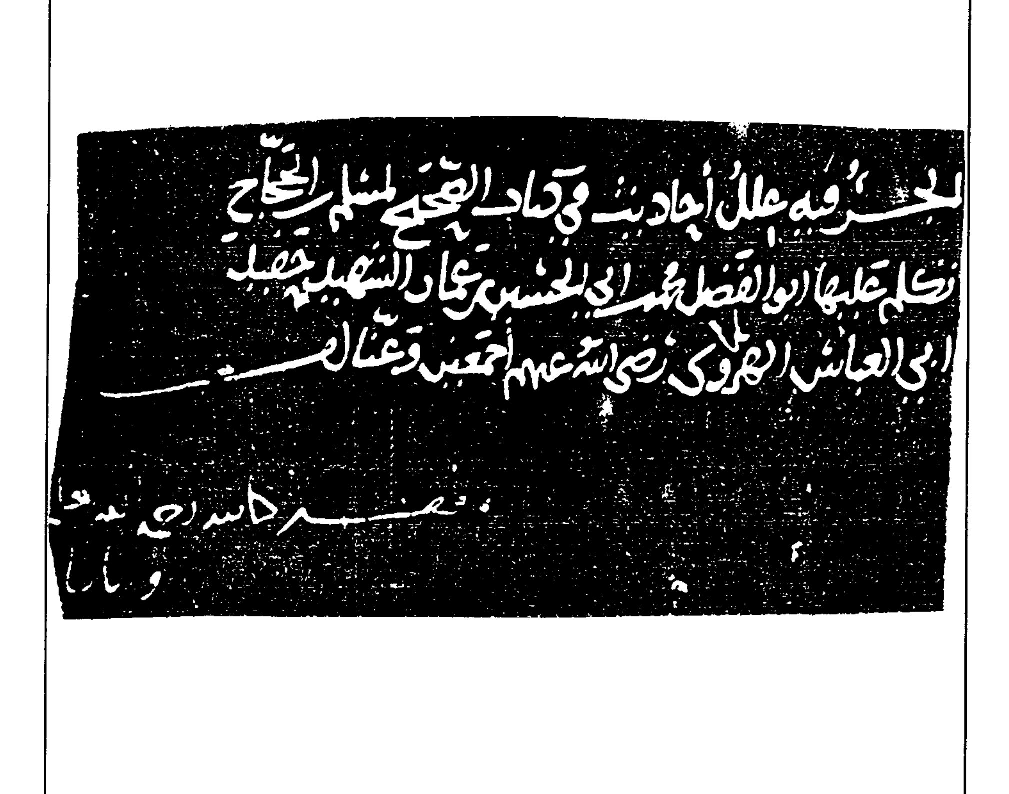
○ صنعتُ فهارسَ تفصيليَّة تُفيدُ الباحثين، وتنفعُ الراغبين.

فإن أصبتُ فيما فعلتُ؛ فمن مِنَّة الله عليَّ، وإلا فرحمتُه أوسعُ من تقصيري، ومغفرتُهُ تشملُ جَهْلي.

---

(١) ولم أُطِلْ في ذِكر الشواهد؛ لأنَّها ليست هي المقصودة من علم العِلَل، إنما الكلام فيه ـ غالباً ـ في الطرق والمتابعات؛ موافقةً ومخالفةً.

نماذج من صور المخطوط



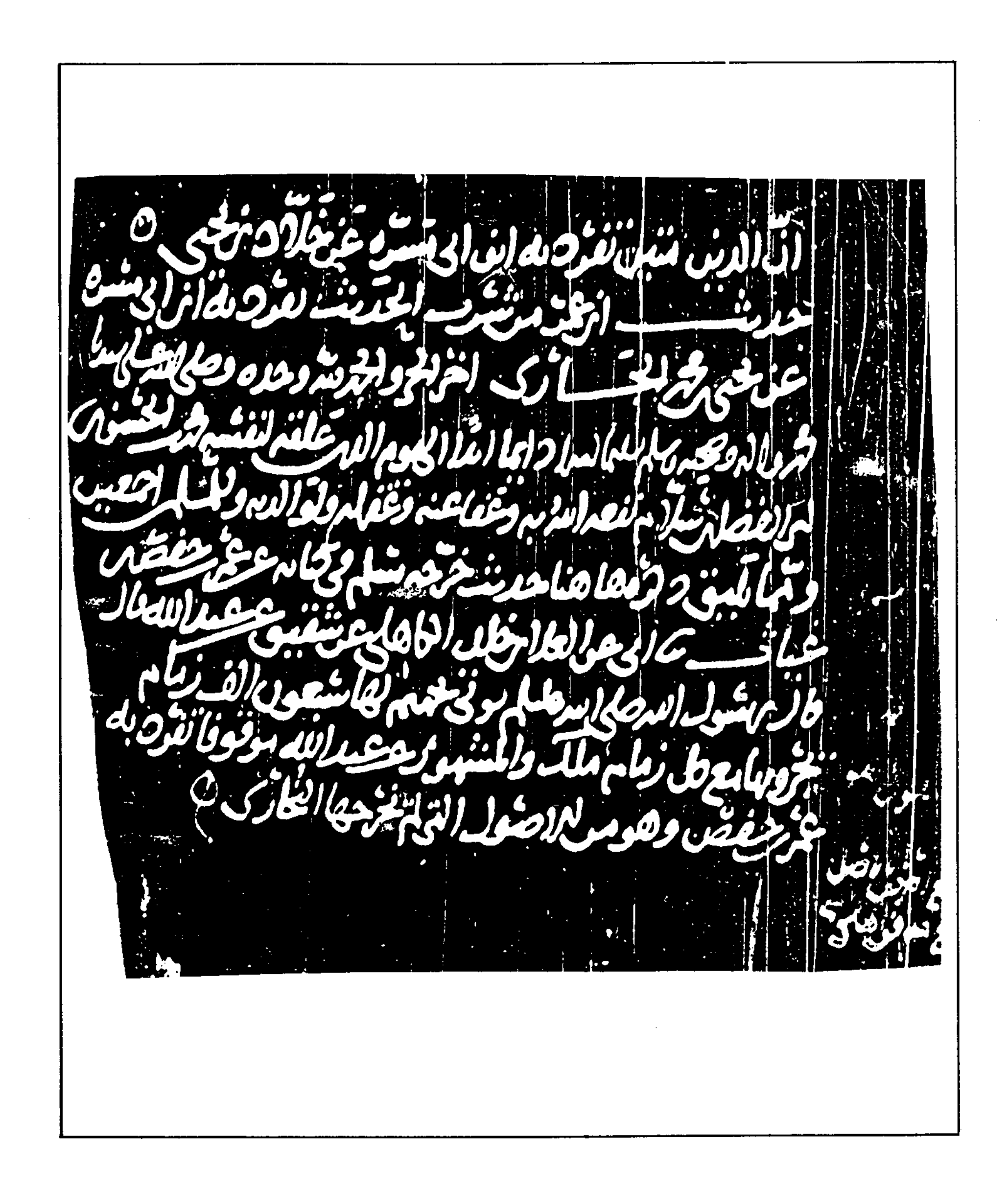
المجروحة علل أحاديث من كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج
تكلم عليها أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد حفيد
أبي العباس الهروي رضي الله عنهم أجمعين وعنا

صورة عنوان الكتاب

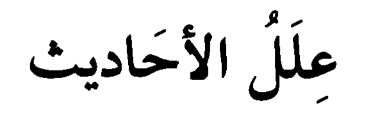
صورة الصفحة الأولى من الكتاب

ان عمر قال لوافقني ربي في ثلث فذكر الحديث ولم يذكر ابن عمر
في اسناده وادخل ابن جويرية ونافع رجلا غير مسمى
اخر الموجود من كلام ابي الفضل الحافظ رحمه الله وفيه بضعه
ستة وثلثون موضعا والحمد لله حق حمده وبفضل الله تتم الحسنات وصلى
الله على سيدنا محمد واله وسلم تسليما كثيرا
كان في اخر الاصل بخط الحافظ الصابوني لي الحسن هبة الله ابي الحسن
ابن عساكر الدمشقي رحمه الله ما صورته وحدث في اخر الشيخ محمد
شعبة عن لا التنيسي حدثنا غلام خليل عن قزعة بن سويد
شعبة عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اتى الجمعة فليغتسل تفرد به غلام خليل حدثنا ابي بزه
اغزل ادى عن طريق المسلمين تفرد به يحيى بن سعيد حدثنا سعيد
ابن جبير عن ابن عباس اوحى الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم اني قتلت بيحيى
ابن زكريا سبعين [illegible] عن عبد الله بن [illegible] سبعين الفا [illegible] ثابت عن
ابيه حدثنا [illegible] داود بن صالح تفرد به موسى عن عبيد
حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

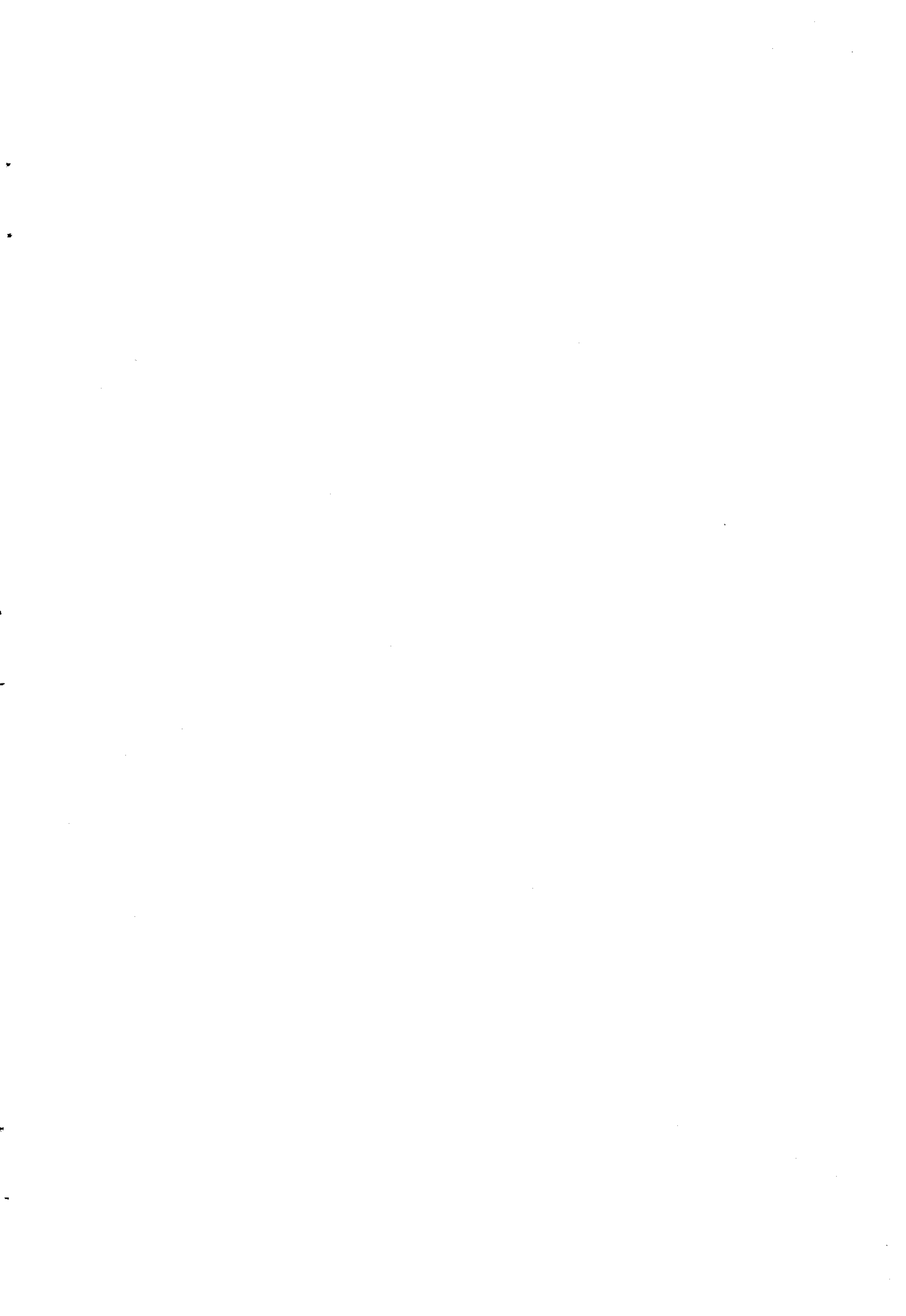
صورة الصفحة الأخيرة من الكتاب ويظهر في آخرها الذيل


أن الدين متين تفرد به ابن ابي ميسرة عن خلاد بن يحيى
حديث ــــــ ان عبد من شرب الحديث تفرد به ابن ابي ميسرة
عن يحيى بن محمد الجـــاري آخر الجزء والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين علقه لنفسه محمد بن الحسني
ابن الفضل ... نفعه الله به وعفا عنه وغفر له ولوالديه وللمسلمين أجمعين
ومما يلحق بهذا ها هنا حديث خرجه مسلم في كتابه عن عمر بن حفص بن
غياث ــــــ عن أبيه عن العلاء بن خالد الكاهلي عن شقيق عن عبد الله قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام
يجرونها مع كل زمام ملك والمشهور عن عبد الله موقوفا تفرد به
عمر بن حفص وهو من الأصول التي لم يخرجها البخاري

صورة الصفحة الأخيرة من الأصل وهي الثانية من الذيل



في كِتابِ «الصَّحِيح» لمُسْلِم بنِ الحَجَّاج



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

ربِّ يَسِّرْ وأَعِنْ وتَمِّم.

قالَ أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أَبي نَصْرٍ الحُمَيْديُّ الأَنْدَلُسيُّ[1] رحمهُ

---

(١) «هو الإمام، القُدوة، الأثَري، المُتْقِن، الحافظ»؛ كما وصفه الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ١٢٠).

توفِّي في سابع عَشَر ذي الحَجَّة سنة ثمانٍ وثمانين وأربع مئة عن بضع وستِّين سنة.

له من الشعر قولُه:

كِتَابُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ قَوْلي
وَمَا صَحَّتْ بِهِ الآثَارُ دِيْني

وَمَا اتَّفَقَ الجَمِيعُ عَلَيْهِ بَدْءاً
وَعَوْداً فَهْوَ عَنْ حَقٍّ مُبِينِ

فَدَعْ مَا صَدَّ عَنْ هٰذي وخُذْهَا
تَكُنْ مِنْهَا على عَيْنِ اليَقِينِ

انظر: «الصِّلة البَشْكُواليَّة» (٢ / ٥٦٠)، و«بغية الملتمس» (١٢٣ ـ ١٢٤) للضَّبِّي، وغيرهما ممَّن ترجم له.

اللهُ:

أَفادَني بعضُ إخوانِنا ببغدادَ جُزْءاً فيهِ عن أَبي الفَضْلِ الحافظِ حَفيدِ أَبي سَعْدٍ الهَرَوِيِّ ـ يَعْني: أَبا الفَضْلِ محمَّدَ بنَ أَبي الحُسَيْنِ ابنِ عَمَّارٍ الحافِظَ الشَّهيدَ[1] حَفيدَ أَبي سَعْدٍ يَحْيى بنِ أَبي نَصْرٍ مَنْصورٍ الهَرَوِيِّ الزَّاهِدِ[2] رحمهُما اللهُ ـ؛ قالَ:

---

(١) هو المصنِّف رحمه الله، وقد تقدَّمت ترجمتُه.

(٢) ترجمه أبو بكر الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٤ / ٢٢٥)، وقال: «وكان ثقةً، حافظاً، زاهداً».

توفِّي سنة اثنتين وتسعين ومئتين.

له كُتُب؛ منها: «أحكام القرآن»، و«شَرَف النبوَّة»، و«الإيمان»، وغيرها.

قال الذهبي في نهاية ترجمته في «سير النبلاء» (١٣ / ٥٧١):

«وله أحفادٌ وأسباطٌ عُلماءُ أكابر».

قلتُ: كأنَّـه يُشير إلى مُصَنِّفِنـا رحمهما الله، وهو جدُّه لأمِّه؛ كما في «السِّيَر» (١٤ / ٥٣٩).

ترجمتُه في: «طبقات الحنابلة» (١ / ٤١٠)، و«المنتظم» (٦ / ٢٦)، و«النجوم الزاهرة» (٣ / ١٢٣)، وغيرها.

ولقد وَرَدَتْ كنيتُه على غلاف الأصل: «أبو العبَّاس»، وهو خلاف ما ذكره مترجموه أنَّ كُنْيَته أبا سَعْد، وكذا ورَدَ في هٰذا الموضع من الأصل؛ كما تراه، فهو الصوابُ؛ إلَّا أن يكونَ له كُنْيَتان: إحداهما مشهورة، والأخرى مهجورة! وهٰذا مستبعدٌ. واللهُ أعلمُ.

(١)

وَجَدْتُ في كتابِ مُسلِمٍ الذي سَمَّاهُ كِتَابَ «الصَّحيح»[١] عن أَبي غَسَّانَ المِسْمَعِيِّ عن مُعاذِ بنِ هِشامٍ عن أَبيهِ عن يحيى بنِ أَبي كَثيرٍ عن أَبي قِلابَةَ عن ثابتِ بنِ الضَّحَّاكِ عن النَّبيِّ ﷺ؛ قال:

«لَيْسَ عَلى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيما لَا يَمْلِكُ، ولَعْنُ المُؤمِنِ كَقَتْلِهِ، ومَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشيْءٍ؛ عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيامَةِ».

زادَ فيهِ[٢] كلاماً لم يَجِىءْ بِهِ أَحَدٌ عن مُعاذِ بنِ هِشامٍ، ولا عنْ هِشامٍ الدَّسْتُوائيِّ، وهو قوله:

«مَنِ ادَّعَى دَعْوَى كاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِها؛ لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا قِلَّةً، ومَنْ حَلَفَ عَلى يَمينِ صَبْرٍ فاجِرَةٍ».

هٰذا الكلامُ لا أَعلمُ أَحداً ذَكَرَهُ غيرُهُ[٣].

---

(١) (رقم ١١٠)، كتاب الإيمان، باب: غِلَظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

ورواه ابن مَنْدَه في «الإيمان» (رقم ٦٣١) من طريق مُعاذ بن المُثَنَّى عن أبي غَسَّان به.

(٢) يعني: أبا غَسَّان المِسْمَعي، واسمه مالك بن عبدالواحد.

انظر ترجمته في: «رجال صحيح مسلم» (رقم ١٥٤٦) لابن مَنْجَوَيْه، و «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢ / ٤٨٢) لابن طاهر المقدسي.

(٣) قال الحافظ ابن مَنْدَه في «الإيمان» (٢ / ٦٣٦): =

وقد رَوَى هٰذا الحَديثَ عن يحيى بنِ أَبي كَثيرٍ جَماعةٌ غيرُ هِشامٍ أَيضاً لم يَذْكُروا فيهِ هٰذه الزِّيادَةَ[1].

= «رواه جماعةٌ عن هشام الدَّسْتُوائي نحو حديث مُعاوية بن سَلَّام [وسيأتي قريباً في التعليق]، وغيره، ولم يذكروا هٰذه الزيادات التي ذَكَرَها أبو غَسَّان: (مَن ادَّعى . . .)، و(مَن حَلَفَ . . .)».

(١) قال الحافظ ابن حَجَر العسقلاني في «فتح الباري» (١١ / ٥٣٨):

«فإنَّ مداره في الكُتُب السِّتَّة وغيرها على أبي قِلابَةَ عن ثابت بن الضَّحَّاك، ورواه عن أبي قِلَابَةَ: خالدُ الحَذَّاءُ، ويحيى بن أبي كثيرٍ، وأَيُّوبُ».

قلتُ: وتفصيل ذٰلك فيما يلي:

* **أولاً**: يحيى بن أبي كثير عن أبي قِلابَة عن ثابت:

١ ـ رواه البخاري (٤١٧١)، ومسلم (١١٠) (١٧٦)، وأبو داود (٣٢٥٧)، وأبو عَوانَة (١ / ٤٥)، والطَّبَراني (١٣٣٣)، وابن مَنْدَه (٦٣٠)؛ من طريق مُعاوية بن سَلَّام عن يحيى به.

٢ ـ ورواه البخاري (٦٠٤٧)، وابن منده (٦٣٤)، والطبراني (١٣٣٧)؛ من طريق علي بن المبارك عن يحيى به.

٣ ـ ورواه النَّسائي (٣٧٧١ و٣٨١٣)، وابن حِبَّان (٤٣٥٢)، والطبراني (١٣٣٦ و١٣٤١)، وابن منده (٦٣٧)؛ من طريق الأوزاعي عن يحيى به.

٤ ـ ورواه أحمد (٤ / ٣٣)، وأبو يعلى (١٥٣٥)، والطبراني (١٣٣٥)، وابن منده (٦٣٣)، وابن الأثير في «أُسد الغابة» (١ / ٢٧٢)؛ من طريق أبان بن يزيد عن يحيى به.

٥ ـ ورواه أحمد (٤ / ٣٣)، والطبراني (١٣٣٤)؛ من طريق حَرْب عن يحيى به. =

= ٦ ـ ورواه عبد الرزاق (١٥٩٨٤)، والطبراني (١٣٣١)، وابن منده (٦٣٦)؛ من طريق مَعْمَر عن يحيى به.

٧ ـ ورواه أحمد (٤/ ٣٣) من طريق يحيى بن سعيد، وأبو عَوانة (١/ ٤٤) من طريق إسحاق الأزرق وعبدالصمد بن عبدالوارث، والترمذي (١٥٤٣) من طريق إسحاق الأزرق وحدَه، والطبراني (١٣٣٢) من طريق حجَّاج بن نُصَيْر، والبيهقي (١٠ / ٣٠) وابن منده (٦٣٢) وأبو عَوانَة (١ / ٤٤) من طريق أبي داود؛ كلهم عن هشام عن يحيى به.

* **ثانياً**: أيُّوب السَّخْتِياني عن أبي قِلابَة عن ثابت:

١ ـ رواه البخاري (٦٦٥٢)، وابن منده (٦٤٢) (. . .)، والطبراني (١٣٢٦)؛ من طريق وُهَيْب عن أيُّوب به.

٢ ـ ورواه مسلم (١٧٧) (. . .)، والطبراني (١٣٢٧)؛ من طريق شُعبة عن أيُّوب به.

٣ ـ ورواه أحمد (٤ / ٣٤)، وعبد الرزاق (١٥٩٧٢)، والطبراني (١٣٢٤)، وابن منده؛ من طريق معمر عن أيوب به.

٤ ـ ورواه الحُمَيْدي (٨٥٠)، وأبو عَوانة (١ / ٤٥)، والطبراني (١٣٢٨)، وابن منده (٦٤٢)؛ من طريق ابن عُيَيْنة عن أيُّوب به.

٥ ـ ورواه الطبراني (١٣٢٩) من طريق أشعث بن سوَّار عن أيُّوب به.

٦ ـ ورواه الطبراني (١٣٣٠) من طريق رَوْح بن القاسم عن أيُّوب به.

* **ثالثاً**: خالد الحذَّاء عن أبي قِلابة عن ثابت:

١ ـ رواه البخاري (١٣٦٣)، والنسائي (٣٠٧٠)، والطبراني (١٣٣٨)، وابن منده (٦٤٠)؛ من طريق يزيد عن خالد به. =

وليْسَتْ هٰذه الزِّيادَةُ عندَنا محفوظَةً في حَديثِ ثابتِ بنِ الضَّحَّاكِ.

= ٢ ـ ورواه البخاري (٤٨٤٣)، وأحمد (٤ / ٣٣)، وابن منده (٦٣٩)؛ من طريق شُعبة عن خالد به.

٣ ـ ورواه مسلم (١٧٧) (. . .)، وأحمد (٤ / ٣٣)، وأبو عَوَانة (١ / ٤٥)، وابن منده (٦٣٨)؛ من طريق سفيان عن خالد به.

٤ ـ ورواه النسائي (٣٧٧٠)، وابن ماجه (٢٠٩٨)؛ من طريق ابن أبي عديّ عن خالد به.

٥ ـ ورواه أحمد (٤ / ٣٣) من طريق عليّ بن عاصم عن خالد به.

٦ ـ ورواه ابن حبان (٤٣٥١) من طريق خالد عن خالد به.

٧ ـ ورواه الطبراني (١٣٢٥) من طريق حمَّاد بن زيد عن خالد به.

٨ ـ ورواه الطبراني (١٣٤٠) من طريق الأعمش عن خالد به.

٩ ـ ورواه الطبراني (١٣٣٩) من طريق أبي مُسْلِم قائد الأعمش عن خالد به.

ولقد رواه ابن منده (٦٣٥) من طريق مَعْمَر عن يحيى بن أبي كثير وأيُّوب السَّخْتِياني عن أبي قِلابة به.

فقَرَنَ بين يحيى وأيُّوب.

(**فائدة**): ذكر الطبراني في «المعجم الكبير» (٢ / ٧٥ ـ الطبعة الثانية) أن لخالدٍ الحذَّاء كُنيتَيْنِ:

أولاهما ـ وهي المشهورة ـ: أبو مُنازِل.

والثانية: أبو عبدالله، وهي كنيةٌ أغفَلَها جُلُّ مَن تَرْجَم له.

أَكْبَرُ وَهَمي أَنَّ الغَلَطَ مِن أَبي غَسَّانَ المِسْمَعِيِّ[1].

ooooo

---

(١) قال فيه ابنُ قانع:

«ثقة ثبتٌ».

«تهذيب» (١٠ / ٢٠).

وأورده ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٩ / ١٦٤)، وقال:

«يُغْربُ»!

قلتُ: فلعلَّ تفرُّده الذي أشار إليه المصنِّفُ رحمه الله وكذا ابنُ منده: هو من غرائِبه! وبخاصَّةٍ بعد التحقيق المتقدِّم.

واللهُ المستعانُ.

وأمَّا قولُه: «مَن حَلَف على يمين صَبْرٍ فاجِرَةٍ»:

فقد أخرجه البُخاري (٢٣٥٦ و٢٣٥٧) من طريق عَبْدان عن أبي حمزةَ عن الأعمش عن شَقيق عن ابن مَسْعود.

وأخرجه (٢٤١٦ و٢٤١٧) من طريق أبي مُعاوية عن الأعمش به.

وله طُرُقٌ أُخرى كثيرةٌ لا مُسَوِّغَ لذكرها وسردِها، إنما المقصود إثباتُ أنَّ أبا غَسَّان المِسْمَعي لم يتفرَّد بها، وأنه قد تُوبِع عليها.

نعم؛ هو مُتَفَرِّدٌ بها من حديث ثابتٍ.

وبالله التوفيق.

(٢)

وقـالَ: وَجَـدْتُ عَنْ يُوسُفَ بنِ يَعْقـوبَ الصَّفَّـارِ عن عليِّ بنِ عَثَّامٍ [١] عن سُعَيْرِ بنِ الخِمْسِ عن مُغيرَةَ عن إبراهيمَ عن علقَمَةَ عن عبدِاللهِ عن النَّبيِّ ﷺ في **حَديثِ الوَسْوَسَةِ** [٢].

وليسَ هٰذا الحَديثُ عندَنا بالصَّحيحِ ؛ لأنَّ جَريرَ بنَ عبدِالحميدِ

---

(١) ضبطه الدارقطنيُّ في «المؤتلف» (٤ / ١٧٦٦).

(٢) وهـو في «الصحيح» (رقم ١٣٣)، كتـاب الإيمـان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقولُه مَن وَجَدَها، ولفظه:

«سُئل النبيُّ ﷺ عن الوسوسة؟ فقال ﷺ: تلك مَحْضُ الإيمان».

ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٧ / ١٠٣) ـ وليس هو في المطبوع منه!!

ورواه أبـو عَوانة (١ / ٧٩)، وابن منده (٣٤٧)، وابن حِبَّان (١٤٥ ـ ترتيبه)، والطحاوي في «مُشكل الآثار» (٢ / ٢٥١)، والبغوي (٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٢٤) وفي «الدعاء» (١٢٦٩)، والمِزِّي في «تهذيب الكمال» (١١ / ١٣٢ ـ مطبوع)؛ كلُّهم من طريق علي بن عَثَّام به.

وقال المِزِّيُّ:

«رواه مسلمٌ عن الصفَّار، فوافَقْناه بعُلُوٍّ، وليس لِسُعَيْر ولا لعليِّ بن عَثَّام ولا للصَّفَّار عند مسلم سواه، وهو حديثٌ عزيزٌ».

وأورد الحديثَ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١ / ٣٤) فوَهِمَ!! إذ ليس هو على شَرْطِه كما هو ظاهرٌ!!

وسُلَيْمانَ التَّيْمِيَّ رَوَياهُ عنْ مُغيرَةَ عن إبراهيمَ، ولَمْ يَذْكُرا عَلْقَمَةَ ولا ابنَ مَسْعودٍ[1].

---

(١) وقالَ الحافظُ أبو يَعْلى الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء البلاد» (٢ / ٨٠٨):

«وهٰذا الحديثُ أرسلَه أبو عَوانة عن مُغيرة عن إبراهيم عن عبدالله. . .».

ثم قال:

«قال لي عبدُ الله بن محمدٍ القاضي الحافظ: أعجبُ من مسلمٍ كيفَ أدْخَلَ هٰذا الحديث في «الصحيح» عن محمد بن عبد الوهَّاب، وهو معلولٌ فردٌ؟!».

ونقلَ كلامَهُ الحافظُ ابنُ حجر في «النكت الظِّراف» (٧ / ١٠٧)، ثم قال:

«إنمــا أخــرجــه مسلمٌ بعلوٍّ عن يوسُفَ الصفَّـار، وروايةُ محمـد بن عبدالوهَّاب أخرجها ابن حِبَّان في «صحيحه» من طريقه».

وقال ابنُ حَجَر أيضاً في ترجمة سُعَيْر بن الخِمْس من «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٠٦):

«رَفَعَه هو وأرْسَلَه غيرُهُ».

وانظر ـ أيضاً ـ «تهذيب التهذيب» (٩ / ٣٢٠).

قلتُ: وقد رواه مرسلاً ـ أيضاً ـ عن إبراهيم: النسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» (٦٦٦)؛ قال: أخبرنا محمد بن بشَّار؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن؛ قال: حدثنا سفيان عن حمَّاد عن إبراهيم: (فذكره).

=

وسُعَيْرٌ لَيْسَ هُو ممَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ[1]؛ لأَنَّهُ أَخْطَأَ في غيرِ حَديثٍ مع قِلَّةِ ما أَسْنَدَ مِنَ الأحَادِيثِ[2].

= وقال النسائيُّ عَقِبَه:

«والصحيح ما رواه عبد الرحمٰن».

قلتُ: يعني مُرْسلاً، وعبد الرحمٰن هو الإمامُ الثقةُ الثَّبْتُ عبدالرحمٰن بن مَهْدي.

(١) وكذا قال ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٣٢٣) فيما نَقَلَه عن أبيه:

«سألتُ أبي عنه، فقال: صالح الحديث، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به».

ووثَّقه ابن مَعين، والترمذيُّ، والدارقطنيُّ.

(٢) نقل هٰذه الجملةَ من كلام المصنِّفِ مع التصريح باسمِه: الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢ / ١٦٤)، وابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (٤ / ١٠٦).

فالصواب مع المصنِّف ـ رحمه الله ـ في ترجيح المرسل على المسنَد في هٰذه الرواية.

علماً أنَّ للمتنِ شواهدَ عدَّةً:

فقد أخرجه مسلم (١٣٢)، وأبو داود (٥١١١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٦٤)، وأبو عَوانة (١ / ٧٨)، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٤)، والـطيالسي (٢٤٠١)؛ من طُرُق عن سُهَيل بن أبي صالـح عن أبيه عن أبي هريرة: (فذكره نحوه).

وفي الباب ـ أيضاً ـ عن عائشةَ وغيرِها؛ رضي الله عنهم جميعاً.

(٣)

ورَوى[١] مِنْ حَديثِ أَبانَ العَطَّارِ عَنْ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ أَنَّ زَيْداً حَدَّثَهُ أَنَّ أَبا سَلَّامٍ حَدَّثَهُ عن أَبي مالِكٍ الأشْعَرِيِّ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ:

«**الطَّهُورُ شَطْرُ الإيْمانِ** . . . .».

وفيهِ كلامٌ آخَرُ[٢].

قالَ أَبو الفَضْلِ :

بينَ أَبي سَلَّامٍ وبينَ أَبي مالِكٍ في إِسْنادِ هٰذا الحَديثِ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ غَنْمٍ الأشْعرِيُّ[٣].

---

(١) هو في «صحيحه» (رقم ٢٢٣)، في كتاب الطهارة، باب: فضل الوضوء.

(٢) وتتمَّتُه عنده:

«. . . والحمدُ للهِ تَمْلأُ الميزانَ، وسُبحانَ اللهِ والحمدُ للهِ تملآن (أو: تملأ) ما بين السَّماوات والأرضِ ، والصَّلاةُ نورٌ، والصَّدَقةُ بُرهانٌ، والصَّبْرُ ضِياءٌ، والقُرْآنُ حُجَّةٌ لك أو عليكَ، كلُّ الناسِ يَغْدو؛ فبايِعٌ نفْسَهُ فمُعْتِقُها أو مُوبِقُها».

(٣) وكذا قال الدارقطنيُّ في «التتبُّع» (ص ١٩٧):

«وخالَفه [أي: خالَفَ يحيى] مُعاويةُ بن سلَّام؛ رواه عن أخيه زيد عن أبي سَلَّام عن عبدالرحمٰن بن غَنْم: أنَّ أبا مالك حدَّثهم بهٰذا».

وقال ابنُ القَطَّان في «بيان الوَهَم والإيهام» (١ / ق ٨٩ ـ ٩٠):

«اكْتَفَوْا بكونه في مسلم، فلم يتعرَّضوا له، وقد بيَّن الدارقطنيُّ وغيرُه أنه =

رَواهُ مُعاوِيَةُ عن أَخيهِ زَيْدٍ[1].

= منقطعٌ فيما بين أبي سَلَّام وأبي مالك».

ونقله عنه المُناوي في «فيض القدير» (٤ / ٢٩٢).

وذَكَرَ هٰذه المخالفةَ أيضاً: النسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» (ص ٢١٥).

وقال الحافظ ابن رَجَب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (ص ١٨٥):

«وقد اختُلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلَّام، فأنكره يحيى بن مَعين، وأثبته الإمام أحمد، وفي هٰذه الرواية التصريحُ بسماعِه منه».

ثم قال مُشيراً إلى كلام المصنِّف في جُزئه هٰذا:

«ورجَّحَ هٰذه الرواية [أي: رواية مُعاوية] بعضُ الحُفَّاظ، وقال: مُعاوية ابن سَلَّام أعلمُ بحديثِ أخيه زَيْد من يحيى بن أبي كثير».

وهٰذا نصُّ كلامِ المصنِّف هُنا.

قلتُ: والحديثُ بالسَّنَدِ الأوَّلِ المُعَلِّ: أخرجه أحمد (٥ / ٣٤٢)، والدارمي (١ / ١٦٧)، وأبو عَوَانة (١ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧)، والبَغَوي في «شرح السنة» (رقم ١٤٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٦٨)؛ كلُّهم من طريق يحيى به.

(١) وهٰذه الروايةُ أخرجها ابن ماجه (٢٨٠)، والنسائي في «سُنَنه» (٢٤٣٧) وفي «عمل اليوم» (١٦٩)، وابن حبان (٨٤٤ ـ ترتيبه)؛ كلُّهم من طريق مُعاوية بن سلَّام عن أخيه زيد بن سلَّام عن جدِّه أبي سلام عن عبدالرحمٰن بن غَنْم عن أبي مالك: (فذكره).

وقال الحافظ ابن حَجَر في «النُّكت الظراف» (٩ / ٢٨٢):

«هٰذه الرواية هي المعتمدة؛ فإن هُدبة بن خالد حدَّث به عن أبان العَطَّار =

ومُعاوِيَةُ كانَ أَعْلَمَ عندَنا بحَديثِ أَخيهِ زَيْدِ بنِ سَلَّامٍ مِن يَحْيى

= عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلَّام عن أبي سلَّام: أنَّ الحارث حدَّثه.

وأخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» من طريقِه.

وأما إدخالُ عبدِالرحمٰن بن غَنْم بين أبي سَلَّام وأبي مالك؛ فيُحْتَمَلُ أن يكون الحديث عند أبي سَلَّام بإسنادين:

أحدهما: عن عبد الرحمٰن بن غَنْم عن أبي مالك.

والآخر: عن الحارث بن الحارث الأشعري.

والحارث أيضاً يُكْنى: أبا مالك؛ لكنْ أبو مالكٍ شيخُ عبد الرحمٰن بن غَنْم غَيْرُهُ - فيما يَظْهَرُ لي - والله أعلم».

وقال الحافظ أيضاً في «النُّكت» (٩ / ٢٨٤) بعد عزوِهِ الحديث نفسَه للترمذي: «لكنْ قال: عن الحارث بن الحارث الأشعري؛ بدلَ أبي مالك الأشعري، وهو هو، وقد تقدَّم في الأسماء منسوباً للترمذي وحده».

قلتُ: وعلى كلامِه رحمه الله تَعليقان:

* **الأول**: زعمُهُ - رحمه الله - أنَّ الترمذيَّ وابن حِبَّان روَيا الحديث بالسند نفسه، لكنْ ذكرا صحابيَّه: الحارث الأشعري!

وهٰذا ما لا يُوجَد في النُّسَخ التي بين أيدينا من هٰذين الكتابين، وكذا ليس هو في «تحفة الأشراف»، وأيضاً «موارد الظمآن»!

* **الثاني**: قولُه: «وقد تقدَّم في الأسماء منسوباً للترمذي وحده».

وهو أيضاً لا أصل له، فلم يتقدَّم الحديث في الأسماء بهٰذه الرواية.

أمَّا أنَّ أبا مالك اسمُه الحارث؛ فهٰذا بعيدٌ؛ كما قال الذهبيُّ في «التجريد» (١ / ٩٧)!

ابنِ أبي كَثيرٍ[1].

(١) وقال النووي في «شرح مسلم» (٣ / ١٠٠) مُجيباً على دعوى الانقطاع:

«. . . ويُمْكِن أن يُجاب لمسلم عن هٰذا بأنَّ الظاهر من حال مسلمٍ أنَّه عَلِمَ سَماعَ أبي سَلَّامٍ لهٰذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سلَّام سمِعَهُ عن أبي مالك، فرواه مرَّةً عنه، ومرَّةً عن عبدالرحمٰن، وكيف كان؛ فالمتنُ صحيحٌ لا مَطْعَنَ فيه، والله أعلم».

قلتُ: نعم؛ فالمتنُ صحيحٌ، لكنَّ هٰذا الجوابَ عن دعوى الانقطاعِ ضعيفٌ مردودٌ لا يُقْبَلُ!!

قال العَلائيُّ في «جامع التَّحصيل» (ص ١٣٨) بعد نَقْلِه كلامَ النوويِّ وقبلَه كلامَ الدَّارقطنيِّ:

«. . . ورَجَّح بعضُهم قولَ الدَّارقطني؛ فإنَّ أبا مالك الأشعري توفِّي في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة، وقد قالوا في رواية أبي سَلَّام عن عليٍّ وحُذيفة وأبي ذَرٍّ: إنها مرسَلَةٌ، فروايته عن أبي مالكٍ أولى بالإرسال. . .».

(تنبيه): بقي الجوابُ على دعوى الحافظ ابن حجر التي تقدَّمت قريباً في التعليق من أنَّ الحارث يُكْنى: أبا مالك. . . إلخ!

فأقـول: قد ردَّ هٰذا الكـلامَ ـ وأصلُهُ لابن حِبَّان ـ الحافظُ العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص ١٣٨)، فقال بعد نقلِه هٰذا عن ابن حِبَّان:

«. . . ولكنْ في هٰذا نَظَرٌ، فقـد خالَفَ ابنَ حِبَّـان جماعةٌ؛ منهم ابنُ عبدالبرّ وغيره، فقالوا: الحارث هٰذا في حديث يحيى بن زكريا عليهما السلام هو الحارث بن الحارث الأشعري، وهو غير أبي مالك؛ متأخِّرٌ عنه، وقد اختُلِفَ في اسم أبي مالـك هٰذا: فقيلَ: كعبٌ. وقيل: عُبَيْدٌ. وقيلَ: عَمْرُو. وقيل: =

(٤)

ووجَدْتُ فيهِ[1] مِن حَديثِ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ: حَدَّثَني[2] أَبـو سَلَمَـةَ؛ قالَ: حَدَّثني سالِمٌ مَوْلى المَهْـرِيِّ عن

= الحارث. واختُلِف في اسم أبيه: فقيل: مالكُ. وقيل: عاصم. والله أعلم».

وقال (ص ٢٨٦) أيضاً بعد أنْ كرَّر النَّقْلَ عن ابن حبان في تسميته أبـا مالك بـ (الحارث):

«وقد تقدَّم هٰذا، وأنَّه ليس كما ذكر، بل هو غير أبي مالك».

قلتُ: وحديثُ يحيى بن زكريَّا عليهما السلامُ الذي أشار إليه العَلائيُّ هو حديثٌ طويلٌ صحيحُ الإسنادِ، خرَّجتُه في «أربعي الدَّعوة والدُّعاة» (رقم ٤٠).

بعد كُلِّ ما تقدَّم أقولُ: الصوابُ مع المصنِّف في دعوى الانقطاع، لكنَّ المتنَ صحيحٌ؛ كمـا أشـرتُ آنفاً، فروايةُ معاوية التي أوردها المصنِّفُ وسبقَ تخريجُها إسنادُها صحيحٌ مُتَّصِلٌ.

وللمتنِ ـ أيضاً ـ شواهد؛ منها:

ما رواه الترمذي برقم (٣٥١٩)، وأحمد (٤ / ٢٦٠)، والدارمي (١ / ١٦٧)، وابن نصر في «الصلاة» (رقم ٤٣٤)؛ عن رجل من بني سُلَيم.

وأخرجه تمَّام في «فوائده» (١٥٩) عن أبي هريرة.

وفي كلا السَّنَدَيْنِ ضَعْفٌ، لكنَّهما شاهدان جيِّدان للمتن.

والله تعالى أعلم، وهو المستعانُ.

(١) هو في «الصحيح» (رقم ٢٤٠) (...)، كتـاب الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالهما.

(٢) في حاشية الأصل: «حدثنا»، وبجانبها علامة (صح).

عائِشَةَ عن النبيِّ ﷺ؛ قالَ:

«**وَيْلٌ للأعْقابِ مِنَ النَّارِ**»[1].

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا حَديثٌ قَدْ خَالَفَ أَصْحابَ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ عِكْرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ[2].

---

(١) وقد رواه هٰكذا: الطَّبَري في «تفسيره» (٦ / ٨٤ ـ ٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٢٣٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٣٨)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٢٩٣)؛ من طريق عِكْرِمَة به.

(٢) قال ابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (رقم ١٤٨):

«سُئِل أبو زُرعة عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ وحُسينٌ المُعَلِّم عن يحيى بن أبي كثير عن سالم الـدَّوْسي؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائشـةَ، فدعا بوضوء، فقالت: يا عبدالرحمٰن! أسبغِ الوضوء؛ فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقابِ مِن النار».

ورواهُ عِكْـرِمَـة بن عَمَّـار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمَـة بن عبدالرحمٰن عن أبي سالم مولى المَهْرِيِّين، قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائشة: (فذكر الحديث).

ورواه أبو نُعَيْم عن شيبان أبي مُعاوية النَّحْوي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دَوْس: سمع أبا هُريرة أنه سمع عائشة تقولُ لعبدالرحمٰن بن أبي بكر: أَسْبِغ الوضوء؛ فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ويلٌ للعراقيب من النار»؟

فقـال أبو زُرعة: الحديثُ حديثُ الأوزاعيِّ وحُسَين المعلِّم، وحديثُ =

رَواهُ عَلِيُّ بنُ المُبارَكِ وحَرْبُ بنُ شَدَّادٍ والأوْزاعِيُّ عنْ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ؛ قالَ: حَدَّثَني سالِمٌ[1].

= شَيْبان وَهَمٌ، وَهِمَ فيه أبو نُعَيْم».

وزاد ابنُ أبي حاتم في «العلل» (رقم ١٧٨):

«قِيلَ لأبي زُرعة: فإنَّ عُمَر بن يونُس اليَمَامي روى عن عِكْرِمَة بن عمَّار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدثني أبو سالم مولى المَهْرِيِّين عن عائشة عن النبيِّ ﷺ؟ فقال أبو زرعة: هٰكذا روى عُمر بن يونُس، والصحيح كما رواه الأوزاعي وحُسَين المعلِّم».

وكذا أشار إليه البخاري في «تاريخه الكبير» (٤ / ١٠٩ ـ ١١٠).

وقال الحافظ ابن حَجَر في «النُّكَت الظِّراف» (١١ / ٤٠١):

«رواه الأوزاعيُّ، وحربُ بنُ شَدَّاد، وحُسينُ المعلِّم؛ ثلاثتُهم عن يحيى ابن أبي كثير عن سالم ـ ليس فيه أبو سلمة ـ، ورجَّحه أبو زُرعة.

ورواه أيوب بن عُتْبة عن يحيى عن أبي سلمة عن مُعَيْقيب، فأخطأ فيه.

ورواه محمد بن عَجْلان عن أبي سَلَمة أنه سمع عائشةَ ـ وهو يؤيِّدُ ما صحَّحه أبو زُرْعَة ـ.

ورواه أبو الأسود ـ يتيم عُروة ـ عن سالم عن عائشة».

(١) أمَّا روايةُ عليّ بن المُبارَك؛ فأخرجها أبو عَوانة (١ / ٢٣٠)، والطبري (٦ / ٨٥)؛ من طريق عليّ بن المبارك به.

وروايةُ حَرْب بن شدَّاد: أخرجها الحافظ عبد الغني الأزدي في «كشف أوهام المدخل» (ص ٩٤)، وأبو عَوَانة (١ / ٢٣٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٣٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٨٢٢)؛ من طريق حرب به. =

وقَـدْ قِيلَ عن عِكْرِمَةَ في هٰذا الحَديثِ: «حَدَّثَني أَبو سالِمٍ»، وليس هُو بمَحْفوظٍ[1].

وذِكْرُ أَبي سَلَمَةَ عندَنا في حديثِ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ غَيْرُ

= وروايةُ الأوزاعيِّ: أخرجها الترمذي في «العلل الكبير» (١ / ١١٩)، وأبو عوانة (١ / ٢٣٠ - ٢٣١)، وعبدالغني الأزدي في «كشف أوهام المدخل» (ص ٩٩) من طريق الأوزاعيِّ به.

وكذا رواه أيضاً كلٌّ من:

شَيْبان عن يحيى بن أبي كثير به.

أخرجـه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٢٩٣)، وعبدالغني الأزدي في «كشف أوهام المدخل» (ص ٩٦)؛ من طريق شَيْبان به.

ورواه أيضاً حُسَين المعلِّم عن يحيى به.

أخرجه الطَّبَري في «تفسيره» (٦ / ٨٤).

لهٰـذا كلِّه قال الخطيبُ في «الموضح» (١ / ٢٩٣) بعد أن ذكر سَنَد عكرمةَ المُعَلَّ:

«... كذا رواه عِكْـرِمَـة بن عمَّار عن يحيى بن أبي كثير، وهو وَهَمٌ، والصواب عن يحيى عن سالم نفسه، ولا وَجْهَ لإدخال أبي سَلَمة في الإسناد».

ومما يؤيِّدُهُ قولُ الإمام أحمد:

«كـان هشـام، وحـرب بن شدَّاد، وشَيْبان، وعليّ بن المبارك؛ هٰؤلاء الأربعة ثقةٌ ثبتٌ في يحيى بن أبي كثير».

نقله ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٢ / ٨٢٢).

(١) رواه هٰكذا: عبد الغني الأزدي في «كشف الأوهام» (ص ٩٧).

محفوظٍ(1).

وقد رُوِيَ عَنْ أَبي سَلَمَةَ عن عَائِشَةَ؛ مِن غيرِ روايةِ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ؛ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سالمٍ فيهِ(2).

---

(1) لما تقدَّم بيانُه وتفصيلُ القولِ فيه.

(2) أخرجه هٰكذا: أحمد (٤٠٦)، والحميدي (١ / ٧٨)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١ / ٢١٥)، وابن أبي شيبة (١ / ٢٦)، ابن ماجه (٤٥٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٣٨)، والطبري (١١٥٠٨ و١١٥٠٩)، وابن حبان (١٠٥٩ ـ ترتيبه)، وعبدالرزاق (رقم ٦٩)، وأبو عوانة (١ / ٢٥١)، وأبو يعلى (٧ / ٤٠٠)، وغيرهم؛ من طريق محمد بن عَجْلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سَلَمة عن عائشة.

وهٰذا إسنادٌ حَسَنٌ؛ لما هو معروفٌ من حال ابن عَجْلان.

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (١ / ١٢٠):

«سألتُ محمداً عن هٰذا الحديث؟ فقال: حديث أبي سَلَمة عن عائشة حديثٌ حَسَنٌ».

فالصوابُ مع المصنِّف في تعليلِه.

ويُثَبِّتُ هٰذا التَّعليل ما قاله البخاري:

«عِكْرِمة بن عمَّار مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتابٌ».

وقال أيضاً:

«عِكْرِمة بن عمَّار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير».

وقال أحمد بن حَنْبَل: =

. . . .

OOOOO

= «أحاديث عِكْرِمة بن عمَّار عن يحيى بن أبي كثير مضطربةٌ، ضعافٌ، ليس بصحاحٍ».

وكذا قال يحيى القَطَّان.

انظر: «العلل الكبير» (٢ / ٦٣١)، و«الضعفاء» (٣ / ٣٧٨) للعُقَيْلي، و«الكامل» (٥ / ١٩١٠) لابن عدي، و«الميزان» (٣ / ٩٠).

ونقل ابنُ حَجر في «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٦٢) من «سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي لأبي داود» قولَه:

«وفي حديثه عن يحيى بن أبي كَثيرٍ اضطرابٌ».

وقال أبو حاتم:

«كان صدوقاً، وربَّما وهم في حديثه، وربما دلَّس، في حديثه عن يحيى ابن أبي كَثيرٍ بعضُ الأغاليط».

نقلهُ عنه ابنُه في «الجرح والتعديل» (٧ / ١١).

وقال أبو أحمدَ الحاكِمُ:

«جُلُّ حديثِهِ عن يحيى، وليس بالقائمِ».

وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٥ / ٢٣٣):

«وأما روايتُه عن يحيى بن أبي كثير؛ ففيها اضطرابٌ، كان يحدِّث من غير كتابِهِ».

قلتُ: لكنَّ المتنَ ـ دونما ريبٍ ـ صحيحٌ غايةً، فطُرُقه كثيرةٌ، وشواهِدُهُ وفيرةٌ.

والحمد لله.

(٥)

قالَ: ووَجَدْتُ فيهِ(١) مِن حَديثِ ابنِ أَعْيَنَ عَن مَعْقِلٍ عَن أَبي الزُّبَيْرِ عَن جَابِرٍ عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ:

«**رَأَى رَجُلاً تَوَضَّأَ(٢)، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفُرٍ عَلى قَدَمِهِ...**»(٣).

وهٰذا الحَديثُ إِنَّما يُعْرَفُ مِن حَديثِ ابنِ لَهيعَةَ عنْ أَبي الزُّبيرِ بهٰذا اللَّفْظِ(٤).

وابنُ لَهيعَةَ لا يُحْتَجُّ بهِ(٥).

---

(١) هو في «الصحيح» (رقم ٢٤٣)، كتاب الطهارة، باب: وجوب استيعاب جميع أجزاء محلّ الطهارة.

(٢) في الأصل: «يتوضأ»، ثم شُطِبَتْ وصُحِّحتْ في الهامش كما أثبتُّه.

(٣) وتتمَّتُه: «فأبصره النبيُّ ﷺ، فقال: «ارجِعْ فأَحْسِنْ وُضوءَكَ»، فرَجَعَ، ثم صلَّى».

(٤) هو في «سُنن ابن ماجه» (رقم ٦٦٦) من طريقين عن ابن لَهيعة به، وكذا رواه الإمام أحمد في «المسند» (رقم ١٣٤ و١٥٣)، وأبو عَوانة (١ / ٢٥٣).

(٥) على تفصيلٍ واختلافٍ بين أهل العلم، والصواب في حَقِّه التفريق بين مَن روى عنه قبل احتراق كتبه وسوء حفظه وبين مَن روى عنه بعد ذٰلك، ولي في ذٰلك تفصيلٌ موسَّعٌ أودعتُهُ جزءاً مفرداً سمَّيْتُهُ: «الدلائل الرفيعة في ذِكْر مَن صحَّتْ روايتُهُم عن ابن لَهيعة»؛ يسَّر الله إتمامَه بمنِّهِ وكَرَمِهِ.

وقد روى عنه هٰذا الحديثَ ـ في إحدى طريقي ابنِ ماجه ـ الإمامُ الحافظُ =

وهُو خَطَأٌ عِنْدِي ؛ لأنَّ الأعْمَشَ رَواهُ عَن أَبي سُفْيانَ عَنْ جَابِرٍ، فجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ[1].

= عبدُاللهِ بنُ وَهْبٍ، وهو ممَّن روى عنه قبل احتراق كتبه؛ كما نصَّ عليه عدد من العلماء ذكرتُهم في جزئي المشار إليه آنفاً.

فهو ـ من هٰذا الوجه أيضاً ـ صحيح.

(١) وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «النُّكَت الظِّراف» (٨ / ١٦ ـ ١٧):

«... وقد أعلَّ بعضُ الحُفَّاظ صحَّتَه، فقد نقلَ الدَّقاقُ الأصبهانيُّ الحافظُ عن أبي عليٍّ النيسابوريِّ أنَّ هٰذا الحديثَ ممَّا عِيب على مسلمٍ إخراجُهُ، وقال: الصواب ما رواه أبو مُعاوية عن الأعمش عن أبي سُفيان عن جابر؛ قال: رأى عُمَرُ في يد رجلٍ مثلَ موضعِ ظُفُرٍ... فذكره موقوفاً.

قال أبو عليٍّ: هٰذا هو المحفوظ، وحديث مَعْقِلٍ خَطَأٌ لم يُتابَع عليهِ».

وقال البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١ / ٨٤):

«ورواه أبو سُفيان عن جابرٍ بخلافِ ما رواه أبو الزُّبيرِ».

وقال البزَّارُ بعد روايتِه:

«لا نعلمُ أحداً أسنده عن عُمر إلا من هٰذا الوجهِ».

نقلَه الحافظ في «التلخيص» (١ / ٩٥)، ثم قال الحافظ:

«وقال أبو الفَضْلِ الهَرَوي...».

فنَقَلَ عن المصنِّف تعليلَه لهٰذا الحديث من هٰذا «الجُزءِ».

ولقد روى البيهقيُّ في «سُنَنِه» (١ / ٨٤) هذا الحديث من الوجه الذي أشار إليه المصنِّف رحمه الله.

وأبو سُفيان المذكورُ في الإسناد اسمُه طَلْحَةُ بنُ نافع.

وهُنا لا بدَّ من ذكر شيءٍ مُهِمٍّ جدّاً، وهُو أنَّ جَعْلَ الحديثِ خَطَأً بسببِ =

. . . .

= روايةِ ابنِ لَهيعة لا يَقْوى أمام ما ذكرتُهُ مِن صحَّةِ روايةِ ابن وَهْبٍ عنه.

فيبقى أبو الزُّبيرِ، وهو معروفٌ بالتَّدليسِ، ولم يصرِّح بالتحديث في كلا الطريقين عنه: طريق مَعْقِل، وطريق ابن لَهيعة.

فترجيحُ رواية أبي سُفيان لهذا الحديثِ يكون من هذا الوجه، وإلَّا؛ فإنَّ بعضَ العلماء - كأبي حاتم - يُقَدِّمُ أبا الزُّبيرِ عليه، وكذا ابنُ مَعين.

انظر: «الجرح والتعديل» (ج ٤ رقم ٢٠٨٦)، و«تاريخ ابن معين» (٢ / ٢٨٩).

وقال ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٤٣٢):

«وطلحة بن نافع، أبو سفيان، صاحب جابر، وقد روى عن جابر أحاديثَ صالحةً رواها الأعمش عنه، ورواها عن الأعمشِ الثقاتُ، وهو لا بأس به، وقد روى عن أبي سُفيان هذا غيرُ الأعمشِ بأحاديث مستقيمة».

ولروايةِ الرفع شاهدٌ:

رواه أبو عَوانة (١ / ٢٥٣)، والبيهقي (١ / ٨٣)، وأبو نُعَيْم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٢٣) وفي «حلية الأولياء» (٨ / ٣٣٠)، وأحمد (٣ / ١٤٦)، وابن خزيمة (١٦٤)، وأبو داود (١٧٣)، وابن ماجه (٦٦٥)، والدارقطني (١ / ١٠٨)؛ من طريق عن ابن وهب عن جرير بن حازم أنه سمع قتادة بن دِعامة: حدَّثنا أنس: أنَّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ... (فذكر نحوه).

وقال أبو داود:

«ليس هذا الحديثُ بمعروفٍ، ولم يروه عن جرير بن حازم إلا ابن وَهْب».

وقال الدَّارقطني: =

. . . .

OOOOO

= «تفرَّد به جرير بن حازم عن قتادة، وهو ثقةٌ».

قلتُ: فكأنه لم يَرْتَضِ ـ رحمه الله ـ كلامَ الإمام أبي داود.

ونَقَلَها عنهُ الحافظ في «التلخيص» (١ / ٩٦)، والزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٣٦).

وجرير بن حازم ثقةٌ ـ كما قال الدارقطني وغيره أيضاً ـ، ولكنَّ العلماء تكلَّموا في روايته عن قتادة خاصَّة:

فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل:

«سألتُ يحيى بن مَعين عن جرير بن حازم؟ فقال: ليس به بأس. فقلتُ: إنَّه يحدِّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير! فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف».

وقال ابنُ عدي:

«جرير بن حازم له أحاديثُ كثيرةٌ عن مشايخِه، وهو مستقيمُ الحديثِ، صالحُ فيه؛ إلَّا روايتَه عن قتادة؛ فإنه يروي عن قتادة أشياءَ لا تُتابَع، يرويها غيره».

وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٣٩٥) بعد كلام:

«. . . واحتجَّ به الجماعة، وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلَّا أحاديث يسيرة تويِعَ عليها».

والذي أراه بعدما تقدَّم أنَّ كلا الروايتينِ وقفاً ورفْعاً صحيحةٌ إن شاء الله، وليس في هٰذا تعارُضٌ؛ كما هو معهودٌ في علمِ الروايةِ.

بل يُقالُ أكيداً: الرفعُ زيادةُ ثقة يجبُ قَبولُها.

(٦)

قالَ: وَوَجَدْتُ فيهِ[1] لِعُمَرَ بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ الرِّياحِيِّ عنْ يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ عَن رَوْحِ بنِ القاسِمِ عنْ سُهَيْلٍ عنِ القَعْقاعِ بنِ حَكيمٍ عنْ أَبي صَالحٍ عنْ أَبي هُرَيْرَةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ:

«إِذا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلى حَاجَتِهِ؛ فَلا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ ولا يَسْتَدْبِرْها».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا حَديثٌ أَخْطأَ فيهِ عُمَرُ بنُ عبدِ الوهَّابِ الرِّيَاحِيُّ عنْ يَزيدَ ابنِ زُرَيْعٍ؛ لأَنَّهُ حَديثٌ يُعْرَفُ بمحمَّدِ بنِ عَجْلانَ عَنِ القَعْقاعِ.

وليسَ لِسُهَيْلٍ في هٰذا الإِسْنادِ أَصْلٌ[2].

---

(١) هو في «الصحيح» (رقم ٢٦٥)، كتاب الطهارة، باب: الاستطابة.

ورواه هٰكذا: أبو عَوانة (١ / ٢٠٠)، والبيهقي (١ / ١٠٢).

(٢) وقال الدارقطني في «كتاب التتبُّع» (ص ١٦٩):

«وهٰذا غير محفوظ عن سُهَيل، وإنما هو حديثُ ابن عَجْلان؛ حدَّث به الناسُ عنه، منهُم روحُ بن القاسم، كذٰلك قال أميَّةُ بن يزيد».

وقال الإمام المِزِّي في زياداته على «الأطراف» (٩ / ٤٤١):

«كذا قال الرِّياحِيُّ عن يزيد بن زُرَيع، وهو معدودٌ في أوهامِه، وخالَفَهُ أُمَيَّةُ ابنِ بِسْطام ـ وهو أحد الأثباتِ في يزيدَ بن زُرَيْع ـ، فقال: عن يزيد بن زُرَيْع عن رَوْح بن القاسِم عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حَكِيم. وهو محفوظٌ من رواية ابن عَجْلان عن القَعْقاع بن حكيم؛ رواه عنه جماعةٌ؛ منهم: عبدالله بن =

= المبارك، وسُفيان بن عُيَيْنَة، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعبدالله بن رَجاء المَكِّي، والمغيرة بن عبدالرحمٰن المخزومي».

ولقد نَقَلَ الإمامُ النوويُّ في «شرح مسلم» (٣ / ١٥٨) كلامَ الدارقطنيِّ وكلامَ المصنِّف من جُزئه هٰذا، ثم قال:

«قلتُ: ومِثْلُ هٰذا لا يُظْهِرُ القَدْحَ؛ فإنَّه محمولٌ على أَنَّ سُهَيْلاً وابنَ عَجْلانَ سمعاهُ جميعاً، واشتُهِرَت روايتُهُ عن ابن عجلان، وقلَّت عن سهيلٍ».

قال أبو الحارث عفا الله عنه:

وعُمَرُ؛ وثَّقه جماعة؛ منهم: أبو حاتم، والنَّسائي، وابن حبان، وغيرهم.

وابنُ عجلان ـ دونما رَيْبٍ ـ دونَه في الثقةِ.

لكنَّ روايةَ الجماعةِ من الرواةِ الحديثَ عن ابن عَجْلان دونَ ذِكْرِ سُهَيل تُبَيِّنُ مخالفةَ الرِّياحيِّ وشذوذَه بذكره سُهَيْلاً مخالفاً لهُم.

وبيانُ ذٰلك فيما يلي:

روى الحديثَ: أحمد (٢ / ٢٤٧)، والحميدي (٢ / ٢٢٣)، والبَغَوي (١٧٣)، وابن ماجه (١ / ١١٤)، والشافعي (١ / ٢٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٢٣)، وأبو عوانة (١ / ٢٠٠)، والبيهقي (١ / ٩١)؛ من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان.

ورواه أحمد (٢ / ٢٥٠)، وابن حِبَّان (١٤٤٠ ـ ترتيبه)، والنسائي (١ / ٣٨)، وابن خزيمة (٨٠)؛ من طريق يحيى بن سعيد القَطَّان عنه.

ورواه ابن حبان (١٤٣١ ـ ترتيبه)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٢١ و١٢٣)؛ من طريق وُهَيْب عنه.

ورواه أبو عَوانة (١ / ٢٠٠)، والطحاوي (١ / ١٢٣ و٤ / ٢٣٣)؛ من =

رَواهُ أُمَيَّةُ بنُ بِسْطامٍ عَنْ يَزيدَ بن زُرَيْعٍ ـ على الصَّوابِ ـ عَنْ رَوْحٍ عنِ ابنِ عَجْلانَ عَنِ القَعْقاعِ عَنْ أَبي صالحٍ عنْ أَبي هُريرةَ عنِ النبيِّ ﷺ بطولِه.

وحَديثُ عُمَرَ بنِ عبدِ الوهَّابِ مُخْتَصَرٌ.

= طريق صَفْوان بن عيسى عنه.

ورواه ابن حِبَّان (١٤٣٥ ـ ترتيبه) من طريق حَيْوَة عنه.

ورواه أيضاً من طريق الليث عنه.

ورواه الطحاوي (٤ / ٢٣٣) من طريق أبي غسَّان عنه.

ورواه أبو داود (رقم ٨)، والدارمي (١ / ١٧٢)؛ من طريق ابن المبارك عنه.

ورواه البيهقي (١ / ١٠٢) من طريق روح بن القاسم عنه.

ورواه البيهقي (١ / ٩١) من طريق عبد الرحمٰن بن عبدالله بن دينار.

فهٰؤلاء عشرةٌ من الرواة الرُّفَعاءِ الأثبات رَوَوْهُ جميعاً عن ابن عَجْلان، فمثلُ هٰذا التَّضافُرِ يجعَلُ الواقفَ عليه يجزمُ بصواب ما قاله المصنِّف رحمه الله، فليس لسهيلٍ فيهِ ذِكْرٌ إلا برواية مُسلم من طريق الرِّياحِيِّ!

وليس مِن شَكٍّ أنَّ كلَّ ما تقدَّم إنما هو بخصوص هٰذا السَّنَد، وإلَّا؛ فإنَّ المتنَ صحيحٌ دون ريب، وله شواهد عن عدَّة من الصحابة؛ منهم: سلمان وأبو أيوب ـ وكلاهما في «صحيح مسلم» ـ وغيرهما.

(**تنبيهٌ مهمٌّ**): الطُّرُقُ المتقدِّمَةُ كُلُّها تنوَّعَت روايةُ المتنِ فيها، فمنهُم مَن رواه تامّاً، ومنهم من رواه مختصراً... وهٰكذا.

والحمد لله رب العالمين.

(٧)

قالَ: ووجَـدْتُ فيهِ[1] حَديثَ الأعْـمَشِ عَنِ الـحَكَـمِ عَنْ عَبْدِالرحمٰنِ بنِ أَبي لَيْلى عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ عنْ بِلالٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ:

«مَسَحَ عَلى الخُفَّيْنِ والخِمارِ».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا حَديثٌ قدِ اخْتُلِفَ فيهِ على الأعْمَشِ:

فرواهُ أَبـو مُعـاويَةَ، وعِيسى، وابنُ فُضَيْلٍ، وعَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، وجَماعةٌ؛ (هٰكذا)[2].

ورواهُ زائِـدَةُ بنُ قُدامَةَ، وعَمَّارُ بنُ رُزَيْقٍ[3]؛ عَنِ الأعْمَشِ عَنِ الحَكَمِ عنْ عبدِالرحمٰنِ بنِ أَبي لَيْلى عَنِ البَراءِ عَن بِلالٍ[4].

---

(١) هو في «الصحيح» (رقم ٢٧٥)، كتاب الطهارة، باب: المسح على الناصية والعمامة.

(٢) غير ظاهرة في الأصل المصوَّر الذي عندي، وأثبتُّها: «هٰكذا»!

أقول: روايةُ أبي مُعاوية، وعيسى ـ وهو ابن يونُس ـ، وعليّ بن مسهر؛ كلُّها في «صحيح مسلم» (رقم ٢٧٥).

ورواية ابن فُضيل في «مسند أبي عوانة» (١ / ٢٦٠).

ورواه أيضاً ـ هٰكذا ـ: ابنُ نُمير؛ عند النسائي (١ / ٧٥)، والبيهقي (١ / ٢٧١)، وأبي عوانة (١ / ٢٦٠).

(٣) بتقديم الراء المهملة. «الإكمال» (٤ / ٥١).

(٤) قال الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٢٧١): =

. . . .

= «ورواه زائدةُ وعمَّار بن رُزَيق عن الأعمش، فذكرا فيه البراءَ؛ بَدَلَ كعبٍ».

وقال النووي في «شرح مسلم» (٣ / ١٧٣):

«اعْلَمْ أنَّ هٰذا الإسناد الذي ذكره مسلمُ رحمه الله ممَّا تكلَّم عليه الدارقطني في «كتاب العِلَل»، وذَكَر الخلافَ في طريقهِ، والخلافَ عن الأعمش فيه، وأنَّ بلالاً سقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كَعْب بن عُجْرة، وأنَّ بعضَهم قد عَكَسَهُ فأسقط كعباً واقتصر على بلالٍ، وأنَّ بعضَهم زادَ البراءَ بينَ بلالٍ وابنِ أبي ليلى، وأكثر مَن رواه رَوَوْهُ كما هو في مسلمٍ، وقد رواه بعضُهم عن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه عن بلال».

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «علل الحديث» (١ / ١٥):

«سألتُ أبي وأبا زُرعة عن حديث رواه سفيان الثوري وشَريك عن الأعمش عن الحَكَم بن عُتَيبة عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن بلال عن النبيِّ ﷺ في المسح على الخفَّيْنِ؟

قالا: ورواه أيضاً عيسى بن يونُس وأبو مُعاوية وابن نُمَير عن الأعمش عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرَة عن بلال عن النبيِّ ﷺ. ورواه زائدةُ عن الأعمش عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء عن بلال عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لهما: فأيُّ هٰذا الصحيحُ؟

قال أبي: الصحيحُ مِن حديث الأعمش عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال؛ بلا كَعْبٍ.

قلتُ لأبي: فمَن حدَّث غيرُ الأعمشِ؟ =

وزائِدَةُ: ثَبْتٌ مُتْقِنٌ.

ورواهُ سُفيانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الأعْمَشِ عَنِ الحَكَمِ عَنْ عبدِالرحمٰنِ

= قالَ: الصحيحُ ما يقولُ شُعبةُ، وأبانُ بنُ تَغْلِب، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسَة أيضاً؛ عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال؛ بلا كَعْبٍ.

وقال أبي: الثوريُّ وشعبةُ أحفظُهُم.

قلتُ لأبي: فإنَّ ليثَ بنَ أبي سُلَيم يحدِّث فيضطرب: يحدِّثُ عنه يحيى ابن يعلى عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرة عن بلال عن النبيِّ ﷺ وعن أبي بكر وعُمر في المسح، ورواه معتمرٌ عن ليثٍ عن الحكم وحَبيب ابن أبي ثابت عن شُرَيح بن هانىء عن بلال عن النبي ﷺ.

وقالَ أبو زُرْعَة: ليثٌ لا يُشْتَغَلُ به؛ في حديثه مثل ذي كثير، هو مضطربُ الحديث.

قلت لأبي زُرْعة: أليس شُعبة وأبان بن تَغْلِب وزَيْد بن أبي أُنَيْسَة يقولون: عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال؛ بلا كَعْبٍ؟

قال أبو زُرْعَة: الأعمشُ حافظٌ، وأبو مُعاوية، وعيسى بن يُونُس، وابن نُمَير، وهٰؤلاء قد حفظوا عنه، ومِن غَيْرِ حديث الأعمش الصحيح: عن ابن أبي ليلى عن بلال؛ بلا كَعْبٍ. ورواه منصورٌ وشُعبةُ وزيدُ بن أبي أُنَيْسَة وغير واحد؛ إنَّما قلتُ: من حديث الأعمش».

قالَ أبو الحارث كانَ اللهُ له:

طريقُ البراء عن بلال التي أشار إليها المصنِّف ـ قَبْلُ ـ أخرجها النسائي في «سننه» (١ / ٧٥ ـ ٧٦) من طريق زائدة وحفص عن الأعمش عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء به.

ابنِ أَبي لَيْلَى عَنْ بِلالٍ ؛ لَمْ يَذْكُرْ بينَهُما لا كَعْباً ولا البَرَاءَ.

وروايَتُهُ أَثْبَتُ الرِّواياتِ(١).

وقد رواهُ عَنِ الحَكَمِ ـ غيرُ الأعْمَشِ ـ أَيضاً: شُعْبَةُ، ومَنْصورُ ابنُ المُعْتَمِرِ، وأَبـانُ بنُ تَغْلِبَ، وزَيْدُ بنُ أَبي أُنَيْسَـةَ، وجماعةٌ؛ عَنِ الحَكَمِ عَن عبدِالرحمٰنِ بنِ أَبي لَيْلى عَن بِلالٍ ؛ كما رواهُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الأعْمشِ (٢).

وحَديثُ الثَّوْرِيِّ عندَنا أَصَحُّ مِن حَديثِ غيرِهِ(٣).

---

(١) قال البيهقي في «سننه» (١ / ٢٧١):

«ورواه الثوري عن الأعمش، فلم يذكر كعباً في إسناده».

وهٰذه الرواية في «مصنَّف عبدالرزاق» (رقم ٧٣٦) عن سفيان به.

وهي في «مسند أحمد» (٦ / ١٥) عن عبد الرزاق به.

(٢) أي: دون ذكر كَعْبٍ ولا البراءِ.

وقد رواه هٰكذا أحمد (٦ / ١٥) عن شعبةَ به.

ورواه (٦ / ١٤) عن زيد بن أبي أُنَيْسة به.

ورواه عبد الرزاق (رقم ٧٣٥) عن عبد الله بن مُحَرَّر به.

(٣) وقـال الشيخ أحمـد شاكر في تعليقه على «سنن الترمذي» (١ / ١٧٢) بعد نقلِه كلام الدارقطني ـ بواسطة النَّوَوي ـ:

«والصحيحُ الرَّاجِحُ رواية الأكثرين؛ كما رواه الترمذي ومسلم».

قلتُ: كيف ولم يَرْوِهِ هٰكذا إلَّا الأعمشُ، وروايةُ الأكثرينَ هي الأصحُّ ـ كما قال المصنِّفُ رحمه الله ـ؟!.

فيترجَّحُ بذٰلك تعليلُ المصنِّفِ لهٰذا الإسناد بالانقطاع.

وابنُ أَبي لَيْلَى : لَمْ يَلْقَ بلالاً[1] .

ooooo

= أما المتنُ ؛ فلهُ طُرُقٌ كثيرةٌ يجزمُ الواقفُ عليها بصحَّتهِ .
ولولا الإطالةُ لَسُقْتُها جميعاً بالتفصيل .

(١) قال ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (رقم ٢١٣) :
«سمعتُ أبي ـ وسُئِلَ : هل سمع عبد الرحمٰن بن أبي ليلى من بلال؟ ـ ؛ قال : كان بلالٌ خَرَجَ إلى الشام في خلافةِ عُمَرَ قديماً ، فإنْ كان رآه ؛ كان صغيراً ؛ فإنَّه وُلِدَ في بعض خلافةِ عُمَرَ» .
وعقَّبَ العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص ٢٢٦) بقوله بعد نَقْلِهِ ما تقدَّمَ :
«قلتُ : رُوِيَ عن ابن أبي ليلى عن بلالٍ : «رأيتُ النبيَّ ﷺ مَسَحَ على الخُفَّيْنِ والخِمارِ» ، وبينَهُما فيه في بعض الطُّرق : كَعْبُ بنُ عُجْرَة ، وهو الصَّحيح» .
كذا قال رحمه الله تعالى ، وهو خلاف ما انتهى إليه المصنِّفُ رحمه الله .
وقد تقدَّمَ تحريرُ ذلك .
واللهُ المستعانُ .

(٨)

وَوَجَـدْتُ فيهِ عَن أَبي كُرَيْبٍ[١] عنِ ابنِ أَبي زائِدَةَ عنْ أَبيهِ عن مُصْعَبِ بنِ شَيْبَةَ عنْ مُسافِعِ بنِ عبدِاللهِ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ:

في المَرْأَةِ تَرى في المَنامِ مَا يَرى الرَّجُلُ[٢].

---

(١) اسمُهُ محمَّدُ بنُ العلاءِ بنِ كُرَيْب الهَمْداني. انظر: «الاستغنا في الكنى» (٧٦٢)، و«المُقْتَنى في سَرْد الكُنى» (٥٢٠٦).

(٢) هو في «الصحيح» (٣١٣) (٣٣)، كتاب الحَيْض، باب: وجوب الغُسل على المرأة بخروج المنيّ منها، ولفظُهُ:

«... عن عائشةَ: أنَّ امرأةً قالت لرسولِ اللهِ ﷺ: هل تَغْتَسِلُ المرأةُ إذا احْتَلَمَتْ وأبْصَرَتِ الماءَ؟ فقال: «نعم». فقالت لها عائشةُ: تَرِبَتْ يداكِ وأُلَّتْ. قالت: فقال رسولُ اللهِ ﷺ: (دعيها، وهل يكونُ الشَّبَهُ إلَّا مِنْ قِبَلِ ذٰلك؟ إذا عَلا مَاؤها ماءَ الرَّجُلِ؛ أَشْبَهَ الوَلَدُ أخوالَهُ، وإذا عَلا ماءُ الرجلِ ماءَها؛ أَشْبَهَ أعمامَه)».

وقد رواه من طريق أبي كُرَيْبٍ بهِ: البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (١ / ١٦٨).

وتابَعَ أبا كُرَيْب على تسمية مُسافعٍ:

يحيى عندَ أحمدَ في «المسند» (٦ / ٩٢).

وسويدُ بنُ سعيدٍ عند أبي يعلى في «مسنده» (٤٣٩٥).

ومحمَّد بن الصَّلْت؛ كما أشار أبو عَوانَة في «مسنده» (١ / ٢٩٣).

ثم إنَّ الإمام مسلماً رحمه الله قد رواه في «صحيحه» عن ثلاثة شيوخ: =

قالَ أَبو الفَضْلِ :

هٰذا الحَديثُ رواهُ عنِ ابنِ أَبي زائِدَةَ غيرُ واحِدٍ، فقالوا : عبدُ اللهِ ابنُ مُسافِعٍ الحَجَبيُّ.

وهُو الصَّحيحُ[1].

وقدْ رَوَى عنهُ ابنُ جُرَيْجٍ حَديثاً غَيْرَ هٰذا[2].

وحَديثُ أَبي كُرَيْبٍ خَطَأ، حَيْثُ قالَ : مُسافِعُ بنُ عَبْدِ اللهِ.

○○○○○

= أبو كُرَيب أحدُهُم، والاثنان الآخران : إبراهيم بن موسى، وسهل بن عُثمان؛ ثلاثَتُهم تضافَروا على إثباتِه : مُسافِعاً.

ثم الثلاثةُ السابقون الذين أشرتُ إليهم!

فهٰؤلاء ستَّةٌ من الرُّواة أثبتوه : مُسافعَ بن عبدالله، فلا يجوز تخطئتُهُم بسهولةٍ!

فالراجِحُ ـ والله أعلمُ ـ ما عند مسلمٍ رحمه الله تعالى.

(١) وقد نَقَلَ كلامَ المصنِّفِ دونَ التصريحِ باسمِه مصدِّراً له بـ (قيلَ) : الحافظُ ابنُ طاهرٍ في «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢ / ٥٢٥)!

ولكنَّه لم يُعَقِّب عليه بشيء!

(٢) فكان ماذا؟!

(٩)

وَوَجَدْتُ فيهِ(١) حَديثَ أَبي مُعاوِيَةَ عَنْ هِشامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبيهِ عَن عَائِشَةَ :

في الاغْتِسالِ مِنَ الجَنابَةِ.

وفيهِ : «**ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ**»(١).

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وهٰذا الحَديثُ رَواهُ جَماعَةٌ مِن الأَئِمَّةِ عَنْ هِشامٍ ؛ منهُم : زَائِدَةُ، وحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، وجَريرٌ، ووَكِيعٌ، وعَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، وغَيْرُهُم.

فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ منهُمْ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ ؛ إِلَّا أَبو مُعاوِيَةَ(٢).

---

(١) هو في «الصحيح» (رقم ٣١٦) (٣٥) : « . . . عن عائشةَ ؛ قالت : كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا اغْتَسَلَ مِن الجنابَةِ ؛ يبدأُ، فيغسِلُ يديهِ، ثم يُفْرِغُ بيمينِه على شمالِه، فيغسِلُ فرجَهُ، ثم يتوضَّأُ وضوءَهُ للصَّلاةِ، ثم يأخُذُ الماءَ، فيُدْخِلُ أصابعَهُ في أُصولِ الشَّعرِ، حتى إذا رأى أنْ قدِ اسْتَبْرَأَ ؛ حَفَن على رأسِهِ ثلاث حَفَناتٍ، ثم أفاضَ على سائرِ جَسَدِه، ثمَّ غَسَلَ رجليهِ».

(٢) وهٰذا ما أشار إليهِ الإمامُ مسلمٌ نفسُهُ رحمهُ اللهُ في «صحيحه» (٣١٦) (. . .)، و(٣١٦) (٣٦) عَقِبَهُ حيث قال :

«وحدَّثَناهُ قُتيْبَةُ بنُ سعيدٍ وزُهَيرُ بنُ حَربٍ ؛ قالا : حدَّثنا جريرٌ. (ح) وحدَّثَنا عليُّ بن حُجْر : حدَّثنا عليُّ بن مُسْهِر. (ح) وحدَّثَنا أبو كُرَيْب : حدَّثنا ابنُ المنير ؛ **كلُّهم** عن هشام ؛ في هٰذا الإسناد، **وليس في حديثِهم غَسْلُ الرَّجلينِ**».

ثم قال : =

. . . .

= «وحدَّثنا أبو بكر بنُ أبي شَيْبَةَ: حدَّثنا وكيعٌ: حدَّثنا هشامٌ عن أبيه عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِن الجنابةِ، فبدأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثلاثاً، ثم ذَكَرَ نحوَ حديثِ أبي مُعاوية، **ولم يذكُر غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ**».

فالقولُ قولُهُما رحمهما اللهُ تعالى.

وقد روى الحديثَ: البخاريُّ (٢٦٢)، وأبو داود (٢٤٢)؛ من طريق مَعْمَر عن هشامٍ به.

ورواه البخاريُّ (٢٧٢)، والبيهقيُّ (١ / ١٧٥)؛ من طريقين عن عبدالله ابن موسى عن هشامٍ به.

ورواهُ مالكٌ في «الموطَّإ» (١ / ٤٤ / رقم ٦٧) عن هشامٍ به.

ورواه من طريقِهِ: الشافعيُّ في «الأمِّ» (١ / ٤٠)، وفي «المسند» (ص ١٩)، والبخـاريُّ (٢٤٨)، والنَّسـائيُّ (١ / ١٣٤)، والبغـوي (٢ / ١٠)، والبيهقي (١ / ١٧٥).

ورواه مسلم (٣١٦) (٣٦)، والبيهقي (١ / ١٧٢)؛ من طريق وكيع عن هِشام به.

ورواه مسلم أيضاً (٣١٦) (...)، والبيهقي (١ / ١٧٢)؛ من طريق زائدة عن هشامٍ به.

ورواه الشافعيُّ في «مسنده» (ص ١٩) وفي «الأمّ» (١ / ٤١) من طريق سفيان عن هشامٍ به.

ورواه من طريقِهِ البغويُّ (٢٤٧)، والبيهقيُّ (١ / ١٧٦).

ورواه ـ أيضـاً ـ من طريق سفيان: الحُمَيْديُّ (١٦٣)، والبيهقيُّ (١ / ١٧٦)، والترمذيُّ (١٠٤). =

. . . .

= ورواه النَّسـائيُّ (١ / ١٣٥)، والدَّارمي (١ / ١٩١)، والبيهقي (١ / ١٧٣)؛ من طريق جُعْفَر بن عَوْن عن هشامٍ به.

ورواه أبو يَعْلى في «مسنده» (٣٣٢٩) من طريق عُمر بن علي عن هشامٍ به.

ورواه عبد الرزَّاق في «المصنَّف» (٩٩٧) عن مَعْمَرٍ عن هشامٍ به.

ولقد قال الإمامُ البيهقيُّ في «سننه» (١ / ١٧٣ ـ ١٧٤) بعد روايتِه حديثَ الباب:

«... غريبٌ، صحيحٌ، رواه مسلمٌ في «الصحيح» عن يحيى بن يحيى.

وقولُه في آخِرِ هٰذا الحديث: «ثم غَسَلَ رجليهِ» غريبٌ صحيحٌ؛ حَفِظَه أبو معاويةَ دونَ غيرِه من أصحاب هشام من الثقاتِ، **وذٰلك للتَّنْظِيفِ إنْ شاء الله**».

وهٰذا مخالفٌ للجادَّةِ، فأنْ يروي تسعةٌ من أصحابِ هشامٍ هٰذا الحديثَ دون ذِكْرِ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ أثبتُ من تفرُّدِ أبي معاويةَ بها؛ كما هو منهجُ أهلِ الحديثِ.

أمَّـا تعليلُ الإمام البيهقيِّ بالتنظيف (!)؛ فإنه مسلكٌ بعيدٌ عن مسالِكِ أهلِ الحديثِ؛ كما لا يخفى.

ولعلَّ «هيبة الصحيح» (!) هي الدافعةُ له أن يقولَ ذٰلك!

ولْيُنْظَرْ تعقُّبُ ابنِ التُّرْكُمانيِّ عليه في «الجوهر النقي» (١ / ١٧٣ ـ ١٧٤).

وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ اليَدينِ **ثلاثاً** في ابْتِداءِ الوُضوءِ غيرُ وَكيعٍ [1].
وليْسَ زِيادَتُهُما عندَنا بالمَحْفوظَةِ.
وسمعْتُ أَبا جَعْفَرٍ الحَضْرَمِيَّ يقولُ: سمعتُ ابنَ نُمَيْرٍ يَقولُ:
«كانَ أَبو مُعاوِيَةَ يَضْطَرِبُ فيما كَانَ عَنْ غَيْرِ الأَعْمَشِ»[2].
وسَمِعْتُ الحُسَيْنَ بنَ إِدْرِيسَ يَقولُ: سَمِعْتُ عُثمانَ بنَ أَبي شَيْبَةَ يَقولُ:
«أَبو مُعاوِيَةَ في حَديثِ الأَعْمَشِ حُجَّةٌ وفي غيرِه لا»[3].

○○○○○

---

(١) وسبقت الإشارةُ إلى حديثِه في التخريج.
وهو في روايتِه هٰذه مخالفٌ لمَن سَبَقَ ذِكْرُ روايةِ الحديثِ عنهُم، ويُضافُ إليهم أبو مُعاوية.
والتفرُّدُ المذكور إنما المُرادُ به ذكر (ثلاثاً)؛ أما غَسْلُ اليدين، أو الإفراغُ عليهما؛ فهٰذا واردٌ في كلِّ الروايات.
(٢) انظر: «العلل» (٧٢٦) للإمام أحمد، و«الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٢٤٧)، و«تاريخ بغداد» (٥ / ٢٤٧).
(٣) انظر: «شرح العلل» (٢ / ٦٦٩) لابن رجب الحنبلي، و«تاريخ ابن معين» (٥١٢ و٥١٣)، و«تهذيب الكمال» (ق ١١٩١)، و«سير أعلام النبلاء» (٩ / ٧٣).

(١٠)

وَوَجَدْتُ فيهِ(١) حَديثَ سُلَيْمانَ التَّيْمِيِّ عَن قَتادَةَ عن أَبي غَلَّابٍ:

حَديث أَبي مُوسى، وفيهِ مِن الزِّيادَةِ:

«**وإِذا قَرَأَ؛ فَأَنْصِتُوا**».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وقولُهُ: «وإِذا قَرَأ؛ فَأَنْصِتُوا» هُو عِنْدَنا وَهَمٌ مِن التَّيْمِيِّ(٢)، ليسَ

---

(١) هو في «الصحيح» برقم (٤٠٤) (٦٣)، كتاب الصلاة، باب: التشهُّد في الصلاة.

(٢) وقد أعلَّ هٰذه اللفظةَ أيضاً: الإمامُ الدَّارقطنيُّ في «سننه» (١ / ٣٣١)، حيث قال بعد روايتِه:

«. . . وكذٰلك رواه سفيانُ الثوريُّ عن سُليمانَ التَّيمِيِّ. ورواهُ هِشامٌ الدَّسْتُوائيُّ، وسعيدٌ، وشُعبةُ، وهمَّامٌ، وأبو عَوانَةَ، وأبانُ، وعَدِيُّ بن أبي عِمارَةَ؛ كلُّهم عن قتادَةَ، فلم يَقُلْ أحدٌ منهُم: «وإذا قرأ؛ فأنصتوا»، وهم أصحابُ قتادة الحُفَّاظُ عنه».

وكذا قال في «التتبُّع» (ص ٢١١).

وقال الإمام أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ في «سُنَنه» (١ / ٣٣١) عن الزيادة نفسها:

«ليس بمحفوظٍ، لم يَجِئْ بِهِ إلَّا سُليمانُ التَّيْمِيُّ في هٰذا الحديث».

وقال الإمام أبو عليٍّ النَّيْسابوريُّ:

«خالَفَ جريراً عن التَّيمِيِّ أصحابُ قتادَةَ كلُّهم في هٰذا الحديثِ، =

= والمحفوظُ عن قتادَةَ: روايةُ هِشامٍ الدَّسْتُوائيِّ، وهمَّامٍ، وسعيدِ بنِ أبي عَروبةَ، ومَعْمَرِ بنُ راشدٍ، وأبي راشدٍ، وأبي عَوانَةَ، والحجَّاجِ بنِ الحجَّاج، ومَن تابَعَهُم على روايتِهم. ورواه سالمُ بنُ نوحٍ عن ابن أبي عَروبةَ وعُمر بن عامر عن قتادة فأخطأ».

كذا نَقَلَهُ عنهُ البيهقيُّ في «سننهِ» (٢ / ١٥٦).

قلتُ: يُريدُ بقولِه: «ورواهُ سالمُ. . .» إلخ: أنَّهما تابَعا التيميَّ.

وأكَّدَ هٰذا النَّقْلَ البيهقيُّ نفسُه ـ بعد نقلِهِ كلامَ أبي عليٍّ الحافظ ـ في «القراءة خلف الإمام» (١٠٨ ـ ١١٠) ببحثٍ مطوَّلٍ؛ قالَ في نهايتِه:

«ووهَّنَ أبـو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ وأبو بكرٍ محمَّدُ بنُ إسحاق بنِ خُزيمة رحمهم الله هٰذه الزيادةَ في هٰذا الحديثِ».

وكذا قال البزَّارُ فيما نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (٢ / ١٥).

والقولُ في هٰذه الزيادةِ ما قاله الإمام البيهقيُّ:

«واجتماعُ هٰؤلاءِ الحُفَّاظِ على تَضْعيفِها مُقَدَّمٌ على تصحيحِ مسلمٍ».

أمَّا المُتابَعَةُ التي أشارَ إليها أبو عليٍّ الحافظُ؛ فقد أخرجها الدارقطني (١ / ٣٣٠)، والبيهقي في «السنن» (٢ / ١٥٦) وفي «القراءة» (رقم ٣١٠)، والبزَّار ـ كما في «نصب الراية» (٢ / ١٥) ـ؛ من طريق سالم بن نوح: حدثنا عُمر بن عامر وسعيد بن أبي عَروبة عن قتادة به.

قلتُ: وقد ضعَّفَه الدارقطنيُّ بعد روايتِه؛ قائلاً:

«سالم بن نوح ليس بالقويِّ».

أمَّا متنُ هٰذه الزيادة؛ فله شواهد ـ وإنْ أُعِلَّتْ ـ:

فقد روى ابنُ أبي شيبة (١ / ٣٧٧)، وأحمد (٢ / ٤٢٠)، وأبو داود =

. . . .

= (٦٠٤)، والنسائي (٩٢١)، وابن ماجه (٨٤٦)، والدارقطني (١ / ٣٢٧)، والبيهقي (٢ / ١٥٦)، والطحاوي (١ / ٢١٧)، وتمَّام في «فوائده» (٢٩٦ - ترتيبه)؛ من طُرُق عن أبي خالد الأحمر عن ابن عَجْلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هُريرة: (فذكر الحديث بالزيادة).

قال أبو داود:

«وهٰذه الزيادة «إذا قرأ فأنْصِتُوا» ليست بمحفوظة، الوَهَمُ عندنا من أبي خالد».

وقال تمَّامٌ:

«يُقال: إنه لم يروه غير أبي خالد الأحمر».

وقال البُخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (ص ٦٤).

«ولا يُعْرَف هٰذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر؛ قال أحمد: أُراه يُدَلِّس».

وكذا أعلَّهُ ابنُ خُزيمة فيما نقله عنه البيهقي في «القراءة» (ص ١١٢).

وجَعَلَ أبو حاتمٍ - كما في «العلل» (١ / ١٦٤) لابنِه - هٰذه الزيادةَ من تخاليط ابن عَجْلانَ! فقال:

«ليست هٰذه الكلمةُ بالمحفوظةِ، وهو من تَخاليط ابن عَجلان، وقد رواه خارجةُ بنُ مُصْعَب أيضاً، وتابَعَ ابنَ عَجلان، وخارجةُ - أيضاً - ليس بالقويِّ».

وأيَّدهُ البيهقيُّ في «سننه» (٢ / ١٥٦)، والنوويُّ في «المجموع شرح المهذَّب» (٣ / ٦٢٨).

وهٰذا كلُّه متَعَقَّبٌ بشيئين:

* **الأول**: ما قاله المُنذريُّ في «مختصر السنن» (١ / ٣١٣) مُتعقِّباً =

. . . .

= الإمام أبا داود:

«وفيما قاله نَظَرٌ؛ فإنَّ أبا خالدٍ هٰذا هو سُلَيمان بن حَيَّان الأحمر، وهو من الثقات الذين احتجَّ البخاري ومسلم بحديثِهم في «صحيحيهما».

ومع هٰذا؛ فلم ينفرد بهٰذه الزيادةِ، بل قد تابَعَهُ عليها: أبو سعد محمد ابن سعد الأنصاري الأشهلي المَدَني، نزيلُ بَغداد، وقد سمع من ابن عَجْلان، وهو ثقةٌ، وثَّقه يحيى بنُ مَعين، ومحمد بن عبدالله المُخَرَّمي، وأبو عبدالرحمٰن النَّسائي.

وقد خَرَّج هٰذه الزيادةَ النَّسائيُّ في «سُننه» [رقم ٩٢٢]، ومن حديث محمد بن سعد هٰذا».

* **الثاني**: قال الحافظ ابن حجر في «النُّكَت الظِّراف (٩ / ٢٤٣)»:

«لم ينفرد به أبو خالدٍ، بل تابَعَه الليثُ؛ أخرجهُ أبو العبَّاسِ السَّرَّاجُ في «مسنده» من طريق اللَّيْث عن محمد بن عَجْلان عن زيد بن أسلم ومُصْعَب والقَعْقاع؛ ثلاثتُهم عن أبي صالحٍ».

قلتُ: وتابَعَهُ أيضاً: إسماعيلُ بنُ أبانَ الغَنَوي:

أخرجه الدارقطني (١ / ٣٢٩)، ثم قال:

«إسماعيل بن أبان ضعيفٌ».

وتابَعَهُ أيضاً محمَّدُ بنُ مُيَسَّر الصَّاغاني:

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٦)، والدارقطني (١ / ٣٣٠)، ثم قال الدارقطني:

«أبو سَعْد الصَّاغاني ضعيفٌ».

لذا قال البيهقي في «القراءة» (ص ١٣٢): =

بمَحْفوظٍ، لم يَذْكُرْهُ الحُفَّاظُ مِن أَصْحابِ قَتادَةَ؛ مثلُ: سَعيدٍ، ومَعْمَرٍ، وأَبي عَوانَةَ، والنَّاسُ.

ooooo

= «ورُوِيَ بإسنادٍ ضعيفٍ عن عُمَر بن هارون عن خارجةَ بنِ مُصْعَب عن زيدِ ابن أسلم، ولا يُفْرَحُ بمتابعة هٰؤلاء في خلافِ أهلِ الثقةِ والحفظِ».

ومع هٰذا كُلِّه؛ فقد صحَّح الحديثَ من روايةِ أبي هُريرةَ جماعةٌ؛ منهم:

١ ـ الإمامُ مسلمٌ: ففي «صحيحه» (١ / ٣٠٤):

«قال أبو إسحاق ـ وهو راويةُ «الصحيح» عنه ـ: قال أبو بكر ابنُ أخت أبي النَّضْرِ في هٰذا الحديثِ [بمعنى أنه طَعَنَ فيه]!

فقالَ مسلمٌ: تُريدُ أحفظَ من سُليمانَ؟

فقال له أبو بكر: فحديثُ أبي هُريرةَ هُو صحيحٌ؟ ـ يعني: «إذا قرأ فأنْصِتوا» ـ.

فقالَ: هو عندي صحيحٌ.

فقال: لِم لَمْ تَضَعْهُ ها هُنا؟

قال: ليس كُلُّ شيءٍ عندي صَحيحٍ وضعتُه ها هنا، إنَّما وضعتُ ها هنا ما أجْمَعوا على صحَّتِه»!!

٢ ـ ونقل ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» تصحيحَه عن الإمام أحمد ـ كما في «الجوهر النقي» (٢ / ١٥٧) ـ.

٣ ـ وصحَّحه ابنُ حزمٍ في «المحلَّى» (٣ / ٢٤٠).

٤ ـ وكذا شيخُنا الألبانيُّ في «إرواء الغليل» (٢ / ٣٨ و١٢١).

واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

(١١)

وَوَجَـدْتُ فيهِ[١] عن دَاودَ بنِ رُشَيْدٍ عَنِ الـوَليدِ بنِ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عن أَبي سَلَمَةَ عنْ أَبي هُريرةَ؛ قال:

«كانَتِ الصَّلاةُ تُقامُ لِرَسولِ اللهِ ﷺ، فيَأْخُذُ النَّاسُ مَقامَهُم قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النبيُّ ﷺ مَقامَهُ».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰـذا اخْتِصـارٌ ـ عنـدَنـا ـ مِن الـوَليدِ بنِ مُسْلِمٍ[٢]؛ اخْتَصَـرَ الحديثَ[٣] (　　)[٤].

والحَـديثُ حَديثُ الـزُّبَيْديِّ، ومَعْمَرٍ، ويُونُسَ، والأَوْزاعِيِّ، وأَصحاب الزُّهْرِيِّ؛ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبي سَلَمَةَ عَن أَبي هُريرةَ؛ قالَ:

«أُقِيمَتِ الصَّلاةُ، وصَفَّتِ الصُّفوفُ، ثُمَّ خَرَجَ رَسولُ اللهِ ﷺ،

---

(١) هو في «الصحيح» (برقم ٦٠٥) (١٥٩)، كتاب المساجد، باب: متى يقومُ الناسُ للصلاة؟

(٢) ثقـة مدلِّس، ترجمتـه في «تـاريخ ابن معين» (٦٣٤)، و«تاريخ الفسـوي» (٢ / ٤٢٠)، و«طبقـات ابن سعـد» (٧ / ٤٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٩ / ٢١١).

(٣) وقد أشار إلى هٰذا الاختصار الإمامُ المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١١ / ٣٥).

(٤) غير واضحة في الأصل، ورَسْمُها: «وماسه»! والله أعلم.

فلَمَّا أَخذَ مَقامَهُ؛ أَشارَ إِلَيْهِمْ أَنْ مَكانَكُم، ثُمَّ دَخلَ، ثُمَّ خَرجَ ورأْسُهُ يَقْطُرُ».

فالحَدِيثُ هُو الَّذي رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ[1].

---

(١) وإليك بيان ذلك مفصَّلاً؛ فقد:

رواه البخاريُّ (٦٣٩)، وأحمد (٨٤٤٧)؛ من طريق إبراهيم بن سَعْد عن صالح بن كَيْسان عن الزُّهْري به.

ورواه (٢٧٥)، ومسلم (٦٠٥)، وأحمد (١٠٧٣٠)، وأبو داود (٢٣٥)، والبيهقي (٢ / ٣٩٨)؛ من طريق عُثمان بن عُمر عن يونُس عن الزُّهري به.

ورواه أحمد (٧٧٩١)، وأبو داود (٢٣٥)؛ من طريق رَبَاح عن مَعْمَر عن الزُّهري به.

ورواه النسائيُّ (٧٩٢)، وأبو داود (٢٣٥)؛ من طريق الزَّبيدي عن الزُّهري به.

كلُّهم رَوَوْهُ عن الزُّهْري تامّاً؛ بخِلاف روايةِ إبراهيم بن موسى عن الوليد عن الأوزاعي بهِ.

ورواه البخاريُّ (٦٤٠) من طريق محمد بن يوسف عن الأوزاعي به.

ورواه مسلمٌ (٦٠٥) (١٥٨) عن زهير بن حرب عن الوليد عن الأوزاعي به.

ورواه النَّسائي (٧٩٢) عن عمرو بن عثمان عن الوليد عن الأوزاعي به.

وزواه أبو داود (٢٣٥) عن مُؤمَّل بن الفَضْل عن الوليد عن الأوزاعي به.

قلتُ: وهٰذا البيانُ الأخيرُ يُظْهِرُ أنَّ الوليد بن مُسلم بريءٌ من دعوى الاختصار المُلْصَقة بهِ. =

(١٢)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] مِن حَديثِ يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ عَنْ خالِدٍ الحَذَّاءِ عَن أَبي مَعْشَرٍ عَن إبراهيمَ عن عَلْقَمَةَ عنْ عبدِاللهِ عنِ النَّبيِّ ﷺ:

«لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولو الأحْلامِ والنُّهَى. . . ».

وذَكَرَ الحَديثَ[2]، وفيهِ زِيادَةٌ:

«وإيَّاكُمْ وهَيْشاتِ الأسْواقِ».

= فقد رواه عنه ثلاثةٌ من الثقات تامّاً؛ كرواية الباقين.

ورواه ثقةٌ رابعٌ متابعاً له بالروايةِ التامَّة عن الأوزاعي.

فإلصاقُ دعوى الاختصارِ بإبراهيم بن موسى أحقُّ.

واللهُ أعلمُ بالصواب.

(١) هو في «الصحيح» (٤٣٢م) (١٢٣)، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأوَّل فالأوَّل منها.

(٢) رواه أبو داود (٦٧٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٤١)، والحاكم (٢ / ٨)؛ عن مُسَدَّد عن يزيد به.

ورواه التِّرمذي (٢٢٨)، وابن خُزيمة (١٥٧٢)، وابن حِبَّان (٢١٨٠)، والبغوي (٨٢١)؛ عن نصر بن علي عن يزيد به.

ورواه النَّسائيُّ في «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٧ / ٩٦) ـ عن حُمَيد بن مَسْعَدة عن يزيد به.

ورواه ابن خُزَيْمة (١٥٧٢) عن بِشْر بن مُعاذ العَقَدي عن يَزيد به.

ورواه أحمدُ (٤٣٧٣) عن يونُس عن يزيدَ به.

ورواه الدَّارِمي (١ / ٢٩٠) عن زكريا بنْ عديّ عن يزيد بهِ. =

حَدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ مولى بَني هاشمٍ ؛ قالَ : سَمِعْتُ حَنْبَلَ ابنَ إِسْحاقَ عَنْ عَمِّهِ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ؛ قالَ :

«هٰذا حَديثٌ مُنْكَرٌ»[1] .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

قُلتْ : وإِنَّما أَنْكَرَهُ أَحمدُ بنُ حَنْبَلٍ مِن هٰذا الطَّريقِ .

فأَمَّا حَديثُ أَبي مَسعودٍ الأَنْصارِيِّ ؛ فَهُو صَحيحٌ[2] .

= ورواه البيهقيُّ في «سننه» (١ / ٩٦ ـ ٩٧) من طريق يحيى بن حبيب عن يزيد به .

ورواه أبو عَوانة (١ / ٤٢) من طريق أبي النُّعمان عن يزيد به .

(١) لم يَظْهَرْ لي وَجْهُ النَّكارة، ولم أرَ مَن تابَعَ المصنِّفَ أو الإمامَ أحمدَ على هٰذا الحُكْم! فالإسنادُ صحيحٌ ؛ صحَّحه أئمَّةٌ .

(٢) وهو قولُه ﷺ : «اسْتَووا، ولا تختلفوا؛ فتختلِفَ قلوبُكُم، لِيَلِيَني منكُم أولو الأحلامِ والنُّهى، ثم الذين يلونَهم، ثم الذين يلونَهم» .

أخرجه مسلم (٤٣٢)، وأحمد (٤ / ١٢٢)، وأبو عَوانة (٢ / ٤١)، وابن خُزيمة (١٥٤٢)، وابن أبي شيبة (١ / ٣٥١)، والطبراني (١٧ / ٥٩٦ وغيره)، والطيالسي (٦١٢)، وابن الجارود (٣١٥)، والبيهقي (٣ / ٩٧)، وابن حِبَّان (٢١٧٢ و٢١٧٩)، وعبدالرزاق (٢٤٣٠)، والحميدي (٤٥٦)، والدارمي (١ / ٢٩٠)، وابن ماجه (٩٧٦) ؛ من طُرُق عن الأعمش عن عِمارة عن أبي مَعْمَر عن أبي مسعود به .

(تنبيه): عزا الحاكم في «مستدركه» (١ / ٢١٩) هٰذا الحديث للشيخين! ثم قال في (٢ / ٨) منه : =

(١٣)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] عنْ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ عنْ يَحْيَى بنِ أَبي كَثيرٍ عنْ أَبي سَلَمَةَ؛ قالَ: سأَلْتُ عائشَةَ:

بأَيِّ شيءٍ كانَ النبيُّ ﷺ يفْتَتِحُ الصَّلاةَ إذا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ؟

وذَكَرَ الحديثَ.

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهُو حَديثٌ تَفَرَّدَ بهِ عِكْرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ عنْ يَحْيى[2]، وهو مُضْطَرِبٌ

= «ولم يُخرِّجْهُ البُخاريُّ»!

(تنبيهٌ آخرُ): روى الدارقطنيُّ الحديثَ (١ / ٢٧٩ - ٢٨٠) من طريق الحجَّاج عن إسماعيل بن رجاء عن أَوْس [وتحرَّف فيه إلى أنس] بن ضَمْعَج عن أبي مسعود عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: والطريق الأولى هي التي اشتُهِرت بين أهل العلم، وروَوْها في تَواليفِهم.

(تنبيـهٌ ثالثٌ): روى البزَّار في «مسنده» (رقم ٥٠٥) من طريق عاصِم العُمري عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه: (فذكره عن النبيِّ ﷺ).

قال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٩٤):

«وفيه عاصمٌ بن عبد الله العُمري، والأكثر على تضعيفهِ، واختُلِف في الاحتجَاجِ بهِ».

(١) هو في «الصحيح» (٧٧٠) (٢٠٠)، كتـاب صلاة المسـافـرين وقَصْرها، باب: الدُّعاء في صلاة الليل وقيامِه.

(٢) ورواه أبو داود (٧٦٧)، والترمذي (٣٤٢٠)، والنَّسائي (١٦٢٥)، =

فِي حَديثِ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ؛ يُقالُ: إِنَّهُ ليسَ عِنْدَهُ كِتابٌ.

وحـدَّثني أَحْمَـدُ بنُ أَبي الفَضْـلِ المَكِيُّ: حَدَّثَنـا صالِـحُ بنُ أَحْمَدَ: ثَنا عَلِيٌّ؛ قالَ: سأَلْتُ يَحْيَى ـ يَعْني: القَطَّانَ ـ عن أَحاديثِ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ ـ يعني: عن يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ ـ؟ فَضَعَّفَها، وقالَ: «لَيْسَتْ بِصِحاحٍ»[1].

وأَخْبَـرَنـا أَحمَدُ بنُ مَحمودٍ؛ قالَ: سمعتُ أَبا زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيَّ يَقولُ: سمعتُ أَبا عبدِاللهِ ـ يَعْني: أَحمَدَ بنَ حَنْبَلٍ ـ يَقولُ: «روايةُ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ وأَيُّوبَ بنِ عُتْبَةَ عنْ يَحْيى بنِ أَبي كَثيرٍ ضَعيفةٌ»[2].

= وابن ماجه (١٣٥٧)، وأحمد (٦ / ١٥٦)، والبيهقي (٣ / ٥)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (ص ١٨٠)، وابن خزيمة (١١٥٣)، والبَغوي في «شرح السنة» (٤ / ٧١)، وأبو عوانة (٢ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، وابن حِبَّان (٢٦٠٠)؛ من طرق عن عِكْرِمَة به.

ولم أجِدْ مُتابعةً لعِكْرِمَة في هٰذا الحديث، ولا شاهِداً!

(١) «الجرح والتعديل» (٧ / ١٠) لابن أبي حاتمٍ.

(٢) «تاريخ أبي زُرْعة الدِّمَشْقي» (رقم ١١٤٣).

وفي «العلل» (٤٤٩١) رواية ابنِه عبد الله:

«هو مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤ / ١ / ٥٠)، و«تاريخ بغداد» (١٢ / ٢٥٩)، و«طبقات ابن سعد» (٥ / ٥٥٥)، و«تهذيب الكمال» (ق ٩٥١)، و«سير أعلام النبلاء» (٧ / ١٣٤).

(١٤)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] حَديثَ ابنِ فُضَيْلٍ عنِ الأعْمَشِ عنْ إبراهيمَ عن عَلْقَمَةَ عن عَبْدِاللهِ:

كُنَّا نُسَلِّمُ عَلى النَّبيِّ ﷺ . . . الحديث.

وبعدَهُ لِهُرَيْمِ بنِ سُفيانَ عنِ الأعْمَشِ مثلُهُ.

قالَ أبو الفَضْلِ:

وَافَقَهُما على ذٰلكَ: أَبو عَوانَةَ، وأَبو بَدْرٍ شُجاعُ بنُ الوَليدِ[٢].

ورواهُ الثَّوْريُّ، وشُعْبَةُ، وزائِدَةُ، وجَريرٌ، وأَبو مُعاوِيَةَ، وحَفْصٌ؛ عن الأعْمَشِ عن إبراهيمَ عن عَبْدِاللهِ. ولم يذكُروا عَلْقَمَةَ[٣].

---

(١) هو في «الصحيح» (٥٣٨) (٣٤)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحتِه.

(٢) وافق مسلماً على روايةِ ابن فُضَيلٍ: البخاريُّ (١١٩٩ و١٢١٦)، وأبو داود (٩١١)، وأحمد (٣٥٦٣)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٢٦)، وأبو عوانة (٢ / ١٣٩)، وابن خزيمة (٨٥٥)؛ من طرق عنه به.

ووافَقَه على رواية هُرَيْم: البخاريُّ أيضاً (١١٩٩)، وأبو عوانة (٢ / ١٣٩)، والبغوي (٧٢٤).

وأمَّا متابعة أبي عَوانة؛ فقد أخرجها البخاريُّ (٣٨٧٥) عن يحيى بن حمَّاد عنه به.

وأمَّا متابعة شجاع بن الوليد؛ فقد أخرجها البيهقي (٢ / ٢٤٨).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنَّف» (٣٥٩٢)، وعنه أحمد (٣٨٨٤) =

وهٰؤلاءِ الَّذينَ أَرْسَلوهُ أَثبَتُ وأَجَلُّ مِمَّن وَصَلَهُ[1].

وَرَواهُ الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ أَيضاً عنْ إبراهِيمَ عنْ عَبْدِاللهِ مُرْسَلاً أَيضاً.

إلَّا ما رَواهُ أَبو خالِدٍ الأَحْمَرُ عن شُعْبَةَ مَوْصولاً[2]؛ فإِنَّهُ وَهِمَ فيهِ أَبو خالِدٍ[3].

= عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعودٍ.

(١) وفي هٰذا نَظَرٌ لما سيأتي.

(٢) من طريق أبي خالد الأحمر عن شُعبةَ عن الحَكَم عن إبراهيم عن عَلْقَمة عن ابن مسعودٍ: (فذكره).

(٣) لا؛ إذ إنَّه تُوبِعَ على إثباتِ عَلْقَمة:

فأخرجه النَّسائي في «الكبرى» (٩٠ / ٤) - كما في «تحفة الأشراف» (٧ / ٩٨) - عن حُميد بن مَسْعَدة عن بِشْر بن المُفَضَّل عن شُعْبة عن الأعمش بهِ.

على الجادَّة.

فهٰـذا جميعُه يجعلُ النَّاقِدَ يجزمُ - أو يكادُ - بصحَّةِ الرواية الموصولة، وعَدَم ترجيح المرسلة عليها.

ويؤيِّدُ هٰذا شيئان:

* **الأوَّل**: روايةُ البخاري للطريق الموصولة، وتقديمُها على المرسلة، وشَرْطُ البخاريِّ في السماعِ معروفٌ، ودقَّتُه في علمِ العِلَلِ معلومةٌ.

* **الثاني**: ما قالَه الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (٣ / ٧٣) بعد ذِكره طريقَ الأعمش:

«وروايةُ الأعمش بهٰذا الإسناد ممَّا عُدَّ من أصحِّ الأسانيد». =

(١٥)

وَوَجَدْتُ فيهِ(١) حَديثَ جَعْفَرِ بنِ سُليمانَ الضُّبَعِيِّ عنْ ثابِتٍ عن أَنَسٍ ؛ قالَ :

«أَصابَنا مَطَرٌ ونَحْنُ مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ ، فحَسَرَ ثَوْبَهُ عنهُ ، وقالَ : (إِنَّهُ حَديثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ)» .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وهٰذا حَديثٌ تَفَرَّدَ بهِ جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمانَ مِنْ بينِ أَصحابِ ثابِتٍ ؛ لَمْ يَرْوِهِ غيرُهُ(٢) .

= (تنبيهٌ) : قال الحافظ في «الفتح» مُبَيِّناً رواية البُخاريِّ للحديث مِن طريق هُريم ، وقولَه بعد سياق السَّنَد : «نحوه» ؛ قال :

«ولم أقِفْ على سياقِ لفظِ هُرَيْم إلاَّ عندَ الجوزقي ؛ فإنَّه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحاق الزُّهريِّ عنه . . .» .

قلتُ : وهو عند أبي عَوانَة (٢ / ١٣٩) ، والبَغَوي (٧٢٤) أيضاً .

واللهُ الموفِّق .

(١) هو في «الصحيح» (٨٩٨) ، كتاب صلاة الاستسقاء ، باب : الدُّعاء في الاستسقاء .

(٢) ورواه أبو داود (٥١٠٠) ، وأحمد (٣ / ١٣٣ و٢٦٧) ، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (١ / ١٠٥) ـ ، والبيهقي (٣ / ٣٥٩) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (ص ٢٦٠) ، وابن أبي عاصم (٦٢٢) ، وأبو نُعيم في «الحلية» (٦ / ٢٩٢) ، وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» =

وأخبرني الحُسَيْنُ بنُ إِدْريسَ عنْ أَبي حامدٍ المَخْلَدِيِّ عن عليِّ ابنِ المَدينِيِّ ؛ قالَ :

«لَمْ يَكُنْ عندَ جَعْفَرٍ كِتابٌ ، وعندَهُ أَشياءُ ليسَتْ عندَ غيرِه»[1] .

وأَخبَرَنا محمَّدُ بنُ أَحمَدَ بن البَرَّاءِ عنْ عَلِيِّ بنِ المَدينِيِّ ؛ قالَ :

«أَمَّا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمانَ ؛ فأَكْثَرَ عنْ ثابتٍ ، وكَتَبَ مراسيلَ ، وكانَ فيها أَحاديثُ مَناكِيرُ» .

وسمِعْتُ الحُسَيْنَ يَقولُ : سمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ عُثمانَ يَقولُ :

«جَعْفَرٌ ضَعيفٌ»[2] .

= (رقم ٧٦)، والحاكم (٤ / ٢٨٥)، وابن عدي (٣ / ٥٧٢)، وابن أبي شيبة (٦٢٣٠)، والبَغَوي (٤ / ٤٢٤)، والذهبيُّ في «العلوّ» (ص ٤٦ ـ الأصل)؛ من طُرُق عن جعفرٍ به .

(١) «العلل» (ص ٨٧) لابن المَدينيّ .

وانظر: «طبقات ابن سعد» (٧ / ٢٨٨)، و«تاريخ البخاري» (٢ / رقم ٢١٦٢)، و«تاريخ ابن معين» (٢ / ٨٦ ـ الدُّوري) .

(٢) قال ابنُ عديّ في خاتمةِ ترجمةِ جعفر بن سُليمان، وبعد أن روى بإسنادهِ هٰذا الحديثَ :

«وهٰـذه الأحـاديثُ عن جعفـر بن سُلَيمـان عن ثابت عن أنس ؛ كلُّها إفـرادات لجعفر، لا يرويها عن ثابتٍ غيرُه، ولجعفرٍ حديثٌ صالحٌ ، ورواياتٌ كثيرةٌ ، وهو حسنُ الحديث. . . » .

ثم قال : =

. . . .

= «وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعلَّ البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممَّن يجب أن يُقبَلَ حديثُه».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١٥٠٥):

«. . . وهو صدوقٌ في نفسه، وينفرد بأحاديث عدَّت ممَّا يُنْكر، واختُلِفَ في الاحتجاج بها، منها. . .».

فذكر هٰذا الحديث وعدَّةً غيره، ثم قال:

«وغالب ذٰلك في (صحيح مسلم)».

وها هُنا أربعةُ تنبيهات:

* **الأوَّل**: أنَّ قول المصنِّف: «تفرَّد به جعفر. . .» يجب تقييدُه، إذ ليس مُطْلَقُ التفرُّد هو القادح كما لا يخفى، ولكنَّ التفرُّدَ من مِثْل جعفر - وفيه كلامٌ - هو الذي قد يَطعنُ بروايته.

* **الثَّاني**: قولُ ابن عدي: «فلعل البلاء فيه من الراوي عنه»؛ لا يصلُح في هٰذا الحديث، إذ رواه عنه جماعةٌ من الثقات الأثبات، فإذا كان ثمَّةَ بلاءٌ؛ فمِن جعفرٍ نفسه، ولكنْ؛ أينَ البلاءُ المزعومُ؟!

* **الثالث**: قال الحاكمُ بعد إخراجه:

«هٰذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلمٍ، ولم يُخَرِّجاه»!

فتعقَّبَهُ الذهبيُّ بقوله: «ذا في مسلم».

* **الرابع**: وقع في «إرواء الغليل» (١ / ١٤٣) تحت هٰذا الحديث:

«ضعيف، أخرجه البيهقي عن يزيد بن الهاد أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا سال السيل. . .».

والحديثُ التالي: «كان يقولُ إذا سال الوادي» تحتَه: =

(١٦)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] حَديثَ سَعيدِ بن أَبي عَروبَةَ عنْ قَتادَةَ عنْ سِنانِ ابنِ سَلَمَةَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ ذُؤَيْباً الخُزاعِيَّ حَدَّثَ عنِ النبيِّ ﷺ :

كانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بالبُدْنِ . . . الحديث .

ورواه أَيضاً مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ عنْ قَتادَةَ نحوَهُ[2] .

ورواهُ هَمَّامٌ عنْ قَتادَةَ عن سِنانٍ ، ولم يَذْكُرِ ابنَ عبَّاسٍ ، وأَرْسَلَهُ .

وهٰذا حَديثٌ لَمْ يَسْمَعْهُ قَتادَةُ مِن سِنانِ بنِ سَلَمَةَ[3] .

= «صحيح ، رواه مسلمٌ وأبو داود . . . » .

قلتُ : انقلَبَ الكلامُ عليهما على الطابع ، وحقُّ التعليقين أن يكونا معكوسَيْن . واللهُ أعلمُ بالصواب .

ثم رأيتُ لجعفرٍ متابعاً ، لكنَّه لا يُفْرَحُ به ؛ فانظر «معجم الإسماعيلي» (رقم **٣٥٩**) بتحقيقي وتخريجي .

(١) هو في «الصحيح» (**١٣٢٦**) (**٣٧٨**) ، كتاب الحجّ ، باب : ما يفعَلُ بالهدي إذا عَطِبَ في الطريق؟

وتتمَّتُهُ : «ثمَّ يقول : إن عَطِبَ منها شيءٌ ، فخَشيتَ عليهِ موتاً ؛ فانْحَرْها ، ثمَّ اغْمِسْ نَعْلَها في دَمِها ، ثمَّ اضْرِبْ صَفْحَتَها ، ولا تَطْعَمْها أنتَ ولا أَحَدٌ مِن أهلِ رُفْقَتِكَ» .

(٢) رواه أحمد (**١٨٠٠٤**) ، والطبراني في «الكبير» (**٤٢١٢**) ؛ من طريق مَعْمَر به .

(٣) في «تاريخ ابن معين» (**٣٤٦٢**) رواية الدُّوري : =

وسَمِعَهُ مِن سِنانٍ: أَبو التَّيَّاحِ الضُّبَعِيُّ[1].

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ: حدَّثَنا أَبو بكرٍ - وهُو ابنُ أَبي الأَسْوَدِ - قَالَ: قالَ يَحيى القَطَّانُ:

«لم يَسْمَعْ قَتادَةُ مِن سِنانِ بنِ سَلَمَةَ حَديثَ البُدْنِ»[2].

وسَمِعْتُ عبدَ اللهِ بنَ موسى بنِ أَبي عُثمانَ البَغْدادِيَّ يقولُ: سمعتُ يَحْيى بنَ مَعينٍ يقولُ:

«لَمْ يَسْمَعْ قَتادَةُ مِن سِنانِ بنِ سَلَمَةَ حديثَ البُدْنِ؛ إِنَّما هُو مُرْسَلٌ»[3].

قالَ أَبو الفَضْلِ:

قلتُ: وقَدْ سَمِعَ قَتادَةُ مِن أَخيهِ مُوسى بنِ سَلَمَةَ.

= «لم يسمع قتادةُ من سنان بن سَلَمة، أحاديثُه عنه مُرْسَلَة، وسمع من موسى بن سَلَمة».

(١) والرواية في «صحيح مسلم» (١٣٢٥) عن يحيى بن يحيى عن عبدالوارث بن سعيد عنه به.

(٢) وقال الإمام أحمد في «مسنده» (٤ / ٢٢٥) بعد روايته:

«قال عبدُ الرَّزَّاق: وكان يقولُ: مُرْسَل - يعني: معمراً - عن قتادة، ثم كتبتُه له من كتاب سعيدٍ، فأعطيتُه، فنظرَ، فقرأهُ، فقال: نعم؛ ولكنِّي أهاب إذا لم أنظر في الكتاب».

(٣) وكذا نَقَلَهُ عن ابن معين: ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه»؛ كما في «نصب الراية» (٣ / ١٦٢)، و«تحفة الأشراف» (٣ / ١٣٥).

وسِنانُ ومُوسى أَخَوانِ[1].

○○○○○

---

(١) ولكنَّ الإمام الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ١٦٦)؛ قال بعد ذِكر ما تقدَّم:

«والحديثُ معَنْعَنٌ في مسلم وابن ماجه؛ إلا أن مسلماً ذَكَر له شواهدَ».

قلتُ: هي في الموضعِ نفسهِ من «الصحيح».

(١٧)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] لأَحْمَدَ بنِ عَبْدَةَ عنْ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ عن أَيُّوبَ عنْ نافعٍ : ذُكِرَ لابنِ عُمرَ عُمْرَةُ النبيِّ ﷺ مِنَ الجِعْرانَةِ[٢] ؛ قالَ :

«**لَمْ يَعْتَمِرْ مِنها**» .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وهٰذا حَديثٌ لَمْ يَرْوِهِ غيرُ ابنِ عَبْدَةَ عنْ حَمَّادٍ ، وهو غيرُ صحيحٍ[٣] .

---

(١) هو في «الصحيح» (٦٥٦) (. . .) ، كتاب الأيمان ، باب : نَذْر الكافر .

(٢) في الأصل مُجَوَّدةً بسكون العَيْن .

وقال ياقوتُ في «معجم البلدان» (٢ / ١٤٢) :

«بكسر أوَّلِه إجماعاً ، ثم إنَّ أصحاب الحديث يَكْسِرون عَيْنَه ، ويُشَدِّدونَ راءَه ، وأهلُ الإتقان والأدَب يُخَطِّئونَهم ، ويُسَكِّنون العَيْن ، ويُخَفِّفونَ الراء ، وقد حُكِي عن الشافعي أنه قال : المحدِّثون يُخطِئون في تشديد (الجِعْرانَةِ) ، وتخفيف (الحُدَيْبيَّةِ) .

إلى هنا ممَّا نقلتُه ، والذي عندنا أنَّهما روايتان جيِّدتان» ا . هـ .

(٣) وقد أشار الإمام البخاريُّ إلى هٰذا في «صحيحه» (٤٣٢٠) ، حيث قال بعد روايتِه للحديثِ من طريق أبي النُّعمان عن حمَّاد بن زيد به ، لكنَّه جعَلَه عن عُمر مرسلاً ؛ قال :

«وقال بعضُهم : حمَّاد عن أيُّوب عن نافع عن ابن عمر» . =

وقد صَحَّ أَنَّ النبيَّ ﷺ اعْتَمَرَ مِنَ الجِعْرَانَةِ[1].

= فقال الحافظ ابن حَجَر في «الفتح» (٨ / ٣٥):

«والمــرادُ بالبعض المُبْهَم أحمـدُ بن عَبْـدَةَ الضَّبِّيُّ، كذٰلـك أخـرجـه الإسماعيليُّ من طريقِه فقال: أخبرني القاسم ـ هو ابنُ زكريًّا ـ: حدَّثنا أحمد بنُ عَبْدَة: حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ عن أيُّوب عن نافعٍ عن ابنِ عُمَر؛ قال:

«كان عُمَرُ نَذَرَ اعتكافَ ليلةٍ في الجاهليَّةِ، فسأل النبيَّ ﷺ، فأمَرَهُ أن يَفِيَ بِهِ».

وكذا أخرجه مسلمٌ وابنُ خُزَيْمة [٢٢٢٨] عن أحمد بن عَبْدَة، وذَكَرا فيه إنكارَ ابنِ عُمَرَ عُمْرَةَ الجِعْرانة، ولم يَسُقْ مسلمٌ لفظَهُ».

(١) وقال الحافظُ ابنُ حجر في «الفتح» (٦ / ٢٥٣) بعد ذِكره شيئاً من الأحاديثِ الواردة في عُمرة الجِعْرانة؛ قالَ:

«ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لا يحفظُ».

ثم تكلَّم الحافظُ رحمه الله عن سَبَب خفاءِ عُمرة الجِعْرانةِ عن كثيرٍ من الصحابة بعامَّة، وعن ابن عُمر بخاصَّة.

وقال في (٣ / ٦٠٠) عن حديث آخر:

«ولم يَعُدَّ [ابنُ عُمَرَ] عُمرةَ الجِعْرانةِ؛ لخفائها عليهِ كما خفيت على غيرِه».

قلتُ: إذا عُرِف ما تقدَّم؛ فلا غضاضة على الإمام مسلمٍ بروايتِه حديثَ ابن عُمر في نَفْي عُمرة الجِعْرانة عن شيخِه أحمد بن عَبْدَة، فلا تُعَدُّ هٰذه الرواية علَّةً إسناديَّةً، إنَّما البحثُ متعلِّقٌ بالمتن، ودراية الحديثِ، والجمعِ بين ما تعارض منه فِقْهاً، ودفعاً للتعارُض المتوَهَّم.

والله أعلمُ بالصواب.

(١٨)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] عنْ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ العَلاءِ عنْ سُفْيانَ عنِ الزُّهْرِيِّ عنْ أَبي عُبيدٍ ؛ قالَ :

«شَهِـدْتُ العيدَ معَ عليٍّ بنِ أَبي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ ، فَبَدَأَ بالصَّلاةِ قبلَ الخُطْبَةِ ، وقالَ :

(إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نهانا أَنْ نأْكُلَ مِنْ لُحوم نُسكِنا بعدَ ثَلاثٍ)» .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وَرَفْعُ هٰذا الحَديثِ عندي غَيْرُ مَحفوظٍ في حَديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ[٢] .

---

(١) هو في «الصحيح» (١٩٦٩)، كتاب الأضاحي ، باب : بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي .

(٢) وكـذا قال أبـو مسعـودٍ الدمشقيُّ فيما نَقَلَهُ عنهُ المِزّيُّ في «تحفة الأشراف» (٨ / ١١٩)، وكذا الإمامُ الدارقطنيُّ في «التتبُّع» (ص ٢٦)، ونقَلَهُ عنهُ الإمام النوويُّ في «شرح مسلم» (١٣ / ١٢٨).

قال الدارقطنيُّ : «وهٰذا ممَّا وَهِمَ فيه عبدُ الجبَّارِ؛ لأنَّ الحُمَيْدِيَّ ، وعليَّ ابنَ المدينيِّ ، وأحمدَ بنَ حنبلٍ ، وإسحاقَ بنَ راهَوَيْهِ ، وأبا بكر بن أبي شيبةَ ، وأبا خَيْثَمَة ، وابنَ أبي عُمر ، وقُتَيْبة ، وأبا عُبيدالله ، وغيرَهم ؛ وَقَفوهُ عنِ ابنِ عُيينَةَ .

واحتُمِلَ أن يكونَ خَفِيَ على مسلمٍ أنَّ ابنَ عُيَيْنَةَ يرويهِ موقوفاً ؛ لأنَّهُ لعلَّه لم يقَعْ عندَهُ إلَّا مِن روايةِ عبدِالجَبَّارِ ، ولأنَّ الحَديثَ رفعُهُ صحيحٌ عن الزُّهريِّ ؛ رَفَعَهُ صالحٌ ومعمرٌ ويونُسُ وابنُ أَخي الزُّهْرِيِّ ومالكٌ من روايةِ جُوَيْرِيَةَ والزُّبَيْدِيِّ =

أَخْبَرَنا بِشْرُ بنُ موسى عَنِ الحُمَيْديِّ ؛ قالَ : قلتُ لِسُفيانَ : أَنْتُم تَرْفَعونَ هٰذه الكلمةَ عن عَلِيٍّ ؟! فقالَ سُفيانُ :

«لا أَحْفَظُها مرفوعَةً[1]، وهِيَ منسوخَةٌ»[2].

= عن الزُّهْرِيِّ .

أمّا البخاريُّ ؛ فأخرجهُ مِن حديثِ يُونُسَ وحدَهُ، لم يتعرَّضْ لروايةِ ابنِ عُيَيْنَة» .

وقال النوويُّ عَقِبَ نقلِه ما سبق : «والمَتْنُ صحيحٌ بكلِّ حالٍ» .

(١) وكما قال الدارقطنيُّ : «رَفْعُهُ صحيحٌ عن الزُّهريِّ» :

١ ـ فرواه صالحٌ عنه عند مسلم (١٩٦٩) (٢٥)، والنَّسائي (٧ / ٢٠٥) .

٢ ـ ورواه مَعْمَر عنه عند البخاري (٥٥٧٣)، ومسلم (١٩٦٩) (١٥) .

٣ ـ ورواه يونُس عنه عند البخاري (٥٥٧٣)، ومسلم (١٩٦٩) (٢٥) .

٤ ـ ورواه ابن أخي الزُّهْري عنه عند مسلم (١٩٦٩) (٢٥) .

وغيرهم .

وللمتنِ شواهـدُ أخـرى : فقـد أخـرجه مسلم (١٩٧٠) عن ابن عُمر. وأخرجه أحمد (١ / ٤٥٢)، والطحاوي (٤ / ١٨٥)؛ عن ابن مسعود. وأخرجه أحمد (١ / ١٦٦) عن الزُّبير.

والخُلاصة : أنَّ الحديث من طريق سفيان وَهَمٌ رَفْعُهُ، والجنايةُ معصوبةٌ بعبدِالجبَّارِ؛ فهو المتفرِّدُ به .

أما من طريق الزُّهري ؛ فصحيحٌ رفعُهُ، رَفَعَهُ الأثباتُ من الرُّواة .

ومَعَ ذٰلك ؛ فالمَتْنُ لهُ شواهدُ دالَّةٌ عليهِ، مؤكِّدةٌ له .

(٢) انظر لمعرفة ناسخه : «الناسخ والمنسوخ» (ص ٤١٢ ـ ٤١٣) لابن شاهين .

(١٩)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] حَديثَ أَبي خالِدٍ الأَحْمَرِ عَنْ يَزيدَ بنِ كَيْسانَ عَنْ أَبي حازِمٍ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ:

«**لَقِّنُوا مَوْتاكُمْ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

هٰذا غَلِطَ فيهِ أَبو خالِدٍ الأَحْمَرُ[2]؛ إِنَّما هُو مُسْتَخْرَجٌ مِن قِصَّةِ أَبي

---

(١) هو في «الصحيح» (٩١٧)، كتاب الجنائز، باب: تلقين الموتى (لا إله إلا الله).

(٢) أي: من هٰذا الطريق، وإلا؛ فقد رواه عن أبي هُريرة عدَّةٌ:

١ ـ الأغرُّ: عند ابن حِبَّان (٣٠٠٤)، والبزَّار (٣).

٢ ـ أبو سَلَمة: عند الطَّبراني في «الصغير» (٢ / ١٢٥).

٣ ـ أبو رَزين: عند ابن عديّ في «الكامل» (٥ / ١٩١٥).

٤ ـ ابن سيرين: عند أبي القاسم القُشيري في «أماليهِ»؛ كما في «التلخيص الحبير» (٤ / ١٠٢).

وفي أسانيدها ـ جميعاً ـ كلامٌ.

وقد رأيتُ له متابعاً في هٰذه الروايةِ بعينِها:

فقد أخرجه ابنُ منده في «التوحيد» (رقم ١٨٤) من طريق أبي بكر بن أبي شَيْبَة عن مروان بن مُعاوية عن يزيد بن كَيْسان به.

وللمتنِ شواهدُ عدَّةٌ أيضاً:

فقد أخرجه مسلمٌ (٩١٦) وغيرُه عن أبي سعيد.

وأخرجه النَّسائي (٤ / ٥) عن عائشة. =

طالِبٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لهُ:

«قُلْ: لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ؛ أَشْهَد لَكَ بِها يَوْمَ القِيامَةِ»[1].

ooooo

= وأخرجه ابن ماجه (١٤٤٦) عن عبد الله بن جعفر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣ / ٢٣٨) عن ابن مسعود.

وفي الباب عن غيرهم.

(١) أخرجه ـ هٰكذا ـ مسلمٌ (رقم ٢٥)، وأحمد (٢ / ٤٤١ و٤٣٤)، والترمذي (٢٨٩٩)، وأبو عَوانة (١ / ١٥)، والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص ٣٩٠)؛ من طُرق عدَّة عن يزيد بن كَيْسان بنفس الإسناد.

وللحديث طُرُق أُخرى، فانظر: «الدر المنثور» (٥ / ١٣٣)، و«تفسير ابن كثير» (٣ / ٣٩٥)، و«تفسير الطبري» (٢٠ / ٥٨).

(٢٠)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] عنِ ابنِ وَهْبٍ عن يُونُسَ بنِ يزيدَ عنِ ابنِ شِهابٍ عنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عُتْبَةَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ : أَنَّ النَّبيَّ ﷺ :

«طافَ في حَجَّةِ الوَداعِ عَلى بَعيرٍ يَسْتَلِمُ الرُكْنَ بِمِحْجَنِهِ» .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وهٰذا حَديثٌ خالَفَ الليثُ بنُ سَعْدٍ في إِسنادِهِ ابنَ وَهْبٍ[٢] .

وَرواهُ الدَّراوَرْدِيُّ عَنِ ابنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عنِ الزُّهْرِيِّ ، فَوافَقَ ابنَ وَهْبٍ في الإِسنادِ[٣] .

---

(١) هو في «الصحيح» (١٢٧٢)، كتاب الحج ، باب : جواز الطواف على بعيرٍ وغيرِه .

(٢) وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «الفَتْح» (٣ / ٤٧٣) شارحاً رواية البخاريِّ لحديثِ الباب (١٦٠٧) عن شيخين له عن ابن وَهْبٍ عن يونُس به ، ثم تعقيبَ الإمامِ البخاريِّ : «تابَعَه الدَّراوَرْديُّ عن ابن أخي الزُّهري عن عمِّه» ، فقال رحمه اللهُ معَلِّقاً على قولِه : «عن عُبيدِالله» :

«كذا قال يونُس، وخالَفه الليثُ وأُسامةُ بنُ زيدٍ وزَمْعَةُ بنُ صالحٍ ، فَرَوَوْهُ عنِ الزُّهْرِيِّ ؛ قال : بلَغني عن ابن عباس . ولهٰذه النُّكْتَة استَظْهَر البخاريُّ بطريق ابن أخي الزُّهري ، فقال : تابعه الدَّاوَرْدِيُّ عن ابن أخي الزُّهري» .

(٣) وَصَلَه الإسماعيليُّ ؛ قال :

«أخبرني الحَسَن ـ هو ابنُ سفيانَ ـ : حدثنا محمد بن عبَّاد المَكِّي : حدَّثنا عبدالعزيز بن محمد الدَّراوَرْديُّ : (فذكره)» .

كذا في «تغليق التعليق» (٣ / ٧٠) .

أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بنُ إبراهِيْمَ بنِ مِلْحانَ الطَّائِيُّ عَن يَحْيى بنِ بُكَيْرٍ: أَخْبَـرَنـا اللَّيْثُ عَن يُونُسَ؛ قالَ: قالَ ابنُ شِهَـابٍ: بَلَغَني عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ:

«**طافَ عَلى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنِهِ**».

وَرواهُ أَيضاً أُسامَةُ بنُ زَيْدٍ عنِ الزُّهْرِيِّ؛ قالَ: بَلَغَني عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ...

وَرواهُ أَبو عَامِرٍ العَقَدِيُّ عَنْ زَمْعَةَ عنِ الزُّهْرِيِّ؛ قالَ: بَلَغَني عنِ ابنِ عَبَّاسٍ[1].

فَقَدِ اتَّفَقَ هٰؤلاءِ الثَّلاثَةُ عَلى هٰذه الرِّوايَةِ[2].

ورواهُ الدَّراوَرْدِيُّ[3].

وروايَةُ هٰؤلاءِ الَّذينَ أَرْسَلُوا أَصَحُّ عِنْدَنا[4].

واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) بعد هٰذا في الأصل ما نصُّه:

«أنَّ رسـول الله ﷺ طافَ...»، وقـد كُتِب فوق أوَّلهـا: «لا»، وفوق آخِرها: «إلى».

والمراد: أن (لا) تَكْتُبْ من هُنا (إلى) هُنا. والله أعلم.

(٢) أي: بلاغاً.

(٣) وقد سَبَق ذِكْرُها مُتابعةً لابن وَهْبٍ.

(٤) واستظهارُ البُخاريِّ بطريق ابنِ أخي الزُّهْرِيِّ يدلُّ على أخذِه بها ـ معَ روايةِ ابنِ وَهْبٍ ـ عَملاً بزيادةِ الثقةِ.

(٢١)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] عَنْ سَلَمَةَ بنِ شَبيبٍ عنِ ابنِ أَعْيَنَ عَنْ مَعْقِلٍ عنِ ابنِ أَبي عَبْلَةَ عَنْ عُمَرَ بنِ عبدِالعزيزِ؛ قالَ: حَدَّثَني الرَّبيعُ بنُ سَبْرَةَ عنْ أَبيهِ: أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَهى عَنِ المُتْعَةِ، فقالَ:

«**إِنَّها حَرامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هٰذا إِلى يَوْمِ القِيامَةِ، ومَنْ كَانَ أَعْطى شَيْئاً؛ فلا يَأْخُذْهُ**».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا رَواهُ حُسَيْنُ بنُ عَيَّاشٍ[٢] ـ وهُو شيخٌ؛ بدونِ ابنِ أَعْيَنَ ـ عَنْ مَعْقِلٍ عنِ ابنِ أَبي عَبْلَةَ عَن عبدِالعزيزِ بنِ عُمَرَ بنِ عبدِالعزيزِ عنِ الرَّبيعِ بنِ سَبْرَةَ.

وهُو الصَّحيحُ عندَنا؛ لأنَّ هٰذا **اللَّفْظَ** إِنَّما هُو لعبدِالعزيزِ بنِ عُمَرَ ابنِ عبدِالعزيزِ؛ رواهُ عنهُ النَّاسُ[٣].

---

(١) هو في «الصحيح» (١٤٠٦) (٢٨)، كتاب النكاح، باب: نكاح المُتْعة.

(٢) وهو ثقةٌ أيضاً.

وروايتُه عند ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٤٢٢)؛ قال:

«حدَّثنا يحيى بن محمد بن صاعد؛ قال: حدثنا هلال بن العلاء؛ قال: حدَّثنا حسين بن عيَّاش: (فذكره)».

(٣) وقد رواه عن عبد العزيز جماعةٌ ـ كما قال المصنِّف ـ بهٰذا اللفظِ، وبغيرِه أيضاً: =

. . . .

ooooo

= فرواه مسلمٌ (١٤٠٦) (٢١) عن عبدالله بن نُمَير عن عبدالعزيز به.

ورواه مسلمٌ (١٤٠٦) (٢١)، والبيهقي (٧ / ٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٦٥٢٠)؛ من طريق عَبْدَة بن سُلَيمان عن عبدالعزيز به.

ورواه أبو يعلى (٩٣٩) من طريق إسحاق الأزرق عن عبدالعزيز به.

ورواه الطبراني (٦٥١٣)، والبيهقي (٧ / ٢٠٣)؛ من طريق أبي نُعَيم عن عبدالعزيز به.

ورواه الطبراني (٦٥١٤)، وأحمد (١٥٣٨)؛ من طريق معمر عن عبدالعزيز به.

ورواه الطبراني (٦٥١٥ و٦٥١٧ و٦٥١٩)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٤١٩)؛ من طريق سفيان عنه به.

ورواه البيهقي (٧ / ٢٠٣) عن جعفر بن عون عنه به.

ورواه ابن شاهين (٤٢٥)، والطبراني (٦٥١٦)؛ من طريق بِشْر بن عُمر عنه به.

ورواه المقدسي في «تحريم نكاح المتعة» (٣٦ و٤٠)، والطبراني (٦٥١٨)؛ عن عبدربه بن سعيد عنه به.

ورواه أحمد (١٥٣٨٧) عن وكيع عنه به.

وله طرقٌ أُخرى عنه في «تحريم نكاح المتعة» (٢٠ و٤٥ و٤٦)، و«الناسخ والمنسوخ» (٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٤)، وغيرها.

ولعلِّي أُفْرِدُ لـ «مرويَّات نكاح المُتعة» جزءاً خاصّاً إنْ يسَّر الله سُبحانه.

(٢٢)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] لِهُشَيْمٍ عَنْ خالِدٍ الحَذَّاءِ عنْ أَبي قِلابَةَ عَن أَبي الأَشْعَثِ عَن عُبادَةَ؛ قالَ:

«**أَخَذَ عَلَيْنا رَسولُ اللهِ ﷺ كَما أَخَذَ عَلى النِّساءِ**».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

هٰذا حَديثٌ اخْتُلِفَ فيهِ عَلى خَالِدٍ:

فرواهُ جَماعَةٌ عنْ خَالِدٍ هٰكذا[٢].

وقالَ آخَرُونَ: عَن خَالدٍ عَن أَبي قِلابَةَ عَن أَبي أَسماءَ عَن عُبادَةَ[٣]. والاضْطِرابُ إِنَّما هُوَ مِنْ خَالِدٍ[٤].

---

(١) هو في «الصحيح» (١٧٠٩) (٤٣)، كتاب الحدود، باب: الحدود كفَّارات لأهلها.

(٢) منهم شُعْبَةُ: عند الطَّيالسي (٥٧٩).

وعبدُ الوهَّاب الثَّقفي وابنُ أبي عَدي: عند ابن ماجه (٢٦٠٣).

وسفيانُ الثَّوريُّ: عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ / ٥٠).

(٣) كما رواه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٤٣٨٨ ـ الإِحسان)؛ من طريق يزيد بن زُرَيع عن خالد الحذَّاء عن أبي قِلابة عن أبي أسماءَ عنه به.

(٤) لا؛ فقد توبِعَ:

رواه ابنُ عساكر في «تاريخه» (٨ / ق١٤) من طريق عبدالوهَّاب عن أيُّوب عن أبي قِلابة عن أبي الأشعث عنه به.

نعم؛ قد يكونُ الاضطرابُ مِن خالدٍ بالرُّجوعِ عن رواية أبي الأشعثِ، =

وَرَواهُ مُحَمَّدُ بنُ المِنْهالِ الضَّريرُ عَنْ يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ ؛ قالَ:

«قُلْتُ لِخالِدٍ ـ يَعْني في هٰذا الحَديثِ ـ: كُنْتَ حَدَّثْتَنا عَن أبي قِلابَةَ الأشْعَثِ؛ قالَ: غَيِّرْهُ واجْعَلْهُ عَن أبي أَسْماءَ عَن عُبادَةَ:

أَخْبَرَنا أَبو المُثَنَّى مُعاذُ بنُ المُثَنَّى عَن محمَّدِ بنِ المِنْهالِ الضَّريرِ: حَدَّثَنا يَزيدُ بنُ زُرَيْعٍ : حَدَّثَنا خالِدٌ الحَذَّاءُ عَنْ أَبي قِلابَةَ عَن أَبي أَسْماءَ الرَّحْبِيِّ . . . » .

قالَ مُحَمَّدٌ: قالَ يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ ـ وكانَ حَدَّثَنا بِهِ قَبْلَ ذٰلكَ عَنْ أَبي الأشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ ـ قالَ:

«قُلْتُ لخالِدِ الحَذَّاءِ: كُنْتَ حَدَّثْتَنا بِهِ عَن أَبي الأشْعَثِ الصَّنْعانِيِّ؛ قالَ: غَيِّرْهُ[1]، واجْعَلْهُ عَنْ أَبي أَسْماءَ عَنْ عُبادَةَ بنِ الصَّامِتِ؛ قالَ: **أَخَذَ عَلَيْنا رَسولُ اللهِ ﷺ كَما أَخَذَ عَلى النِّساءِ سِتّاً**، وقالَ:

(مَنْ أَصابَ مِنْكُمْ حَدّاً عُجِّلَتْ عُقوبَتُهُ؛ فَهُو كَفَّارَةٌ لَهُ، ومَنْ أُخِّرَ عَنْهُ؛ فَأَمْرُهُ إِلى اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وإِنْ شَاءَ رَحِمَهُ)» .

= إذ هي مرويَّةٌ من غير طريقِه أيضاً.

أمَّا تَوْهيمُ روايتِه عن أبي الأشعَثِ ـ وهي ثابتةٌ ـ؛ فلا.

والله أعلم بالصَّواب.

(١) هٰذا تكرارٌ لما في السطور السابِقة، فلعلَّه من الناسخِ ، أو قد يكون من المؤلِّف، وهو على الحالَيْن لا وَجْهَ له!

(٢٣)

قالَ أَبو الفَضْلِ :

قَدْ رَوى[1] مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ عَنْ سَعيدِ بنِ أَبي سَعيدٍ المَقْبُرِيِّ عَنْ عَبْدِاللهِ بنِ أَبي قَتادَةَ عَن أَبيهِ عَنِ النبيِّ ﷺ :

«**قالَ رَجُلٌ : إِنْ قُتِلْتُ في سَبيلِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ؛ تُكَفَّرُ عَنِّي خَطايَايَ؟** . . . » .

ورواهُ أَيْضـاً[2] من حَديثِ يَحْيى بنِ سَعيدٍ الأنْصاريِّ عَنِ المَقْبُرِيِّ نَحْوَهُ .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وهٰذا حَديثٌ رواهُ بُكَيْرُ بنُ عبدِاللهِ بنِ الأَشَجِّ عَن عَبْدِاللهِ بنِ أَبي قَتادَةَ عَن رَجُلٍ مِن أَهْلِ نَجْرانَ عَن عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِ .

ورواهُ عَمْرو بنُ الحارِثِ .

فأَفْسَدَهُ بُكَيْرُ بنُ عبدِاللهِ بنِ الأَشَجِّ ، وهُو أَحَدُ عُلماءِ أَهْلِ مِصْرَ .

وَرَواهُ عَمْرو بنُ دِينارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ قيسٍ ؛ مُرْسَلاً[3] .

---

(١) في «صحيحِه» (١٨٨٥) (١١٧) ، كتاب الإِمارة ، باب : مَن قُتِلَ في سبيل اللهِ كُفِّرت خطاياه ؛ إلا الدَّيْن .

(٢) (١٨٨٥) (. . .) .

(٣) قال حمزة بن محمد الكِنانيُّ الحافظُ :

«هٰذا الحديثُ خطأ ، وإنَّما رواه الثِّقاتُ عن ابن عُيَيْنَة عن عَمْرو بن دينارٍ =

. . . .

= عن محمد بن قَيْسٍ عن النبيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

وعن ابن عُيَيْنَة عن محمد بن عَجْلان عن محمد بن قيس عن عبدالله بن أبي قَتادة عن أبيه عن النبيِّ ﷺ.

وقد رواه غيرُ واحدٍ عن ابنِ عُيَيْنَةَ، فجَمَعَهُما عَمْرو بن دينار ومحمد بن عَجْلان، فحَمَلوا حديثَ عَمْرو بن دينار المُرْسَل على حديث محمد بن عَجْلان».

كذا في «زيادات تحفة الأشراف» (٩ / ٢٥٠ ـ ٢٥١).

وقال أبو حاتمٍ الرَّازي ـ كما في «العلل» (٩٧٤) لابنِه ـ مُجيباً من سأله عن حديثٍ رواه أبو عاصم عن ابن عَجْلان عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة؟ فقال رحمه الله:

«هٰذا وَهَمٌ، وإنَّما هو كما يرويهِ الليثُ عن سعيدٍ المَقْبُريِّ عن عبدالله ابن أبي قتادَة عن أبيه عن النبيِّ ﷺ».

يُشير إلى روايةِ الباب.

قلتُ: وقد توبِعَ اللَّيْثُ:

فرواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٤٦١ / ٣١)، والنَّسائي في «سُننه» (٦ / ٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٦٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٨ / ٢٠٠)؛ من طرق عن مالك عن المَقْبُري عنه به.

وله مُتابعةٌ أُخرى:

فأخرجه الدَّارِمي في «مسنده» (٢ / ١٢٦)، وعَبْد بنُ حُمَيد (١٩٢)، وأبو عَوانة (٥ / ٥٠)؛ من طرق عن ابن ذِئْبٍ عنه به.

وأشار الدارقطني في «العِلَل» (٣ / ق ١٤ / أ) إلى متابعة آخرين لهؤلاء.

وقالَ محمَّدُ بنُ عَجْلانَ : عَنْ مُحَمَّدِ بنِ قيسٍ عَن ابنِ أَبي قَتادَةَ عَن أَبيهِ .

وعَمْرُو بنُ دِينارٍ أَثْبَتُ مِن ابنِ عَجْلانَ ، وقدْ أَرْسَلَهُ[1] .

○○○○○

---

(١) وتضافُرُ الرواة المذكورين آنفاً على روايتِه عن سعيدٍ المَقْبُري عن عبدالله بن أبي قَتادة عن أبيه عن النبيِّ ﷺ هو الذي لا ينبغي العُدولُ عنهُ .

أما بخصوص رواية محمد بن قَيْس ؛ فلا شكَّ أنَّ عَمْرو بن دينار أثبتُ ، فالقولُ قولُه ؛ كما قال الكِنانيُّ وغيرُه .

لذا قال الإمام الدَّارَقُطنيُّ عن حديث الباب :

«وهو الصوابُ» .

واللهُ الموفِّقُ .

(٢٤)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] عَن سِنانَ[٢] عَنْ حَمَّادِ بن سَلَمَةَ عَن ثابتٍ عَن أَنَسٍ ؛ قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ :

«مَنْ طَلَبَ الشَّهادَةَ صادِقاً ؛ أُعْطِيَها وإِنْ لَمْ تُصِبْهُ» .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

وافَقَهُ على هٰذهِ الرِّوايةِ المُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ[٣] .

وهٰذا حَديثٌ وَهِمَ فيهِ شَيْبانُ والمؤَمَّلُ جَميعاً .

فأَمَّا المؤَمَّلُ ؛ فكانَ قَدْ دَفَنَ كُتُبَهُ ، وكانَ يُحَدِّثُ حِفْظاً فيُخْطِىءُ الكثيرَ[٤] .

والصَّحيحُ مَا رَواهُ الحَجَّاجُ بنُ المِنْهالِ ، ومُوسى بنُ إِسْماعيلَ ،

---

(١) هو في «الصحيح» (١٩٠٨) ، كتاب الإمارة ، باب : استحباب طَلَب الشهادة في سبيل الله تعالى .

(٢) كذا في الأصل ، وعلى حرف السِّين علامة إهمالٍ كقُلامة ظُفُرٍ مُضْجَعَةٍ على قَفاها! وهو خطأ ، صوابُهُ : شَيْبانُ ؛ كما سيأتي في هٰذا الحديثِ نفسِه .

(٣) رواه أبو عَوانة في «صحيحه» (٥ / ٨٣) ، وأبو يعلى (٣٤٤٦) .

(٤) انظر : «تاريخ ابن معين» (٥٩١ ـ رواية الدُّوري) ، و «التاريخ الكبير» (٨ / ٤٩) للبخاري ، و «الجرح والتعديل» (٨ / ٤٧٤) لابن أبي حاتم .

ولم يتمِّم المصنِّفُ الكلامَ في شَيْبان ؛ كما يبدو ظاهراً من سياق كلامه ! ! =

والعَبْسِيُّ:

عَن حَمَّادٍ عَن أبانَ بنِ أَبي عَيَّاشٍ[1] عَن أَنسٍ عَنِ النبيِّ ﷺ.

وعَن حَمَّادٍ عَن ثَابتٍ عَن النبيِّ ﷺ مُرْسَلاً مثلَهُ[2].

والصَّحيحُ مِن حَديثِ ثَابتٍ مُرْسَلٌ، وحَديثُ أَبانَ مُسْنَدٌ.

ooooo

= وقد أخرج له: مسلم، وأبو داود، والنسائي.

وقد وثَّقه جماعةٌ، لكنْ قالَ أبو زُرْعَة الرازي في «ضعفائهِ» (١١٥): «يهم كثيراً».

وانظر: «تهذيب الكمال» (١٢ / ٥٩٨ ـ ٦٠١).

(١) ولكنَّه متروكٌ، فتعليلُ الرواية الصحيحة بالروايةِ الضعيفةِ ليس منهجيّاً، وبخاصَّةٍ أنَّ رواية حماد عن ثابت مشتهرةٌ معروفةٌ؛ بخلاف رواية أبان عن أنس، فهي قليلةٌ جدّاً، حتى إنه ليس في الكتب الستَّة ولا روايةٌ منها!

(٢) لم أقف على ما يدفَعُني لقَبولِ كلامِ المصنِّف هنا، فالصواب ـ إن شاءَ اللهُ ـ ما رواه مسلمٌ.

واللهُ وليُّ التَّوفيق.

(٢٥)

وَوَجَدْتُ فيهِ(١) عنْ يَحْيى بن حَسَّانَ عَن سُلَيمانَ بن بِلالٍ عَن هِشامِ بنِ عُرْوَةَ عَن أبيهِ عَن عَائِشَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ؛ قالَ:

«**لا يَجُوعُ أَهْلُ بيتٍ عِنْدَهُم التَّمْرُ**».

ورَوى بهٰذا الإسنادِ أَيضاً(٢) عَنِ النبيِّ ﷺ:

«**نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ**».

حَدَّثَنا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ القاسِمِ الفَسَوِيُّ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بنُ سُفْيانَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بنُ صالحٍ: حَدَّثَنا يَحيى بنُ حَسَّانَ؛ بهٰذينِ الحَديثينِ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ صالحٍ:

«نَظَرْتُ في كُتُبِ سُلَيْمانَ بنِ بِلالٍ فَلَمْ أَجِدْ لهٰذينِ الحَديثَيْنِ أَصْلاً»(٣).

---

(١) هو في «صحيحه» (٢٠٤٦) (١٥٢)، كتاب الأشربة، باب: في إدخال الثمر ونحوه من الأقوات للعيالِ.

(٢) (برقم ٢٠٥).

(٣) فكان ماذا؟

فَسُلَيمان بن بلالٍ ثقةٌ، كبيرُ القَدْر، كثيرُ الحديثِ، فأنْ يكونَ عندَه من الحديثِ ما هو من محفوظه دون أن يكونَ مكتوباً؛ فهٰذا ما لا يُمْكِنُ ردُّهُ في علمِ الروايةِ. =

قالَ أَحْمَدُ بنُ صالحٍ :

وَحَدَّثَني ابنُ أَبي أُوَيْسٍ ؛ قالَ : حَدَّثني ابنُ أَبي الزِّنادِ عَن هِشامٍ عَن رَجُلٍ مِن الأنْصارِ أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ سَأَلَ قَوْماً :

«ما إِدَامُكُمْ؟» .

قَالوا : الخَلُّ .

قالَ : «**نِعْمَ الإِدامُ الخَلُّ**»(١) .

= وقد تُوبِعَ يحيى بنُ حَسَّان في روايتِه عنه :

فقد أخرج الحديثَ أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «حلية الأولياء» (١٠ / ٣١) من طريقين عن أحمد بن أبي الحَوَاريّ عن مَرْوان بن محمد عن سُلَيمان بن بلال عن هِشام بن عُرْوة عن أبيه عن عائشة .

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ .

ومِن عَجَبٍ قولُ الإمـام أبي حاتمٍ الـرَّازي في «علل الحديث» (رقم ٢٣٨٤) عن هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد :

«هٰذا حديثٌ مُنْكَرٌ بهٰذا الإسناد»!!

وكذا قولُ الإمامِ البخاريِّ :

«لا أعلمُ أحداً رواه غيرَ يحيى بن حَسَّان»!

فيما نَقَلَه عنه تلميذُه التِّرمذيُّ في «سننه» (٤ / ٢٦٥) .

(١) وهٰـذا لا يُعِـلُّ الأوَّلَ، فكُـلٌّ صحيحٌ إن شاء الله، وهِشامٌ مُتَّسِعُ الروايةِ، فلا يَبْعُدُ أن يكونَ الحديثُ محفوظاً من الطريقين! وبخاصَّةٍ أَنَّ المتنَ «نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ» مرويٌّ من وجوهٍ كثيرةٍ . =

انظر «شرح علل الترمذي» لابن رجب ص ٦٥

(٢٦)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] لأبي النَّضْرِ هاشِمِ بنِ القاسِمِ عَنِ اللَّيْثِ عَن يَزيدَ بنِ أَبي حَبيبٍ عَن مُحَمَّدِ بن عَمْرِو بنِ عَطاءٍ؛ قالَ:

«سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةَ، فقالَتْ لي زَيْنَبُ ابنةُ أَبي سَلَمَةَ: إِنَّ رَسولَ

= **(تنبيهٌ)**: وَرَدَ حديثُ: «بيتٌ لا تَمْرَ فيه جياعٌ أهلُه» مِن طريقٍ أُخرى عن عائشةَ:

فرواه مسلم (٢٠٤٦) (١٥٣)، وأحمد (٢٥٤٩٧ و٢٥٥٩٠)، والدارمي (١ / ١٠٣ - ١٠٤)، وابن أبي شيبة (٨ / ٣٠٦)، والنَّسائي في «الكبرى»؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢ / ٤١٧)، وأبو نُعَيم في «الحِلْية» (٩ / ٦٣ و١٠ / ٣٩٦) وفي «أخبار أصبهان» (١ / ٩٢ و٢ / ١١٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥ / ق ٢٢٣)؛ من طرق عن يعقوب بن محمد بن طَحْلاءَ عن أبي الرِّجال عن ابن شهابٍ عن الزُّهريِّ عنها به.

(تنبيهٌ ثانٍ): علَّقَ ابنُ الجوزي في «الواهيات» (١١٠٧) الحديث من طريق عبدالرحمٰن بن قَيْس الضَّبِّي عن عبدالرحيم بن كَرْدَم عن الزُّهريِّ عن عُرْوَةَ عن عائشة.

ثم أعلَّه بالضَّبِّيِّ وابنِ كَرْدَم!

وفاتَه الطريقانِ الصحيحانِ المذكورانِ فيما مرَّ.

واللهُ الهادي لأقومِ طريق.

(١) هو في «الصحيح» (٢١٤٢) (١٩)، كتاب الآداب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حَسَن.

اللهِ ﷺ نهى عَن هٰذا»[١].

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰـذا الحَديثُ بينَ يَزيدَ بن أَبي حَبيبٍ ومُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَطاءٍ في إِسْنادِهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاقَ.

كذٰلكَ رَواهُ المِصْريُّونَ:

أَخْبَرَنا أَحْمَدُ بنُ إِبراهِيمَ بنِ مِلْحانَ عَن يَحْيى بنِ بُكَيْرٍ عَن اللَّيْثِ عن يَزيدَ بنِ أَبي حَبيبٍ عَن مُحَمَّدِ بنِ إِسحاقَ[٢].

---

(١) وتـابـع أبـا النَّضْـر: أبو الوليد الطيالسي؛ كما رواه ابن سَعْد في «طبقاته» (٨ / ٤٦١) دون ذِكْرِ ابنِ إسحاقَ.

(٢) وتابَعَ يحيى على إثباتِ ابنِ إسحاقَ: عيسى بنُ حمَّادٍ عند أبي داود في «سننه» (٤٩٥٣).

وتـابَـعَ يزيدَ بنَ أبي حبيبٍ: إبـراهيمُ بنُ سعدٍ الزُّهريُّ عن محمد بنِ إسحاق عنه به.

رواهُ البخاريُّ في «الأدب المفرد» (رقم ٨٢١).

وممَّا يؤكِّد كلامَ المصنِّف رحمه الله أنَّ يزيد بن أبي حَبيبٍ كان يُرْسِل، وليس فيه هنا تصريحٌ بالتحديث!

فهٰذه مرجِّحاتٌ لكلامِ المصنِّف رحمه الله، فالقولُ قولُه.

(تنبيـهٌ): عزا السيوطيُّ في «الـدر المنثور» (٦ / ١٢٨) هٰذا الحديث لأحمدَ، ولم أره فيهِ! ولم أرهُ لغيرِه!!

حتَّى إنَّ عَزْوَه هو في «جمع الجوامع» (٤٥٢٥١ و٤٥٢٦٠ ـ ترتيبه) خالٍ من ذٰلك! =

(٢٧)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] عَن أَبي مُوسى مُحَمَّدِ بنِ المُثَنَّى عَن مُحَمَّدِ بنِ جَعْفرٍ عَن شُعْبَةَ عَن قَتادَةَ عَن سَعْدِ بنِ هِشامٍ عَن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُما: أَنَّ النبيَّ ﷺ:

«أَمَرَ بالأَجْراسِ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعْناقِ الإِبلِ يَوْمَ بَدْرٍ».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا حَديثٌ لا أَصْلَ لهُ عِنْدَنا مِن حَديثِ شُعْبَةَ، وإِنَّما يُعْرَفُ مِن حَديثِ سَعيدِ بنِ أَبي عَروبَةَ[2].

= (تنبيهٌ آخر): وردَ إسنادُ حديثِ البابِ في «تُحفة الأشراف»(١١ / ٣٢٤)، معزوّاً إلى مسلمٍ بزيادةِ «محمَّد بن إسحاق»!

وليس هو في نُسختنا منه، فهو إما وهَمٌ مِن مصنِّفِهِ، أو أنه ـ وهٰذا مستَبْعَدٌ ـ في نُسخة أخرى.

(تنبيهٌ ثالثٌ): أورد الحديثَ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي» (١ / ٢١٠)، ثم قال:

«سقَطَ بين يزيد ومحمدٍ: محمدُ بنُ إسحاقَ، كذا رواه المِصريُّون عن الليث، وأخرجه هٰكذا أبو داود».

قلتُ: كأنَّه تلخيصُ كلام المصنِّف.

(١) لم أقِفْ عليه في «صحيح مسلم» لا مِن هٰذه الطريق ولا من غيرها، ولم أرَ أحداً عزاه إليه، فلعلَّه في نُسْخَةٍ منه؛ كما سيأتي في الحديث الآتي برقم (٢٩)، والله أعلم.

(٢) هٰكذا رواه أحمد (٦ / ١٥٠)، والنَّسائي في «الكبرى»؛ كما في =

ورواهُ عبـدُ الأعْلَى بنُ عبدِ الأعْلى عَن سَعيدٍ عَن قَتادَةَ؛ بهٰذا الإسنادِ مَوْقوفاً: أَنَّها قالَتْ:

«**لا تَصْحَبُ المَلائِكَةُ رِفْقَةً فيها جَرَسٌ**».

قالَ قَتادَةُ:

«فأَمَرَ بها نبيُّ اللهِ ﷺ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعناقِ الإِبلِ».

حَدَّثَنيهِ جَدِّي رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثنا يَحيى بنُ خَلَفٍ: حَدَّثَنا عبدُالأعلى.

فَجَعَلَ عبدُ الأعْلى هٰذه اللَّفْظَةَ مِنْ قَوْلِ قَتادَةَ، وهُو الصَّحيحُ عِنْدَنا.

وَرَواهُ القَعْنَبِيُّ عَن خَالِدِ بنِ الحَارِثِ عَن سَعيدٍ عَن قَتادَةَ عَن أَنَسٍ [1].

وهُو وَهَمٌ؛ إِمَّا مِنَ القَعْنَبِيِّ، أَو مِمَّن دُونَه.

= «تحفة الأشراف» (١١ / ٤٠٩)، وابن حِبَّان (٤٦٧٩)؛ من طريقين عن سعيد ابن أبي عَروبة عن قَتادة عن سَعْد بن هِشام عن عائشة به مرفوعاً.

وقال ابنُ كثير في «البداية والنهاية» (٣ / ٢٦١):

«وهٰذا على شرط الصحيحين».

(١) رواه هٰكذا ابنُ حِبَّان (٤٦٨١) عن علي بن أحمد بن عِمْران عن محمد بن عبدالرحيم عن القَعْنَبِيّ به.

ووقفتُ عليه أيضاً في «كامل ابن عديٍّ» (٣ / ١٢١١) من طريقٍ أُخرى =

(٢٨)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] حَديثَ ابنِ عُيَيْنَةَ عَنِ ابنِ مُحَيْصِنٍ[٢] عَن مُحَمَّدِ ابنِ قَيْسِ بنِ مَخْرَمَةَ عَن أَبي هُرَيْرَةَ؛ قالَ:

«لمَّا نَزَلَتْ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجزَ بِهِ﴾[٣]. . .» الحديث.

فذَكَرَ بعْضُ شُيوخِنَا أَنَّهُ سَأَلَ أَبا عَبْدِاللهِ السُّكَّرِيَّ[٤] ـ وكانَ أَبو عَبْدِاللهِ أَحْفَظَ أَهْلِ زَمانِهِ ـ عنْ هٰذا الحَديثَ، فقالَ:

«هٰذا مُرْسَلٌ[٥]؛ مُحَمَّدُ بنُ قَيْسٍ لم يَسْمَعْ مِن أَبي هُرَيرَةَ

= عن سعيد بن بَشير عن أبي الزُّبير عن أنس.

ولعلَّه مِن تخاليطِ سعيدٍ؛ فإنَّه مُضعَّفٌ؛ كما شرحتُه مطوَّلاً في «تنوير العينين. . .» (ص ٣٥ ـ ٣٧)، فانْظُرْه.

والله أعلم بالصواب.

(١) هو في «الصحيح» (٢٥٧٤)، كتاب البرّ والصِّلَة، باب: ثواب المؤمن فيما يُصيبُه من مرَض.

(٢) في الأصل: «محصن»، والصواب ما أثبتُّ.

قال الإمام مسلم:

«هُو عُمر بن عبد الرحمٰن بن مُحَيْصِن، من أهل مكَّة».

(٣) النساء: ١٢٣.

(٤) وحكاه عنه أيضاً الحافظُ ضياءُ الدِّين المَقْدِسي ـ كما في «جامع التَّحصيل» (ص ٢٦٨) للعلائي ـ، وتحرَّف فيه السُّكَّريُّ إلى اليَشْكُرِيِّ.

(٥) أي: مُنقطع؛ كما يُعبِّر عنه المتقدِّمون من أهل الحديث.

شَيْئاً»(1).

---

(١) أما متن الحديث؛ فله شواهد:

* **أولاً**: عن أبي بكر:

أخرجه أحمد (رقم ٦٨)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (١١١)، والطبري في «تفسيره» (١٠٥٢٣ و١٠٥٢٨)، وأبو يعلى (٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١)، والبيهقي (٣ / ٣٧٣)، وابن حِبَّان (١٧٣٤)، والحاكم (٣ / ٧٤ و٧٥)؛ من طريق أبي بكر بن أبي زُهَير؛ قال:

أُخْبِرْتُ أنَّ أبا بكر رضي الله عنه قال: يا رسولَ الله! كيف الصَّلاحُ بعدَ هٰذه الآية: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ولا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾، **فكلُّ سوءٍ عملناهُ جُزينا به**؟ قال رسول الله ﷺ: «غَفَرَ اللهُ لك يا أبا بكر! ألستَ تمرضُ؟ ألستَ تَنْصَبُ؟ ألستَ تحزن؟ ألستَ تُصيبُك اللَّأْواءُ؟». قال: بلى. قال: «هو ما تُجْزَوْنَ به».

قلت: وفي سنده لينٌ وانقطاعٌ.

وله طريقٌ آخر عنه في «تفسير ابن مردويه» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢ / ٥٨٨) ـ؛ قال:

«حدثنا محمد بن أحمد بن إسحاق العسكري: حدثنا فُضَيْلُ بنُ عِيَاض عن سُلَيمان بن مِهْران عن مُسلم بن صَبِيح عن مَسروق عن أبي بكر في هٰذه الآية أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (المصائبُ والأمراضُ والأحزانُ في الدُّنيا جزاءٌ)».

ورجاله ثقاتٌ؛ إلا شيخَ ابن مَرْدَويه؛ فلم أجد له ترجمةً؛ إلَّا أن يكونَ محمد بن إسحاق إمام المغازي المعروف ـ مصحفاً ـ؛ فهو من شيوخ ابن مردويه، ومن تلاميذ الفضيل، فإن كان كذلك؛ فالسند حَسَنٌ، إذ قد صرَّح بالتَّحديثِ.

=

(٢٩)

وَوَجَدْتُ فيهِ(١) عَن القَوارِيريِّ عَن أَبي بَكْرٍ الحَنَفِيِّ عَن عاصِمٍ

= * ثانياً: عن عائشة:

أخرجه الطيالسي (١٥٨٤)، وابن حِبَّان (١٧٣٦)، والطبري (١٠٥٣٠ و١٠٥٣٢)؛ من طريق حمَّـاد بن سَلَمة عن عليّ بن زَيْد عن أُمَيَّة أنَّها سألت عائشة عن قول الله تعالى. . . فذكرتِ الآيةَ، وفيه قولُ النبيِّ ﷺ:

«هٰذه مُعاتبةُ اللهِ العَبْدَ فيما يُصيبُه مِن الحُمَّى والنَّكْبَة، حتى البِضاعةُ يضعُها في كُمِّ قميصِه فيفقِدُها، فيفزع لها، حتى إنَّ العَبْدَ ليخْرُجُ من ذنوبِه كما يَخْرُجُ التِّبْرُ الأحمرُ من الكير».

وعليُّ بنُ زَيْدٍ ضعيفٌ.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (١ / ٣٧٥)، وزاد نسبتَه لابن أبي حاتمٍ والبيهقي في «الشُّعَب».

(١) ليس هو في نسختنا من «صحيح مسلم».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «النُّكَت الظِّراف» (١٠ / ٣٠١) بعد أنْ أورَدَهُ:

«قال البيهَقِيُّ في «الشُّعَب» عن بعضِ الحُفَّاظِ: إنَّ مسلماً أخرجه عن القواريري عن أبي بَكْر الحَنَفيّ عن عاصمٍ.

قالَ: وقد نَظَرْتُ في كتابِ مسلمٍ، فلم أجده فيه، ولم يَذْكُرْه أبو مسعودٍ في تعليقِه.

قلتُ [ابنُ حجر]: أراد بقوله: «بعض الحُفَّاظ»: أبا الفضل بن عمَّار، المعروف بالشهيد؛ فإنَّه ذَكَره في الجزء الذي تتبَّعَ فيه أوهامَ مسلمٍ». =

ابنِ مُحَمَّدٍ العُمَرِيِّ عَن سعيدِ بنِ أَبي سَعيدٍ المَقْبُرِيِّ عَن أَبيهِ عَن أَبي هُريرةَ عَنِ النبيِّ ﷺ؛ قالَ:

«قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: أَبْتَلِي عَبْدي المُؤْمِنَ، فإِنْ لَمْ يَشْكُني[1] إلى عُوَّادِهِ؛ أَطْلَقْتُهُ مِنْ أَسارِ عِلَّتِهِ، ثُمَّ أَبْدَلْتُهُ لَحماً خَيْراً مِنْ لَحْمِهِ، ودَماً خَيْراً مِن دَمِهِ، ثُمَّ لْيَأْتَنِفِ العَمَلَ».

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا حَديثٌ مُنْكَرٌ، وإِنَّما رَواهُ عاصِمُ بنُ مُحَمَّدٍ عَن عبدِاللهِ بنِ سعيدٍ المَقْبُرِيِّ عَن أَبيهِ.

وعبدُاللهِ بنُ سعيدٍ شَديدُ الضَّعْفِ[2].

قالَ يَحْيى بنُ سعيدٍ القَطّانُ:

= وكذا قال في «أطراف العشرة»؛ كما في «اللآلىء» (٢ / ٢٩٧).

وعقَّب السُّيوطيُّ على ما سبقَ بقوله:

«فإِنَّهُ في «صحيح مسلم» في غير الرواية المشهورة؛ فإنه روايات متعدِّدة».

(١) في حاشية الأصل: «يشتك»، وأشار إلى أنها نسخةٌ.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٥ / رقم ٣٣٦)، و«الكامل» (٤ / ١٤٧٩) لابن عدي، و«تاريخ ابن معين» (٢ / ٣١١ - رواية الدوري)، و«الضعفاء» (٣٤٣) للنَّسائي، و«الميزان» (٢ / ٤٢٩)، و«علل الدارقطني» (٣ / ١٨٨)، و«علل أحمد» (٣١٨٣ و٥٢٦٩).

«ما رَأَيْتُ أَحَداً أَضْعَفَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بنِ سَعيدٍ المَقْبُرِيِّ»[١].

ورواهُ مُعاذُ بنُ مُعاذٍ عَن عَاصِم بنِ محمَّدٍ عن عَبْدِاللهِ بنِ سعيدٍ عَن أَبيهِ عَن أَبي هُرَيْرَةَ[٢].

وهُو حَديثٌ يُشْبِهُ أَحادِيثَ عبدِاللهِ بنِ سَعيدٍ[٣].

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (٥ / رقم ٣٠٧)، و«الضعفاء» (٢ / ٢٥٨) للعُقَيْلي، و«سنن الترمذي» (٢ / ٥٨).

(٢) رواه من طريقِ عبد الله بن سعيدٍ: أبو الشيخ من طريق عبدالرحمٰن ابن أبي الجون عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن جدِّه عن أبي هُرَيْرة: (فذكره).

ورواه من طريقِ أبي الشيخ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (٣ / ١٩٩)، وقال:

«وهٰذا لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ . . .».

فتعقَّبَهُ السيوطيُّ (٢ / ٣٩٦) بقوله:

«بل هو صحيحٌ، وله طُرُقٌ أُخرى».

وستأتي بعدُ إن شاء الله.

(٣) قال الحافظ ابنُ رَجَب الحنبليُّ في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٦١ ـ طبعة المنار الزرقاويّة):

«قاعدةٌ مهمَّةٌ: حُذَّاق النُّقَّاد من الحُفَّاظ ـ لكثرة ممارسَتِهم للحديث، ومعرفتهم بالرجالِ وأحاديثِ كُلِّ واحدٍ منهم ـ لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أنَّ هٰذا الحديثَ يُشْبِهُ حديثَ فلانٍ، ولا يُشْبِهُ حديثَ فلانٍ، فيُعَلِّلون الأحاديث بذٰلك.

وهٰذا ممَّا لا يُعَبَّرُ عنه بعبارةٍ تحصُرُهُ، وإنَّما يرجعُ فيه أهلُه إلى مجرَّدِ الفهمِ والمعرفةِ التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم، فمِنْ ذٰلك. . .».

. . . .

= ثم أورد (٢ / ٨٦٨) حديثَ الباب عازياً له إلى «صحيح مسلم»؛ ناقلاً كلامَ المصنِّف عليه.

ونقلَ كلامَه شيخُنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١ / ٤٨٨)، وقال بعد أن وهَّمَه في عزوه المشار إليه (!):

«مُعاذُ بنُ معاذ ـ هو العنبريُّ ـ، وأبو بكرٍ ـ واسمه: عبدالكبير بن عبدالمجيد ـ؛ كلاهما ثقةٌ محتَجٌّ به في «الصحيحين»؛ فلا أرى استنكارَ حديثِ هٰذا بروايةِ ذاك بدون حجَّةٍ ظاهرةٍ سوى دعوى أنَّ حديثَه يُشْبِهُ أحاديثَ عبدالله ابن سعيد الواهي!

فإنَّ هٰذه المُشابهةَ إنْ كانت كافيةً لإقناعِ مَن كانَ مِن النُّقَّادِ الحُذَّاقِ؛ فليس ذٰلك بالذي يكفي لإقناعِ الآخَرين الذين قَنَعوا بصِدْق الراوي وحِفْظِهِ وضَبْطِه، ثم لم يَشْعُروا بذٰلك الشَّبَه، أو شَعَروا بهِ ولكنْ لم يَرَوا من الصواب في شيءٍ جَعْلَه علَّةً قادحةً يُسْتَنْكَرُ الحديث من أجلها، ويُسَلِّم للقادح بها؛ معَ مخالفتِه لقاعدةٍ أُخرى هي أهمُّ وأقوى من القاعدةِ التي بنى ابنُ رَجَب عليها رَدَّ هٰذا الحديثِ، وهي أنَّ زيادةَ الثقةِ مقبولةٌ، ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لم يحفظ.

وما المانعُ أنْ يكونَ الحديثُ قد رواهُ عن أبي سعيد المَقْبُريِّ كُلٌّ من وَلَدَيْهِ: سعيد الثقة، وعبدِالله الضَّعيف، وأنَّ عاصماً أخَذَ الحديث عنهما كليهما، فكان يرويه تارةً عن سعيد، فحفظهُ عنه أبو بكرٍ الحَنَفيُّ، وتارةً عن عبدالله، فحَفِظَهُ مُعاذُ بنُ مُعاذ؟!

لا يُوجَدُ قَطْعاً ما يمنعُ من القولِ بهٰذا، بل هو أمرٌ لا بدَّ منه؛ للمحافظةِ على القاعدةِ التي ذَكَرْناها؛ لقوَّتها واضْطِرادِها؛ بخلافِ القاعدةِ الأخْرى؛ فإنَّها غيرُ مُضْطَرِدَةٍ، ولا هي مُنْضَبِطَةٌ؛ كما لا يخفى عمَّن له فهمٌ وعِلْمٌ في هٰذا الفنِّ =

. . . .

= الشريفِ.

فإنَّ كونَ حديثِ الثقةِ مشابهاً لحديث الضعيف لا يُوجَدُ في العلمِ الصحيحِ ما يدلُّ على أنَّ الحديثَ حديثُ الضَّعيف، وأنَّ الثقةَ وَهِمَ فيه.

إذ قد يروي الضعيفُ ما يُشبه أحاديثَ الثقاتِ على قاعدة: «صَدَقَك وهو كذوبٌ»[1]، فكيف يجوز معَ ذلك أنْ نَرُدَّ حديثَ الثقةِ لمجرَّدِ مشابهتِه لحديث الضَّعيف؟! بل العكسُ هو الصوابُ: أنْ تَقْبَلَ مِن حديثِ الضعيفِ ما يُشبهُ حديثَ الثقةِ ويُوافِقُهُ. بل إن الراوي المجهولُ حِفْظُهُ وضَبْطُه لا يُعْرَفُ ذلك منه إلا بعَرْضِه على أحاديثِ الثقاتِ، فما وافقَها من حديثِهِ؛ قُبِلَ، وما عارَضَه وخالَفَه؛ تُرِك. وهذا علمٌ معروفٌ في مصطلحِ الحديثِ». انتهى بطوله من كلام شيخنا.

قلتُ: وقد رواه مالكٌ في «موطَّئه» (٢ / ٩٤٠) مرسلاً:

عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«إذا مرِضَ العبدُ؛ بَعَثَ اللهُ تعالى إليه مَلَكينِ، فقال: انْظُروا ماذا يقولُ لعُوَّادِهِ، فإنْ هو إذا جاؤوهُ حَمِدَ اللهَ وأثنى عليهِ؛ رَفَعا ذلك إلى اللهِ عزَّ وجلَّ - وهو أعلمُ - فيقولُ: لِعَبْدي عليَّ إنْ تَوَفَّيْتُه أنْ أُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، وإنْ أنا شَفَيْتُهُ أنْ أُبْدِلَ لهُ لحماً خيراً مِن لَحْمِه، ودَماً خيراً مِن دَمِه، وأن أُكَفِّرَ عنه سيِّئاتِه».

وإسنادُه - مرسلاً - صحيحٌ.

ووصلَهُ أبو الحَسَن بن صَخْر في «عوالي مالك»، فقال:

«أنبأنا عُمر بن محمد بن سفيان: حدثنا عبدُالله بن سُليمان: حدثنا عليٌّ =

---

(١) رواه البخاري (٤ / ٤٨٧) عن أبي هريرة بصيغة التعليق، لكنه موصول على التحقيق.

. . . .

= ابن محمد الزِّيادابادي: [حدَّثنا مَعْنُ بن عيسى؛ قال: حدَّثنا مالك] عن سُهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هُريرة: (فذكره)».

كذا في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣٩٧).

ورواه الدارقطنيُّ في «غرائب مالك»؛ كما في «جزء فيه فوائدُ عوالٍ حسانٌ منتقاةٌ غرائبُ» (ق٣ / ب)؛ كما في «الصحيحة» (١ / ٤٩٠).

وقال الدارقطنيُّ عَقِبَه:

«تفرَّدَ به عليُّ بن محمد عن مَعْن عن مالكٍ، وما نكتُبُه إلا عن ابن أبي داود».

قال شيخُنا:

«لكنَّ الزِّيادباذيَّ هٰذا كأنَّه مجهولٌ، فقد أورده السَّمْعانيُّ [٦ / ٣٣٥] في هٰذه النسبة، وذكر أنه روى عنه جماعةٌ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده في «الميزان» [وليس فيه]، وتَبِعَه في «اللسان» [٤ / ٢٥٤] من أجل هٰذا الحديث، وقال:

(وأشار الدارقطنيُّ في «غرائب مالك» إلى لِينِه، وأنه تفرَّد [به] عن مَعْن عن مالك به، وقال: إنَّما هو في «الموطأ» بسند منقطع عن غير سهيل)».

قلتُ: ووَصَلَه ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٥ / ٤٧) من طريقٍ آخَرَ عن زيد بن أسلم عن عطاء، فقال:

«أخبرَنا أحمد بن سعيد بن بِشْر؛ قال: حدَّثنا محمد بن عبدالله بن أبي دُلَيْم؛ قال: أخبرنا ابنُ وضَّاح؛ قال: أخبرنا إبراهيم بن موسى؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن الوليد عن عبَّاد بن كثيرٍ عن زَيْد بن أسلم عن عطاء بن يَسار عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكره)». =

. . . .

= وقال ابنُ عبد البرِّ عَقِبَه:

«هو عبَّاد بن كثير الثَّقفي، كان رجلاً فاضِلاً عابداً، وليس بالقويّ...».

ثم ذكر تضعيفَه عن ابن مَعين والبخاريِّ.

ثم أورد نصّاً عن عبد الرزَّاق عن أبي مُطيع أنه قال:

«كان عَبَّادُ بن كثيرٍ عندنا ثقة».

وهٰذا النصُّ، وإنْ لم يُفِدْ عباداً من حيث الثقةُ ـ فهو ضعيفٌ بل ضعيفٌ جدّاً ـ، ولكنَّه نصٌّ عزيزٌ، فاتَ الإمام المزِّيَّ في «تهذيب الكمال» (١٤ / ١٤٠ ـ ١٥٠)، وكذا مُحَقِّق كتابِه!!

ولعبَّاد فيه متابعٌ:

أشار إليه ابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (١٠٧٥) قائلاً:

«سألتُ أبي عن حديثٍ رواه هِشام بن عَمَّار عن إسماعيل بن عيَّاش؛ قال: حدثنا سُلَيمان بن سُلَيم عن زيد بن أسْلَم عن عطاء بن يَسار عن أبي سعيد الخُدْريّ: (فذكره)».

ثم قال:

«قال أبي: يَروونَه مرسلاً».

قلتُ: إسماعيل بن عيَّاش صدوقٌ في روايتِه عن أهل بَلَدِه.

وسُليمانُ؛ حمصيٌّ مثلُه، وهو ثقةٌ.

وهشامُ بنُ عمَّار طَوَّلْتُ ترجمتَه في جُزئي «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف» (ص ٣٣ ـ ٤٠)، وخَلَصْتُ فيه إلى «أنَّ أقلَّ ما يُقال فيه أنَّه حسنُ الحديث، إن لم يكنْ أعلى».

فمثلُ هٰذا مقبولٌ منه، فالسند حسنٌ. =

= قلتُ: وحديثُ البابِ رواه الحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٤٩)، ومن طريقه البيهقيُّ في «سننه» (٣ / ٣٧٥) وفي «الشُّعَب» ـ كما في «النُّكَت الظِّراف» ـ؛ من طريق أبي بكر الحَنَفي عن عاصم به.

وصحَّحه الحاكمُ والبيهقيُّ، وكذا العِراقيُّ في «تخريج الإحياء»، والسيوطيُّ في «اللآلىء».

واضطَرَبَ قولُ الإمام الذهبيِّ، فصحَّحه في «تلخيص المستدرك»، وأعلَّه في «مختصر سنن البيهقي»؛ كما في «فيض القدير» (١ / ٤٩٥)، قال: «لم يُخْرِجْه الستَّة لعلَّةٍ».

قلتُ: وكأنه يريد إعلالَه بالوقفِ، فقد أخرجه البيهقي (٣ / ٣٧٥) عَقِبَ حديث الباب من طريق أبي صَغْر حُمَيد بن زياد: أنَّ سعيداً المَقْبُريَّ حدَّثه؛ قال: سمعتُ أبا هريرة يقولُ: قال اللهُ تعالى: (فذكره موقوفاً عليه).

قال شيخُنا:

«ورجالُه ثقاتٌ، رجالُ مُسلمٍ؛ إلا أنَّ أبا صخرٍ هٰذا فيه كلامٌ من قِبَلِ حفظِهِ، وفي «التقريب»: «صدوق يهَم»، فمثلُه حسنُ الحديث، لكنَّه لا يصلُحُ لمعارضة الرواية المرفوعة؛ لأن رواتَها كلَّهم ثقاتٌ لا مَغْمَزَ فيهم، فإمَّا أن يُقالَ: إنَّ أبا صخرٍ وَهِمَ في وَقْفِه، والصوابُ المرفوعُ، وإمَّا أن يُقالَ: إنَّ أبا هريرة كان يرفعُهُ تارةً، ويوقِفُه أخرى، وكلٌّ حَفِظ ما وصل إليه، والرَّفْعُ لا يُعارِضُ الوَقْفَ، ولا سيَّما وهو في حُكْم المرفوع».

قلتُ: والذي يطمئنُّ إليه القلبُ ترجيحُ الرفع على الوقف؛ لأن راويَه أحفظُ وأوثقُ؛ يُضافُ إلى ذٰلك أشياءُ:

أ ـ أنَّه في حُكْم المرفوع. =

(٣٠)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] عَن قُتَيْبَةَ عَن بَكْرِ بنِ مُضَرَ عَن ابنِ الهَادِ عَن زِيادٍ مَوْلى ابنِ عَبَّاسٍ عَن عِراكِ بنِ مالِكٍ عَن عَائِشَةَ؛ قالَتْ:

«جاءَتْني مِسْكينَةٌ، فأَعْطَيْتُها ثَلاثَ تَمَراتٍ...».

وذكر الحديث.

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا عِنْدَنا حَديثٌ مُرْسَلٌ.

وذَكَرَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ أَنَّ عِراكَ بنَ مَالِكٍ عَن عائِشَةَ مُرْسَلٌ[2].

= ب ـ ورودُ الروايات المرفوعة تشهدُ له على ضعْفِها.

جـ ـ تصحيح العلماء والحفَّاظ له.

د ـ أنَّ الرفع زيادةٌ يجبُ قبولُها.

قلتُ: وقد غَفَلَ عن هٰذا التحقيق كلِّه محقِّق «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٦٨) الدكتور همَّام سعيد؛ مُكتفياً بعزوِه للبيهقيِّ والحاكم، ونقل تصحيحِه له، ونفيِ وجودِه في «صحيح مسلم» (!) وذِكْر إشارة ابن أبي حاتم إلى إرسالِه!!

هٰكذا؛ دونما ترجيحٍ أو تحقيق!

واللهُ المستعانُ.

(١) هو في «صحيحه» (٢٦٣٠)، كتاب البر والصِّلَة والآداب، باب: فضل الإحسان إلى البنات.

(٢) ونَقـل العلائي في «جامع التحصيل» (ص ٢٣٦) عن أحمد قولَه ـ في حديث آخر من رواية عِراك عن عائشة ـ: =

. . . .

= «مُرْسَلٌ».

ثم نقلَ عن الأثْرَم قولَه:

«فقلتُ له: رواه حمَّاد بن سَلَمة عن خالدٍ الحذَّاء، وفيه: عن عِراك؛ قال: سمعتُ عائشة؟ فأنكره، وقال: عِراك بن مالك من أين سمعَ عائشة؟! هٰذا خطأ، إنما يُروى عن عُروة - يعني: عن عائشة رضي الله عنها -».

وكذا في «المراسيل» (ص ١٦٢) لابن أبي حاتم.

فعقَّب العلائيُّ على هٰذا بقوله:

«أخرج مسلمٌ لعِراك بن مالك عن عائشة حديثَ: «جاءَتْني مِسكينةٌ...»، والظاهرُ أنَّ ذٰلك على قاعدتِه المعروفةِ، والله أعلم».

قلتُ: يُشير إلى قَبوله روايةَ المُعاصِرِ لمَن عاصَرَه إنْ لم يُعْرَف عنه تدليسٌ؛ كما شَرَحَه وانتصر له في مقدِّمة «صحيحه».

لذا قال الرشيدُ العطَّارُ:

«لا يَبْعُدُ سماعُه منها، وهُما في عصر واحدٍ، وبَلَدٍ واحدٍ، ومذهبُ مسلمٍ أن هٰذا محمولٌ على السماع حتَّى يتبيَّن خلافُه».

نقله السيوطي في «التدريب» (١ / ٢١٠).

وترجَمَ عِراكاً الإمامُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٦٣)، وقال في روايته عن عائشة:

«وقيل: لم يسمعْ منها».

قلتُ: وللمتن شاهدٌ:

أخرجه ابن ماجه (٣٩٣٩) من طريق محمد بن بِشر عن مِسْعَر عن سَعْد ابن إبراهيم عن الحَسَن عن صَعْصَعَة عمِّ الأحنف؛ قال: دَخَلَتْ على عائشةَ =

سَمِعْتُ مُوسى بنَ هارونَ يَقولُ:

«عِراكُ بنُ مالِكٍ لا نَعْلَمُ لهُ سَماعاً مِن عَائِشَةَ».

OOOOO

= امرأةٌ معها ابنتان، (فذكره نحوه).

ثم قال: فقال النبيُّ ﷺ:

«ما عَجَبُكِ؟ لقد دَخَلَتْ به الجنَّة».

قال البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٢ / ٢٤١):

«هٰذا إسنادٌ صحيح، وأصلُه في «الصحيحين» والترمذي من حديث عائشة أيضاً بغير هٰذا السياق».

قلتُ: ويمنعُ من الجزم بصحَّة سندِه عَنْعَنَةُ الحسن ـ وهو البصريُّ الإمامُ ـ، فلم يصرِّح بالتحديث.

والبوصيريُّ يشيرُ إلى قولِه ﷺ ـ بعد قصَّةٍ بنحو ما تقدَّم ـ:

«مَن ابْتُلِي بشيء من هٰذه البنات، فأحسنَ صُحْبَتَهُنَّ؛ كُنَّ له سِتراً من النار».

رواه البخاري (١٤١٨ و٥٩٩٥)، ومسلم (٢٦٢٩)، والترمذي (١٩١٥)، وأحمد (٦ / ٣٣ و٨٧ و١٦٦ و٢٤٣)، والبيهقي (٧ / ٤٧٨)، والبغوي (١٦٨١)؛ من طُرُق عن عُروة عن عائشة.

والله أعلمُ بالصواب.

(٣١)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] عن ابنِ وَهْبٍ عَن سُلَيْمانَ بن بِلالٍ عَن سُهَيْلٍ عَن أَبيهِ عَن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إِذا كانَ في سَفرٍ فأَسْحَرَ[٢]؛ يَقولُ:

«**سَمَّع سامعٌ[٣] بِحَمْدِ اللهِ وحُسْنِ بَلائِهِ عَلَيْنا...**».

وذَكَرَ الحَديثَ.

قالَ أَبو الفَضْلِ:

وهٰذا الحَديثُ إِنَّما يُعْرَفُ بعَبْدِ اللهِ بنِ عامرٍ الأَسْلَمِيِّ عَن سُهَيْلٍ[٤].

---

(١) هو في «الصحيح» (٢٧١٨)، كتاب الذكر والدعاء، باب: التعوُّذ من شرِّ ما عُمِل ومِن شرِّ ما لم يُعْمَل.

(٢) أي: انتهى سَيْرُه إلى السَّحَر، وهو آخر الليل.

(٣) قال القاضي عِياضٌ في «مشارق الأنوار» (٢ / ٢٢١):

«أي: بَلَّغ سامعٌ قولي، وقال مثلَه، ودعا به؛ تنبيهاً على الذِّكْرِ في السَّحَر والدُّعاء».

وضُبطَتِ الميم بالكسر وتشديد الفتح.

(٤) رواه هٰكـذا ابنُ خُزيمة في «صحيحه» (٢٥٧١) من طريقين عن عبدالله بن عامر به.

ثم قال عَقِبَ روايتِه:

«عبد الله بن عامرٍ ليس من شرطنا في هٰذا الكتاب، وإنما خرَّجتُ هٰذا =

وعبدُ اللهِ بنُ عامرٍ ضعيفُ الحَديثِ[1].

فَيُشْبِهُ أَنْ يَكونَ سُليمانُ سَمِعَهُ مِن عَبْدِاللهِ بنِ عَامِرٍ[2].

ولا أَعْرِفُهُ إلَّا مِنْ حَديثِ ابنِ وَهْبٍ هٰكذا[3].

= الخبَرَ عن سُليمان بن بلالٍ عن سُهيل بن أبي صالح، فكتبتُ هٰذا إلى جَنْبِه».

قلتُ: أي: استئناساً واستشهاداً، لا أصلاً واعتماداً.

(١) ضعَّفه أحمد، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنسائي، ويحيى. والبخاري.

وقال ابنُ عديٍّ:

«عزيزُ الحديث، لا يُتابَع في بعض حديثِه، وهو ممَّن يُكْتَبُ حديثُه».

انظر: «تاريخ ابن معين» (٢ / ٣١٥ ـ رواية الدُّوري)، و«علل أحمد» (١ / ٤١٣)، و«تاريخ البخاري الكبير» (٥ / رقم ٤٨٢)، و«ضُعفاء النسائي» (٣٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢ / رقم ٤٣٩٤)، و«تهذيب الكمال» (١٥ / ١٥٠).

(٢) وهو مذكورٌ فيمن روى عن ابن عامرٍ.

(٣) يَعني: عن سُليمان به.

قلتُ: ولقد تقدَّم تحت (رقم ٢٥) الكلامُ على سليمان بن بلال، وكثرة حديثِه، وثقتِه، ولم يُعْرَف بتدليس، فالأصل تمشيةُ روايتِه.

ولا يُعَلُّ حديث الثقة بحديث الضعيف؛ كما سبقت الإشارة إليه في التعليق على حديث (رقم ٢٩).

وقال الحافظ ابنُ حجر في «أمالي الأذكار»:

«والحديثُ صحيحٌ غريبٌ». =

(٣٢)

وَوَجَـدْتُ فيهِ(١) عن عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ عَن مُسْلِمِ بنِ إِبْراهيمَ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عَن ثَابتٍ عَن أَنَسٍ ؛ قالَ : كانَ النبيُّ ﷺ إِذا اجتَهَدَ في الدُّعاءِ؛ قالَ :

«جَعَلَ اللهُ عَلَيْكُمْ صَلاةَ قَوْمٍ أَبْرارٍ؛ يَقومُونَ اللَّيْلَ ، ويَصومُونَ

= كذا فيما نَقَله ابنُ عَلَّان في «الفتوحات الربَّانيَّة» (٣ / ٨٦) .

(تنبيه) : روى الحاكمُ (١ / ٤٤٦) الحديثَ من طريق عبدالله بن وَهْب عن سُلَيمان بن بلالٍ به، ثم قال :

«هٰذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ، ولم يخرِّجاه» !

ووافقه الذهبيُّ !

وهما واهمانِ كما ترى ـ رحمهما الله ـ .

والمعصومُ مَن عَصَمَه الله .

(١) لم أقِفْ عليه فيه، ولكن قال الضياءُ المقــدسيُّ في «الأحــاديث المختارة» (ق ٣٤ / ١) بعد أنْ رواه من طريق عَبْد بن حُمَيد :

«وذَكَرَ بعضُ المحدِّثين أن مسلماً رواه عن عبدِ بنِ حُمَيد بهٰذا الإسناد، ولم أره في «صحيح مسلم»، والله أعلم» .

كذا نَقَلَهُ شيخُنا في «الصحيحة» (١٨١٠) .

قلت : والحديث في «المُنْتَخَب من مسند عبد بن حُميد» (رقم ١٣٦٠) .

وأورده السُّيوطي في «جمع الجوامع» (٢٥٩٣٦ـ ترتيبه) وعزاه للطبراني في «الأوسط» .

ولم أقِف عليه في «مجمع الزوائد» .

النَّهارَ، وليْسوا بأَثَمَةٍ ولا فُجّارٍ».

قالَ أَبو الفَضْلِ :

ورَفْعُ هٰذا الحَديثِ إلى النبيِّ ﷺ خَطأ، وأَحْسِبُهُ مِن عَبْدِ بنِ حُمَيْدٍ[1].

والصَّحيح ما حَدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَيُّوبَ؛ قالَ: حَدَّثَنا موسى : حَدَّثنا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنا ثابتٌ؛ قالَ: قالَ أَنَسٌ :

«**كانَ أَحَدُهُمْ إذا اجْتَهَدَ لأخيهِ في الدُّعاءِ** . . .»[2].

فَذَكَر الحَديثَ مِثْلَهُ.

---

(١) لكنَّه «إمامٌ حافظٌ حجَّةٌ»؛ كما حلَّاه الذهبيُّ في «السِّيَر» (١٢ / ٢٣٥).

فزيادةُ الرفعِ من مثلهِ مقبولةٌ اتفاقاً إن شاء الله.

فما «حَسِبَه» المصنِّف رحمه الله غيرُ مقبولٍ منه!

لذا صحَّح سندَه البوصيريُّ في «زوائد العشرة» (٢ / ٢٤)؛ كما في حاشية «المطالب».

وكذا شيخُنا الألباني في «الصحيحة» (١٨١٠).

(٢) ورواه هٰكذا أحمدُ بن مَنيع في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣٣٤٨).

ومحمد بن أيوب هو ابن يحيى بن الضُّريس: ثقةٌ، صدوقٌ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٧ / ١٩٨).

وموسى هو ابنُ إسماعيل التَّبُوذَكي: ثقةٌ، ثبتٌ، روى له الستَّة.

(٣٣)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] حَديثَ الأعْمَشِ عَن أَبي صَالحٍ عَن أَبي سَعيدٍ عَن النبيِّ ﷺ:

«يُجاءُ بالمَوْتِ يَوْمَ القِيامَةِ؛ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ . . .».

لأبي مُعاويةَ وجريرٍ[2].

وكذٰلكَ رواهُ ابنُ نُمَيْرٍ، وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ، ويَعْلى ومُحَمَّدُ؛ ابنا عُبَيْدٍ[3].

ورواهُ أَبو بَدْرٍ شُجاعُ بنُ الوليدِ[4]، فأَفْسَدَهُ:

---

(١) هو في «الصحيح» (٢٨٤٩)، كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبَّارون والجنَّةُ يدخُلُها الضُّعفاء.

(٢) في حاشية النُّسخَة ما نصه هنا: «كذا في الأصل، وهو مصحَّح».
قلت: نعم؛ وهو أصلٌ صحيحٌ، والمُرادُ به أن أبا مُعاوية وجريراً روياهُ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ به.

(٣) ورواه أيضاً عنه حَفْصُ بن غياث عند البخاري (٤٧٣٠) والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٦٦).
ورواه عنه جريرٌ عند مسلم (٢٨٤١) (٤٠١).
وأمَّا روايةُ يَعْلى بن عُبيد؛ فهي عندَ عَبْد بن حُمَيد في «المنتخب من المسند» (٩١٢).

(٤) وهو موثَّقٌ، لكنْ تكلَّمَ فيه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / رقم ١٦٥٤)، فقال: =

أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحاقَ بنِ إِبْراهيمَ: حَدَّثنا سَلْمانُ بنُ تَوْبَةَ:
حَدَّثَنا أَبو بَدْرٍ: حَدَّثَنا سُلَيمانُ بنُ مِهْرانَ؛ قالَ: سَمِعْتُهُم يَذْكُرونَ عَن
أَبي صالحٍ عَن أَبي سَعيدٍ موقوفاً بهٰذا الحديثِ.

فتبيَّنَ أَنَّ هٰذا الحَديثَ ليس هُو مِمَّا سَمِعَ الأَعْمَشُ مِنْ أَبي
صَالحٍ [1].

ووقَفَهُ أَيْضاً على أَبي سَعيدٍ.

غَيْرَ أَنَّ رَفْعَهُ صَحيحٌ إِلى النبيِّ ﷺ [2].

= «هو شيخٌ ليس بالمتين، لا يُحتَجُّ بحديثه».

لذا قال ابنُ حَجَر في «التقريب»:

«صدوقٌ، وَرِعٌ، له أوهامٌ».

فمخالفةُ مثلِه لمثلِ أولٰئك الجمع من الثقات لا تُسَوِّغُ إعلال الحديث به؛ كما لا يخفى.

(١) أي إنه منقطعٌ، وذٰلك في قول سُليمان بن مِهران ـ وهو الأعمش ـ:

«سمعتُهم يذكرون عن أبي صالح»!

وليس في هٰذا حجَّة كما سبق.

(٢) أي مِن طُرُق أخرى:

* فالحديث مرويٌّ عن أبي هريرة:

وله عنه طرُقٌ:

١ ـ عن أبي صالح: رواه أحمد (٢ / ٤٢٣) بسند حسن.

٢ ـ عن أبي سَلَمة: رواه أحمد (٢ / ٣٧٧ و٥١٣)، وابن ماجه (٤٣٢٧)، وابن حِبَّان (٧٤٠٧)، والحاكم (١ / ٨٣). =

(٣٤)

وَوَجَدْتُ فيهِ[1] حَديثَ الأَشْجَعِيِّ عَن سُفْيانَ عَن عُبَيْدٍ المُكْتِبِ عَن فُضَيْلِ بنِ عَمْرٍو عَن الشَّعْبِيِّ عَن أَنَسٍ ؛ قالَ : كُنَّا عندَ النبيِّ ﷺ ، فضَحِكَ ، فقالَ :

«**ضَحِكْتُ مِنْ مُخاطَبَةِ العَبْدِ . . .**» الحديث .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

هٰذا حَديثٌ رَواهُ الأَشْجَعِيُّ ، وأَبو عَامِرٍ الأَسَدِيُّ[2] ؛ عَن الثَّوْرِيِّ ؛ بهٰذا الإِسْنادِ .

= وإسنادُه جيِّدٌ ؛ كما قال ابن كثير في «النهاية» (٢ / ٣٥٧) .

٣ ـ عن الأعرج : رواه البخاري (٦٥٤٥) ، وأحمد (٢ / ٢٦٨ ـ ٢٦٩) .

* ومرويٌّ أيضاً عن ابن عُمر :

رواه البخاري (٦٥٤٨) ، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٣) ؛ من طريقين عن عمر ابن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عُمر .

ورواه البخاري (٦٠٤٤) ، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٢) ؛ من طريق صالح بن كَيْسان عن نافع عن ابن عُمر .

* وفي الباب عن أنس أيضاً :

فانظر : «مجمع الزوائد» (١٠ / ٣٥٩) ، و«النهاية» (٢ / ٣٥٨) .

(١) هو فيه (٢٩٦٩) في كتاب الزهد والرقائق ، أوَّله ؛ دون تبويب .

(٢) وروايتُه في «مسند البزَّار» ، و«تفسير ابن أبي حاتم» ؛ كما في «تفسير ابن كثير» (٤ / ١٤٤) ، و«النُّكت الظراف» (١ / ٢٤٩) .

ورَواهُ شَريكُ بنُ عبـدِ اللهِ عن عُبَيْدٍ المُكْتِبِ عَن الشَّعْبِيِّ عَن أَنَسٍ ، ولـم يَذْكُرْ في إسنادِهِ فُضَيْلَ بنَ عَمْرٍو[1].

ورواهُ عُمارَةُ بنُ القَعْقاعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَن النَّبِيِّ ﷺ ، ولـم يَذْكُرْ أَنَساً.

ولا يُعْرَفُ بهٰذا الإسنادِ حَديثٌ[2] غيرُ هٰذا.

والشَّعْبِيُّ عن أَنَسٍ شيءٌ يَسيرٌ[3].

---

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر في «النُّكت الظراف» (١ / ٢٤٩):
«وتابَعَ سفيانَ على روايتِه إيَّاه عن عُبيدٍ شَريكٌ القاضي عند البزَّار».
قلت: ولم يُشِرْ إلى كونِه ما ذَكَرَ فُضيلاً.
فاللهُ أعلمُ.
ثم رأيتُ ابنَ كثيرٍ في «تفسيره» (٤ / ١٤٤) أورده بالإسناد مِن «مسند البزَّار»؛ قال:
«حدثنا محمد بن عبد الرحيم: حدثنا عليّ بن قادِم: حدثنا شَريك عن عُبَيْدٍ المُكْتِب عن الشَّعبيِّ عن أنس: (فذكره)».
كما قاله المصنِّف لا كما أوهمهُ كلامُ ابن حجر.
وهـو بنفس الإسنـاد في «مستـدرك الحـاكم» (٤ / ٦٠١)، و«تفسير الطبري» (٢٤ / ١٠٧).

(٢) في الأصل: «حديثاً»، والصواب ما أثبتُّ.

(٣) وقد تابع الأشجعيَّ وأبا عامرٍ بهٰذا الإسناد: مِهْرانُ بنُ أبي عُمر عند الطبري في «تفسيره» (٢٤ / ١٠٧).
فتضافُرُ هٰؤلاء الثلاثة الأثباتِ ـ وأقلُّهم مِهْرانُ ـ أرجحُ مِن روايةِ شريكٍ =

(٣٥)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] حَديثَ الأعْمَشِ عَن أبي صالحٍ عَن أبي هُريرةَ عَن النبيِّ ﷺ:

«مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبَةً . . . .» الحديث.

قالَ أبو الفَضْلِ:

وهُـو حَديثٌ رَواهُ الخَلْقُ عَنِ الأعْمَشِ عَن أبي صالحٍ، فلمْ يَذْكُرِ الخَبَرَ[٢] في إسْنادِهِ غَيْرُ أبي أُسامَةَ؛ فإنَّهُ قالَ فيهِ: عَنِ الأعْمَشِ؛ قالَ: حَدَّثَنا أبو صالحٍ.

ورواهُ أَسْباطُ بنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الأعْمَشِ عَن بعضِ أصحابِهِ عَن أبي صالحٍ عَن أبي هُريرَةَ[٣].

= ـ وفيه ضعفٌ ـ، وتفرُّد عُمارة.

بهٰذا تعرف مدى صحَّة قول الإمام النَّسائي في «السنن الكبرى»:

«ما أعلم أحداً روى هٰذا الحديث عن سفيان غيرَ الأشجعيِّ، وهو حديثٌ غريبٌ»!!

كما نقلَه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١ / ٢٤٩).

والحمد لله وحده.

(١) هو في «الصحيح» (٢٦٩٩)، كتـاب الذِّكر والدُّعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

(٢) كذا قرأتُها، وكأنه يريد صيغة التحديث.

(٣) أشار إلى كلام المصنِّف مختصراً: ابنُ رجبٍ الحنبلي في «جامع =

. . . .

= العلوم والحِكَم» (ص ٢٩٥).

ونَقَلَ ـ أيضاً ـ إعلالَ الدارقطنيِّ للحديث بالعلَّة نفسها.

وقال أبو زُرعة ـ فيما نقله ابنُ أبي حاتم في «العلل» (١٩٧٩) ـ فيه:

«منهُم مَن يقــولُ: الأعمشُ عن رجــل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والصحيحُ: عن رجلٍ عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ».

وأشار الإمام الترمذيُّ في «سننه» (٥ / ١٩٦) إلى العلَّة نفسها، فقال:

«هٰكذا روى غيرُ واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثلَ هٰذا الحديث.

وروى أَسْباطُ بن محمد عن الأعمش؛ قال: حُدِّثتُ عن أبي صالح عن أبي هُريرة عن النبيِّ ﷺ: (فذكر بعض هٰذا الحديث)».

قلتُ: ورواية أسباطٍ هٰذه لا تُقَدَّم على رواية الجماعة:

فقد رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة جماعةٌ:

١ ـ أبو مُعاوية محمد بن خازم الضَّرير، وهو من أثبت الناس فيه:

رواه مسلم (٢٦٩٩) (. . .)، وأحمد (٢ / ٢٥٢)، وابن ماجه (٢٢٥)، وابن أبي شيبة (٨ / ٧٢٩)، وابن حبان (٨٤)، وابن عبدالبرّ في «جامع بيان العلم» (١ / ١٦)، وفي «التمهيد» (٥ / ٣٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٠).

٢ ـ زائدة بن قُدامة:

رواه أبو داود (٣٦٤٣)، والدارمي (١ / ٩٩)، وابن عبدالبر (١ / ١٦)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (٣٩٣)، والحاكم (١ / ٨٨).

٣ ـ محمد بن واسع: =

والأعْمَشُ كانَ صاحِبَ تَدْليسٍ ، فرُبَّما أَخَذَ عَن غَيْرِ الثِّقاتِ[1].

= ورواه الحاكم (٤ / ٣٨٤)، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (١١٤)، والشَّجَري في «أماليه» (٢ / ٢١٥).

٤ ـ ابن نُمَير:

رواه مسلم (٢٦٩٩) (. . .)، والبغوي (١٣٠)، والحاكم (١ / ٧٩).

٥ ـ أبو عَوانة:

رواه أحمد (٢ / ٤٠٧).

٦ ـ عبد الرحمٰن بن مَغْراء:

رواه السَّهْمي في «تاريخ جُرجان» (١٣٧).

٧ ـ جَرير بن عبد الحميد:

رواه الآجُرِّي في «أخلاق حَمَلة القرآن» (١٩).

٨ ـ أبو يحيى الحِمَّاني:

رواه الخطيب في «تاريخه» (١٢ / ١٢٤).

٩ ـ فُضَيل بن عِياض:

رواه أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٨ / ١١٩)، وقال عَقِبه:

«مشهور من حديث الأعمش، رواه عنه مِن القُدماء محمد بن واسع».

قلتُ: وأما روايةُ أبي أُسامة ـ واسمه حمَّاد بن أسامة ـ؛ فقد أخرجها مسلم (٢٦٩٩) (. . .)، والترمذي (٢٦٤٦ و٢٩٤٥)، والبغوي (١٣٠).

(١) ويُجاب عن هٰذا بما قاله الذهبيُّ رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٢٤) بأنَّ روايتَه عن أبي صالح السمَّان ونحوه ممَّن أكثر عنهم من شيوخِه محمولةٌ على الاتِّصال.

قلتُ: وبخاصَّة عند رواية مثل أبي معاوية ـ ومعه الجَمْع المذكورُ ـ عنه. =

(٣٦)

وَوَجَدْتُ فيهِ[١] حَديثَ سَعيدِ بنِ عامرٍ عَن جُوَيْرِيَةَ بنِ أَسْماءَ عَن نَافعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ عَن عُمَرَ؛ قالَ:

«**وافَقْتُ رَبِّي في ثَلاثٍ** . . . » .

قالَ أَبو الفَضْلِ :

فوَجَدْتُ لَهُ عِلَّةً :

حَدَّثني محمَّدُ بنُ إِسحاقَ بنِ إِبْراهيمَ السَّرَّاجُ : حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ إِدْريسَ : حَدَّثَنا محمَّدُ بنُ عُمَر بنِ عليٍّ : حَدَّثَنا سعيدُ بنُ عامرٍ عَن جُوَيْرِيَة عَن رَجُلٍ عَن نافعٍ : أَنَّ عُمَرَ قالَ:

«**وافَقَني رَبِّي في ثَلاثٍ** . . . » .

فذَكَرَ الحَديثَ، ولم يَذْكُرِ ابنَ عُمَرَ في إسنادِهِ، وأَدْخَلَ بينَ جُوَيْرِيَةَ ونافعٍ رَجُلاً غيرَ مُسَمًّى[٢] .

= فروايةُ الإمام مسلم صحيحةٌ ثابتةٌ لا شِيَة فيها .

أما إعلالُ أبي زُرعة ؛ فممَّا لا وَجهَ له أيضاً بعد الذي تقدَّم بيانُه وتحقيقه .

والله الموفِّقُ إلى سواء السبيل .

(١) هو في «الصحيح» (٢٣٩٩)، كتاب فضائل الصحابة، باب : من فضائل عُمر رضي الله تعالى عنه .

(٢) ولكنَّها روايةٌ مرجوحةٌ لأمرين :

* **الأول** : أنَّ عُقْبَة بن مُكْرِم أوثقُ من محمد بن عُمر بن علي ـ وهو المُقَدَّمي ـ، فروايتُه أثبتُ . =

[قال ناسخُ الأصلِ]:

آخِرُ المَوْجودِ مِنْ كَلامِ أَبي الفَضْلِ الحَافِظِ رَحِمَهُ اللهُ.

وفيهِ بِضْعَةٌ ستَّةٌ وثلاثونَ مَوْضِعاً.

والحمدُ للهِ حَمداً يُرْضيهِ، ويكْفَلُ المَزيدَ مِن إِحْسانِهِ.

وصلَّى اللهُ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وسَلَّم تَسْليماً كَثيراً[1].

= * **الثاني**: أن عُقبة بن مُكْرِم تُوبِع:

تابعَهُ محمد بن يحيى بن المُنْذر البَصْري، فيما أخرجه من طريقِه: ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣ / ق ١٦ - مصوَّرتي).

ومحمَّد بن يحيى ترجمه ابنُ حِبان في «ثقاتِه» (٩ / ١٥٣)، وقال: «كَتَبَ عنه العِراقيُّون والغُرباء».

فمثلُه تُقْبَل روايتُه في مثلِ هٰذا.

قلتُ: أما متنُ الحديث؛ فصحيحٌ من عدة طرق عن حُميد عن أنس:

أخرجه البخاري (٤٤٨٣ و٤٧٩٠ و٤٩١٦)، وأحمد في «مسنده» (١ / ٢٤ و٣٦) وفي «فضائل الصحابة» (٤٣٤ و٤٣٥ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٨٨)، والترمذي (٢٩٦٢)، وابن ماجه (١٠٠٩)، والنَّسائي في «الكبرى» - كما في «تحفة الأشراف» (٨ / ١٣) -، والمَحامِلي في «أماليه» (٢٢١ و٢٢٢).

(١) كان الفراغُ منه على قَدْر الجُهْد والطاقة يومَ الخميس آخِر أيام شهر شوَّال سنة عشرٍ وأربع مئة وألف للهجرة النبويَّة، الموافق (٢٤ / ٥ / ١٩٩٠م).

رَقَمَهُ بقلَمِه أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ، كان اللهُ له، وغفر لوالديهِ ومشايخِه ولمن لهُ حقٌّ عليه.

ذَيْلُ الكِتابِ

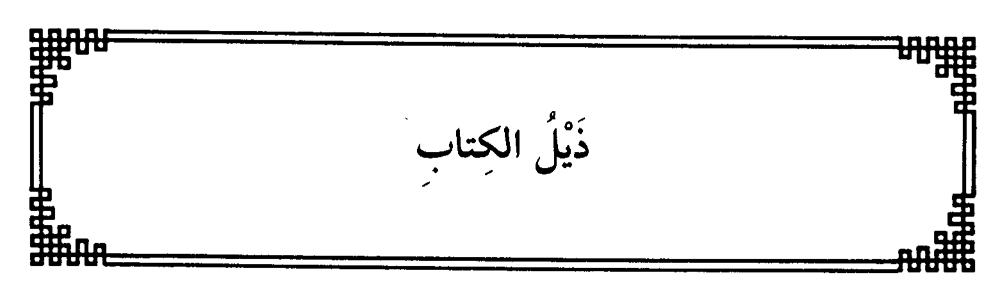
قال أَبو الحارثِ محقِّق الكتاب عفا الله عنه :

في خاتمة «الأصل» ـ وبعد نهاية الكتاب ـ يُوجَدُ إلحاقٌ مِن الناسِخِ له صِلَةٌ بالكتابِ، وليس هو منه، فلم أُحبَّ تفويتَ الفائدةِ على القارىء، فرأيتُ وَضْعَه ها هنا[1] :

---

(١) رُغم أنَّ هٰذا الإلحاق ليس فيه أيُّ حديثٍ من «صحيح مسلم»؛ إلا الأخير، وهو إلحاقٌ آخرُ!





ذَيْلُ الكِتابِ

كان في آخِرِ «الأصلِ» بخطِّ الحافظ الصائنِ أَبي الحُسينِ هِبَةِ اللهِ بنِ الحَسَنِ بنِ عساكِرَ الدِّمَشْقِيِّ[1] رحمهُ اللهُ ما صورتُه:

وجدتُ في آخِرِ «الجُزْءِ» بخطِّ محمد بن سَعْدون الأندلسي[2]:

(١)

حديثُ غُلامِ خَليلٍ عن قُرَّةَ بنِ حَبيبٍ: حَدَّثنا شُعْبَةُ عنِ ابنِ عَوْنٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

«مَنْ أَتى الجُمُعَةَ؛ فلْيَغْتَسِلْ».

تَفَرَّدَ بهِ غُلامُ خَليلٍ[3].

---

(١) توفي سنة (٥٦٣هـ)، ترجمته في «السِّير» (٢٠/٤٩٥).

(٢) توفي سنة (٥٢٤هـ)، ترجمته في «نفح الطيب» (٢/١٣١).

(٣) هو أحمد بن محمد بن غالب، «يروي الكذبَ الفاحش، ويرى وَضْعَ الحديثِ، نسألُ اللهَ العافية».

كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٢٨٣). =

(٢)

حديثُ سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ :

«أَوْحى اللهُ تعالى إلى مُحَمَّدٍ ﷺ : إِنِّي قَتَلْتُ بِيَحْيى بنِ زَكَرِيّا سَبعينَ . . .» .

تفرَّدَ بهِ أَبو نُعَيْمٍ عن عبدِ اللهِ بنِ حَبيبِ بنِ أَبي ثابتٍ عن أَبيهِ[1] .

= فمثله لا تُقْبَل روايتُه ولا كرامة!

أمَّـا متنُ الحـديثِ؛ فثـابتٌ من وجوه كثيرةٍ عن ابن عُمر، ومِن وجوهٍ ـ أيضاً ـ عن نافعٍ عنه .

فمن رواياتِه عن نافعٍ :

رواه مسلمٌ (٨٤٤) من طريق ليث عنه .

ورواه ابن أبي شيبة (٢ / ٩٦)، وأحمد (٥٤٨٢)؛ من طريق الحكم عنه .

ورواه أحمد (٤٤٦٦ و٥١٦٩ و٥٧٧٩ و٦٢٦٧)، والطبراني (١٣٣٩٢)؛ من طريق عبيدالله عنه .

ورواه ابن خزيمة (١٧٥٠) من طريق صَخْر عنه .

ورواه (١٧٥١) من طريق موسى بن عُقْبة عنه .

ورواه غيرُهم كثيرٌ.

وفي الباب عن عدَّة من الصحابة .

(١) رواه الحاكم (٢ / ٥٩٢ و٣ / ١٧٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤ / ٣٤٢) .

وقال الحاكم : =

(٣)

حَديثُ: «دَاوُوا مَرْضَاكُمْ . . .».

تَفَرَّدَ بِهِ مُوسى بنُ عُمَيْرٍ[1].

= «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرِّجاه».

وقال الذهبيُّ في «تلخيصه»:

«على شرط مسلم».

لكنَّه قال في «السير» (٤ / ٣٤٣):

«هٰذا حديثٌ نظيفُ الإسناد، منكر اللفظ . . .».

قلتُ: وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ كثيرُ الإرسال والتدليس.

(١) وكذا قال البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣ / ٣٨٢) بعد أن رواه من طريق موسى بن عُمير عن الحكم بن عُتَيْبة عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عبد الله بن مسعود . . . ـ وله تتمَّةٌ ـ ثم قال:

«وإنَّما يُعْرَف هٰذا المتن عن الحَسَن البصريِّ عن النبيِّ ﷺ مرسلاً».

قلتُ: ورواه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٩٦)، وفي «الأوسط» (١٩٨٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦ / ٣٣٤ و١٣ / ٢١)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٢ / ١٠٤ و٤ / ٢٣٧)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (٦٩١)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٣٤٠)، والشجري في «أماليه» (١ / ١٢٤).

وأمَّا المُرْسَلُ؛ فقد أخرجه أبو داود في «مراسيله» (١٠٥)، ومن طريقهِ ابنُ الجوزي في «الواهيات» (٨١٦)؛ عن محمد بن سُلَيمان الأنباري عن كثير ابن هشام عن عُمر بن سُلَيم الباهلي عن الحَسَن.

وهٰذا إسنادٌ مُرْسَلٌ حَسَنٌ؛ لِما قيلَ في الباهِلِيِّ. =

. . . .

= أمَّا موسى بن عُمير؛ فقد ضعَّفه جماعةٌ:

قـال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث، كذَّاب».

وقال ابنُ عدي:

«عامَّة ما يرويه لا يُتابِعُه عليه الثقات».

وقد عدَّ الذهبيُّ في «السِّيَر» (٤ / ٥٢) هٰذا الحديثَ بعينِه مِن مناكير موسى.

قلتُ: ولقولِه: «داووا مرضاكم بالصدقة» شواهدُ:

الأول: رواه البيهقي في «الشعب» (٣٢٧٨)، والـديلمي ـ كمـا في «المقاصد» (٤١٣) ـ؛ من طريق الكُدَيمي عن ابن عمر. . . (فذكره).

قال البيهقي:

«هٰذا منكرٌ بهٰذا اللفظ».

والكُدَيْميُّ مُتَّهَمٌ.

وقال شيخُنا في «ضعيف الجامع» (٢٩٥٦):

«موضوعٌ».

الـثـانـي: ما رواه البيهقي في «الشعب» (٣٢٧٩)، وأبـو الشيخ في «الثواب» ـ كما في «جمع الجوامع» (٢٨١٨١ ـ ترتيبه) ـ؛ من طريق فَضَّال بن جُبَيْر عن أبي أُمامة. . . (فذكره).

وقال البيهقي:

«فَضَّال بن جُبَيْر صاحب مناكير».

قلتُ: وقال فيه ابنُ عديّ:

(٤)

حَديثُ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ عن جابرٍ: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ:

«**إِنَّ الدِّينَ مَتينٌ**. . . ».

تفرَّدَ بهِ ابنُ أَبي مَسَرَّةَ عن خَلَّادِ بنِ يَحْيى[1].

= «أحاديثُهُ غير محفوظة».

وقال ابنُ حِبَّان:

«لا يحلُّ الاحتجاجُ به بحالٍ».

قلتُ: وهناك شواهدُ أُخرى شديدة الضَّعْف، فلا أرى أنَّ الحديثَ يتقوَّى بها، وإنْ كان أمثلَها ـ على ضَعْفه ـ ما رواه البيهقيُّ في «الشعب» (٣٢٨٠) من طريق غِيَاث بن كَلُّوب عن مطرِّف بن سَمُرة عن أبيه.

وقال البيهقي:

«غِياثٌ هذا مَجهولٌ».

قلتُ: وقد ضعَّفه الدارقطني كما في «اللسان» (٤ / ٤٢٣).

واللهُ أعلمُ بالصواب.

(١) رواه هكذا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٦)، والبيهقيُّ في «سننه» (٣ / ١٨ ـ ١٩)، والخطَّابي في «العُزلة» (ص ٢٣٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٤٧)؛ من طريق ابنِ أبي مسرَّة عن خلَّاد عن أبي عَقيل عن محمد بن سوقة عن ابن المنكدر به.

وتتمَّتُه: « . . . فأوْغِلْ فيه برِفْقٍ، ولا تُبَغِّضْ إلى نفسِك عبادةَ الله؛ فإنَّ المنبتَّ لا أرضاً قَطَعَ ولا ظَهْراً أبْقى». =

. . . .

= وقد تابَعَ ابنَ أبي مَسَرَّةَ أحمدُ بنُ إسحاقَ الأهوازِيُّ عند البزَّار في «مسنده» (رقم ٧٤) مختصراً.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١ / ٦٢):

«وفيه يحيى بن المتوكِّل أبو عقيل، وهو كذَّاب»!!

وقال الحافظ في «الفتح» (١١ / ٢٩٧):

«وصوَّب البزَّار إرسالَهُ».

وكذا الإمامُ البخاريُّ في «تاريخِه» (١ / ١ / ٩١).

وتابَعَ ابنَ أبي مَسَرَّةَ أيضاً أحمدُ بنُ محمد بن الحُسَين عند أبي الشيخ في «الأمثال» (٢٢٩).

فمدارُ الحديثِ على أبي عَقيلٍ الكذَّاب!!

وقال الحاكم عَقِبَ روايتِهِ:

«هٰذا حديثٌ غريبُ الإسناد والمتن، فكُلُّ مَا رُوِي فيه؛ فهو من الخلاف على محمد بن سُوقة، فأمَّا ابنُ المنكدر عن جابر؛ فليس يرويه غيرُ محمد بن سُوقة، وعنه أبو عَقيل، وعنه خلَّاد بن يحيى».

وقال البيهقيُّ:

«هٰكـذا رواه أبو عَقيل، وقد قيل: عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن عائشة، وقيل: عنه عن محمد بن المنكدر عن النبيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وقيل غير ذٰلك.

وروي عن عبد الله بن عَمْرو عن النبيِّ ﷺ».

ثم ساقه بالسَّند.

وكذا رواه في «الشعب» (٣٨٨٦). =

(٥)

حديثُ ابنِ عُمَرَ: «مَنْ شَرِبَ. . .» الحديث. . .
تفرَّدَ بِهِ ابنُ أَبي مَسَرَّةَ عن يَحْيى بنِ محمَّدٍ الجاريّ[1].

= وفيه علَّتان:

الأولى: جهالة مولى عُمر بن عبد العزيز.

الثانية: ضَعْف أبي صالح كاتب الليث.

فالحديثُ مضطربٌ ضعيفٌ لا يصحُّ.

(١) وتمامُ الحديث: «مَن شرب مِن إناءِ ذهبٍ أو فضَّةٍ، أو إناء فيه شيءٌ من ذٰلك؛ فإنَّما يُجرجر في بطنِه نار جهنَّم».

ورواه الدارقطني في «سننه» (١ / ٤٠)، والسَّهْمي في «تاريخ جُرجان» (ص ١٠٩)؛ مِن طريق ابن أبي مسرَّة عن يحيى بن محمد الجاري عن زكريا ابن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عُمر.

وقال الدارقطني:

«إسناده حسنٌ»!

وأورد الحديثَ الذهبيُّ في «الميزان» (٤ / ٤٠٦)، ثم قال:

«هٰذا حديثٌ مُنْكَر، وزكريا ليس بالمشهور».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١٠ / ٨٧):

«حديثٌ معلولٌ بجهالة حال إبراهيم بن مُطيع وولده».

قلتُ: يعني: زكريّا.

وأمَّا الجاري؛ فقد قال البُخاري:

«يتكلَّمون فيه». =

آخِرُ الجزء، والحمدُ للهِ وحده، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً كثيْراً دائماً أبداً إلى يوم الله.

علَّقه لنفسهِ: محمَّد بن الحسن بن أبي الفضل بن سَلَّام[1]، نَفَعَهُ اللهُ بِهِ، وعفا عنه، وغفر له ولوالديه وللمسلمين أجمعين.

ومِمَّا يَليقُ ذِكْرُهُ ها هُنا: حديثٌ خَرَّجَهُ مسلمٌ في «كتابِهِ»[2] عن عُمَرَ بنِ حَفْصِ بنِ غِيَاث: حدَّثنا أبي عن العلاء بن خالد الكاهِلِيّ عن

= وضعَّفه عددٌ مِن النُّقَّاد.

وللحديث طرقٌ وشواهد ـ ما عدا قوله: «أو إناء فيه شيء من ذلك» ـ تُصَحِّحُه، أوردها شيخُنا العلَّامة الألباني في «الإرواء» (رقم ٣٣)؛ فلتُنْظَر.

(١) لم أقف له على ترجمة، والذي يظهر من إتقان النَّسْخ وإلحاق الحديث الأخير الآتي: أنه مِن أهل العلم.

ثم رأيتُ في «تاريخ الإسلام» (الطَّبَقة الثالثة والستون / ص ٣٨١)، و«العبر» (٥ / ١٢٢) ترجمةً لمحمَّد بن الحسن بن سالم بن سلَّام الدمشقي المتوفى (٦٣٠هـ)، فغَلَبَ على ظَنِّي أنه هو، وبخاصَّة أنه «نسخ» و«كتب الكثير»؛ كما في المصدرين السابقين، وهو «المحدِّث المفيد الشاب»، و«كان إماماً، فاضلاً، متقِناً، يقظاً، صالحاً، ناسكاً؛ على صغره»؛ كما قال مُتَرْجِموه.

(٢) برقم (٢٨٤٢)، كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب في شدَّة حرِّ جهنَّم.

شَقِيقٍ عن عبدالله؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«**يُؤتَى بِجَهَنَّمَ لَهـا سَبْعُـونَ أَلْفَ زِمَامٍ يَجُرُّونَها، مَعَ كُلِّ زِمامٍ سَبْعونَ مَلَكاً**»(١).

والمَشْهورُ عن عبدِ اللهِ مَوْقوفاً.

تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بنُ حَفْصٍ(٢).

---

(١) في الأصل: «ملك»، وألحقت كلمة «سبعون» في الحاشية.

(٢) وهكذا أعلَّه الدارقطني في «التتبُّع» (ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، فقال: «ورَفْعُهُ وَهَمٌ، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء بن خالد موقوفاً».

وكذا قال الرِّباطيُّ في «فوائده»؛ كما في «النُّكت الظِّراف» (٧ / ٥١).

وقال الإمام الترمذيُّ في «سننه» (٢٥٧٣) بعد أنْ روى الحديثَ:

«وقال عبدُ الله بن عبد الرحمٰن [هو الدارميُّ]: والثوريُّ لا يرفعُه.

حدثنا عبدُ بن حُميد: حدثنا عبد الملك بن عَمْرو أبو عامرٍ العَقَدي عن سُفيان عن العلاء بن خالد؛ بهذا الإسناد، نحوه، ولم يرفَعْه».

وقال النووي في «شرح مسلم» (١٧ / ١٧٨ ـ ١٧٩):

«عُمَر بن حَفْص: ثقةٌ، حافظٌ، إمامٌ، فزيادتُه الرَّفعَ مقبولةٌ؛ كما سبق نقلُه عن الأكثرين والمحقِّقين».

قلتُ: وقال الحافظ ابنُ حَجَر في «النُّكَت الظِّراف» (٧ / ٥٢):

«وأخرجه المُفَضَّل مِن رواية عُمر بن حفص مرفوعاً، ومِن رواية مروان بن معاوية عن العلاء موقوفاً، وقال: الموقوفُ أولى».

وقد أخرجه موقوفاً ابنُ جرير في «تفسيره» (٣٠ / ١٨٨) من طريق مروان الفَزاريُّ عن العلاء به.

=

وهُو مِنَ الأصُولِ الَّتي لَمْ يُخَرِّجْها البُخارِيُّ .

[نهايةُ المُلْحَق، وبه تمَّ تحقيق النسخةِ كُلِّها]

○○○○○

= وروايةُ سفيان : التي ذكرها الترمذيُّ .

وفي قول الدارقطني أنَّ غيرهما رواه موقوفاً أيضاً .

ورواهُ ابنُ جرير (٣٠ / ١٨٨) عن أبي وائل مقطوعاً .

«وهٰذه الرواية تؤيد الوقف» ؛ كما قال أخونا الدكتور ربيع بن هادي في «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص ٦١٥) .

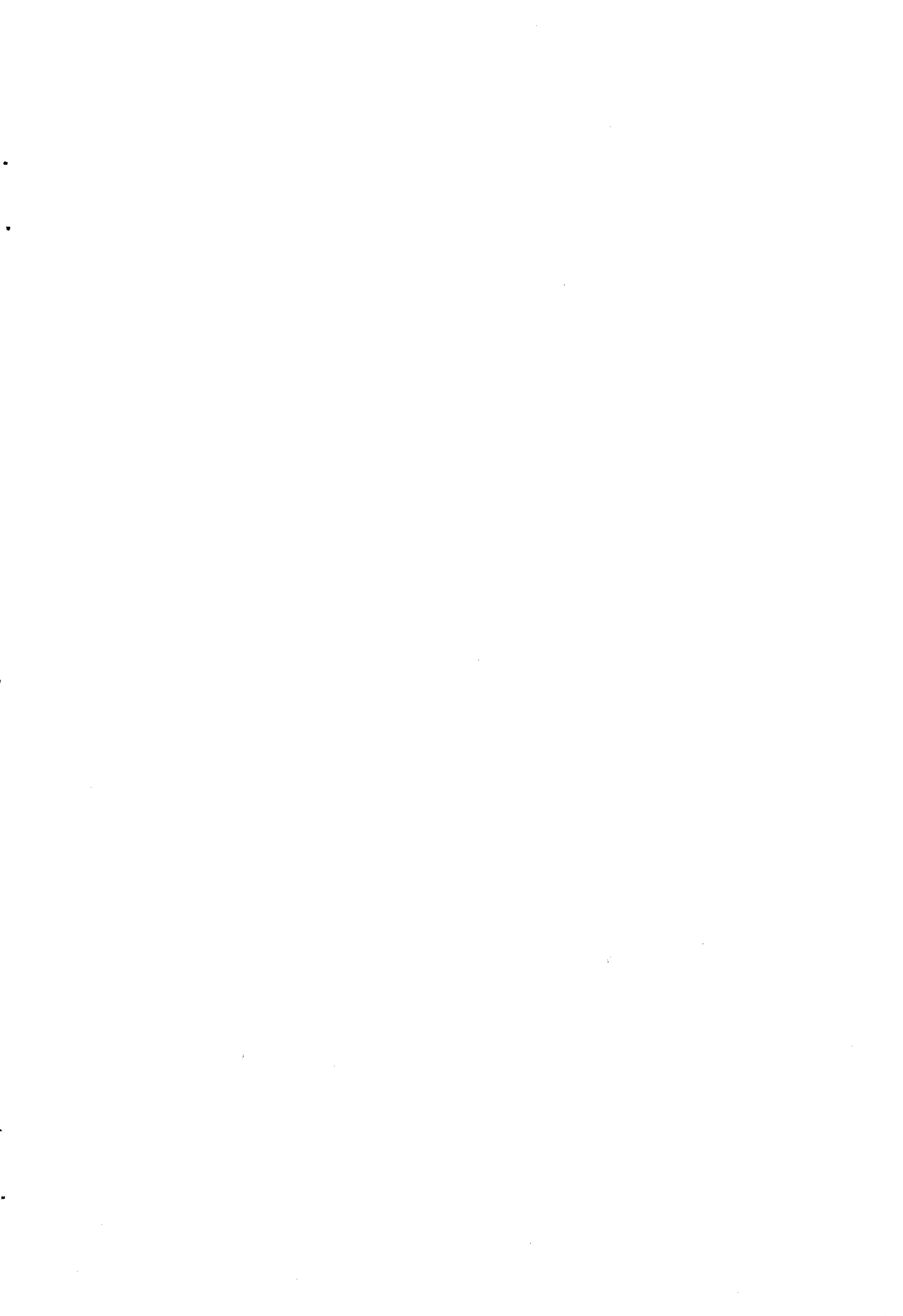
وفي العلاء بن خالد كلامٌ ؛ كما قال العُقَيليُّ وغيره .

فمثلُه لا يُعارَض برواية الجماعة .

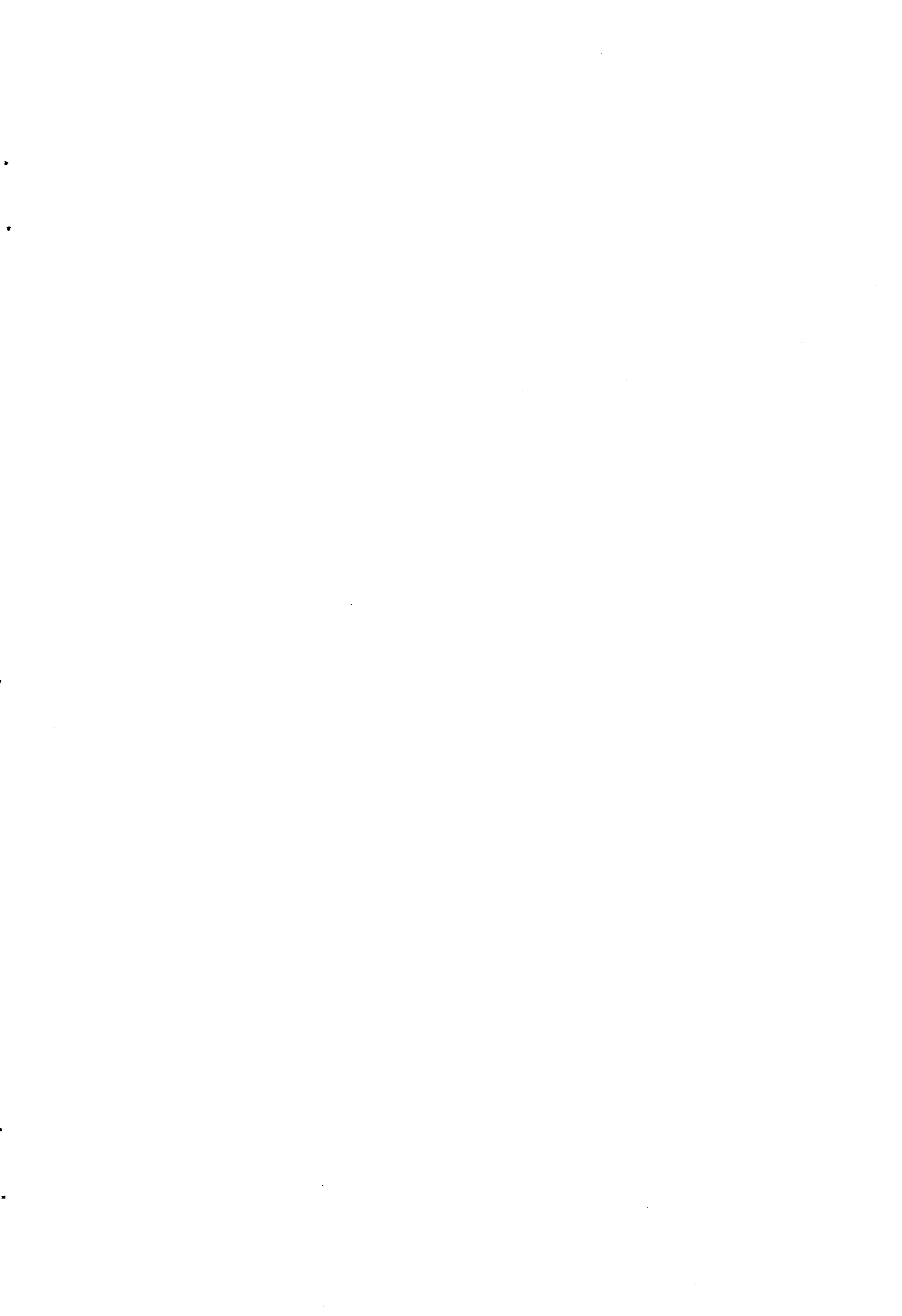
فالرَّاجحُ الوَقْفُ .

الفهارس العلميَّة

- فهرس الرواة الذين تكلَّم فيهم المصنِّف .
- فهرس الرواة المذكورين في التعليق .
- فهرس الأحاديث المخرَّجة .
- مسرد المصادر والمراجع .
- فهرس الفوائد والأبحاث .



فهرس الرواة الذين تكلَّم فيهم المصنِّف
جرحاً أو تعديلاً

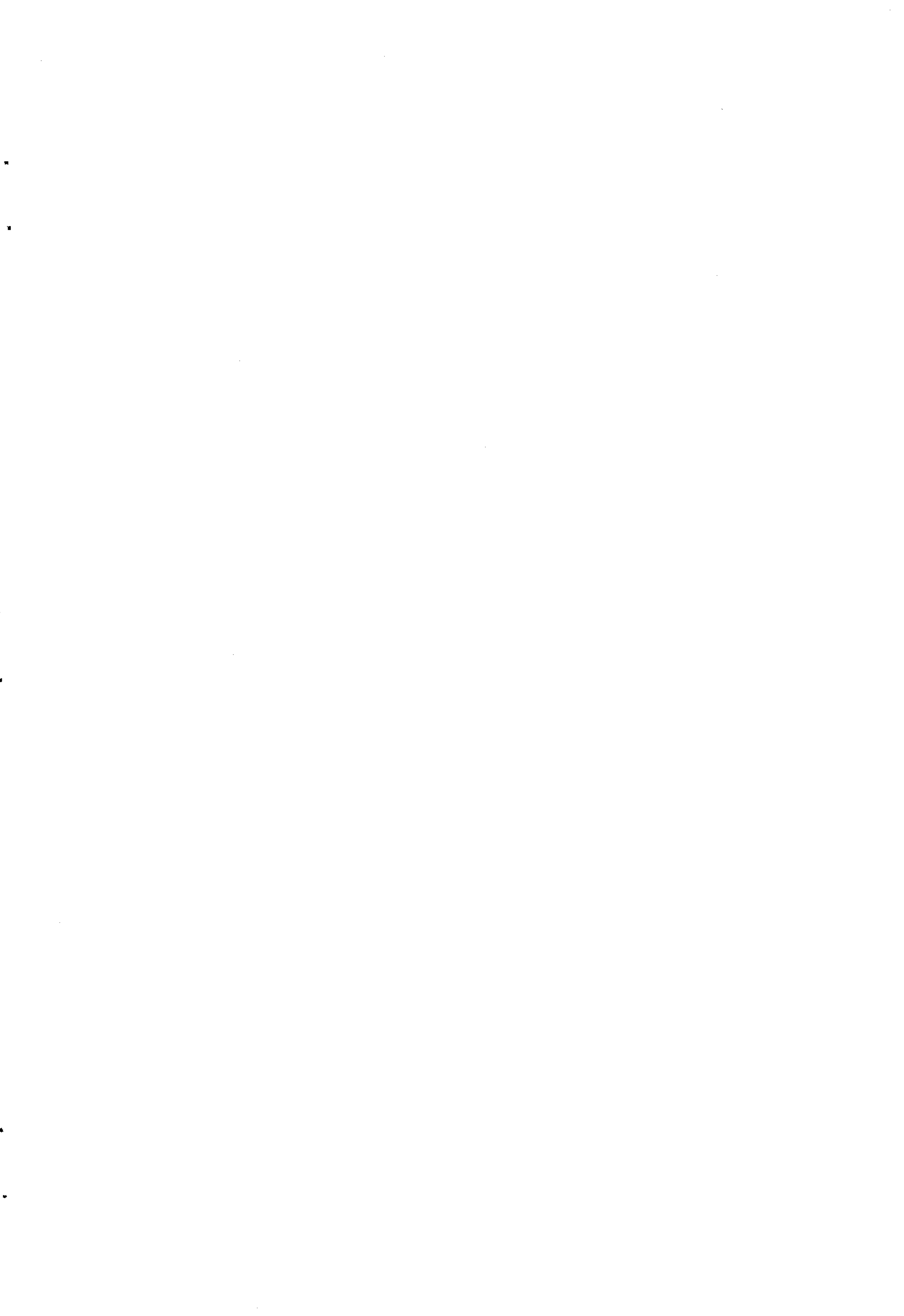


فهرس الرواة المذكورين في التعليق
جرحاً أو تعديلاً

○○○○○

فهرس الأحاديث المخرَّجة

ooooo



مسرد المصادر والمراجع

- «ابن حجر ودراسة مصنَّفاته»، شاكر عبد المنعم، بغداد.
- «أخلاق حَمَلة القرآن»، الآجُرِّي، مصر.
- «أخلاق النبيّ»، أبو الشيخ، مصر.
- «الأدب المفرد»، البخاري، مصر.
- «الأربعون حديثاً في الدعوة والدعاة»، علي حسن، الدَّمام.
- «الإرشاد في معرفة عُلماء البلاد»، الخليلي، الرياض.
- «إرواء الغليل»، الألباني، بيروت.
- «أسباب النزول»، الواحدي، مصر.
- «الاستغنا في الكنى»، ابن عبدالبر، الرياض.
- «أسد الغابة»، ابن الأثير، مصر.
- «الإكمال»، ابن ماكولا، الهند.
- «الإلزامات والتتبُّع»، الدارقطني، مصر.
- «الأم»، الشافعي، مصر.
- «الأمالي»، للشَّجَري، مصر.
- «الأمثال»، أبو الشيخ، الهند.
- «الأنساب»، السمعاني، الهند.

- «الإيمان»، ابن منده، المدينة النبوية.
- «البداية والنهاية»، ابن كثير، مصر.
- «بغية الملتمس»، الضَّبي، مصر.
- «بين الإمامين مسلم والدارقطني»، الشيخ ربيع بن هادي، الهند.
- «بيان الوهم والإيهام»، ابن القطان، مخطوط.
- «التاريخ»، ابن معين، مصر.
- «تاريخ الإسلام»، الذهبي، بيروت.
- «تاريخ بغداد»، الخطيب البغدادي، مصر.
- «تاريخ جرجان»، السهمي، الهند.
- «تاريخ دمشق»، ابن عساكر، مخطوط.
- «تاريخ دمشق»، أبو زُرعة، دمشق.
- «التاريخ الكبير»، البُخاري، الهند.
- «التحبير في المعجم الكبير»، السَّمعاني، بغداد.
- «تحريم نكاح المُتعة»، المقدسي، بيروت.
- «تحفة الأشراف»، المزِّي، الهند.
- «تدريب الراوي»، السُّيوطي، مصر.
- «تذكرة الحفاظ»، الذهبي، الهند.
- «تغليق التعليق»، ابن حجر، عمَّان.
- «تفسير القرآن العظيم»، ابن كثير، بيروت.
- «التقييد والإيضاح»، العراقي، مصر.
- «التلخيص الحبير»، ابن حجر، مصر.
- «التمهيد»، ابن عبد البر، المغرب.
- «تنوير العينين»، علي حسن، عمَّان.
- «تهذيب التهذيب»، ابن حجر، الهند.

- «تهذيب الكمال»، المِزِّي، مخطوط، وطبع بيروت.
- «التوحيد»، ابن منده، المدينة النبويَّة.
- «الثقات»، ابن حِبَّان، الهند.
- «جامع البيان»، الطبري، مصر.
- «جامع بيان العلم وفضله»، ابن عبد البرّ، مصر.
- «جامع التحصيل»، العلائي، بغداد.
- «جامع العلوم والحكم»، ابن رجب، مصر.
- «الجرح والتعديل»، ابن أبي حاتم، الهند.
- «الجمع بين رجال الصحيحين»، ابن طاهر، الهند.
- «جمع الجوامع»، السيوطي، بيروت.
- «الجوهر النقي»، ابن التركماني، الهند.
- «حلية الأولياء»، أبو نُعيم، مصر.
- «الدر المنثور»، السيوطي، بيروت ومصر.
- «الدعاء»، الطبراني، بيروت.
- «الدلائل الرفيعة»، علي حسن، مخطوط.
- «دلائل النبوة»، البيهقي، بيروت.
- «ذكر أخبار أصبهان»، أبو نُعيم، هولندا.
- «رجال صحيح مسلم»، ابن منجويه، بيروت.
- «الرد على الجهميَّة»، الدارمي، الكويت.
- «الرسالة المستطرفة»، الكتَّاني، دمشق.
- «الروض البسَّام في تخريج وترتيب فوائد تمَّام»، جاسم الدوسري، بيروت.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، بيروت.
- «السُّنن»، ابن ماجه، مصر.
- «السُّنن»، أبو داود، مصر.

- «السُّنن»، الترمذي، مصر.
- «السُّنن»، الدارقطني، مصر.
- «السُّنن»، الدارمي، دمشق.
- «السُّنن»، النسائي، مصر.
- «السُّنن الكُبرى»، البيهقي، الهند.
- «السُّنَّة»، ابن أبي عاصم، بيروت.
- «سِيَر أعلام النبلاء»، الذهبي، بيروت.
- «شذرات الذهب»، ابن العِماد، مصر.
- «شرح السنة»، البَغَوي، بيروت.
- «شرح صحيح مسلم»، النووي، مصر.
- «شرح علل الترمذي»، ابن رجب، الأردن.
- «شرح قصيدة كعب بن زهير»، ابن هشام، مصر.
- «شرح معاني الآثار»، الطحاوي، مصر.
- «شُعب الإيمان»، البيهقي، الهند وبيروت.
- «الصِّلة»، ابن بَشْكُوال، مصر.
- «الصحيح»، ابن حِبَّان، بيروت.
- «الصحيح»، ابن خزيمة، بيروت.
- «الصحيح»، البخاري، مصر.
- «الصحيح»، مسلم، مصر.
- «الضعفاء»، العُقيلي، بيروت.
- «الضعفاء»، النسائي، بيروت.
- «ضعيف الجامع الصغير»، الألباني، بيروت.
- «طبقات الحُفَّاظ»، السيوطي، مصر.
- «طبقات الحنابلة»، ابن أبي يعلى، مصر.

- «طبقات الشافعية الكبرى»، السُّبكي، مصر.
- «طبقات عُلماء الحديث»، ابن عبد الهادي، بيروت.
- «الطبقات الكبرى»، ابن سَعْد، بيروت.
- «العِبَر في أخبار مَن عَبَر»، الذهبي، الكويت.
- «العُزلة»، الخَطَّابي، دمشق.
- «العلل»، ابن أبي حاتم، مصر.
- «العلل»، ابن المديني، بيروت.
- «العلل»، أحمد، بيروت.
- «العلل»، الدارقطني، بيروت.
- «العِلَل الكبير»، الترمذي، عمَّان.
- «العِلل المتناهية»، ابن الجوزي، الهند.
- «عمل اليوم والليلة»، النسائي، ، بيروت.
- «العلوّ»، الذهبي، مصر.
- «علوم الحديث»، ابن الصلاح، دمشق.
- «فتح الباري»، ابن حجر، مصر.
- «فتح الباقي»، زكريا الأنصاري، المغرب.
- «فتح المغيث»، السخاوي، مصر.
- «الفتوحات الربانية»، ابن علاَّن، مصر.
- «فيض القدير»، المُناوي، مصر.
- «القاموس المحيط»، الفيروزآبادي، بيروت.
- «القراءة خلف الإمام»، البيهقي، بيروت.
- «قضاء الحوائج»، ابن أبي الدنيا، مصر.
- «الكاشف في تصحيح رواية البُخاري لحديث المعازف»، علي حسن، الدَّمام.

- «الكامل»، ابن عدي، بيروت.
- «كشف الأستار»، الهيثمي، بيروت.
- «كشف أوهام المدخل»، عبد الغني الأزدي، الأردن.
- «اللآلىء المصنوعة»، السيوطي، مصر.
- «اللُّباب في تهذيب الأنساب»، ابن الأثير، بيروت.
- «لسان الميزان»، ابن حجر، الهند.
- «مجمع الزوائد»، الهيثمي، مصر.
- «المجموع»، النووي، مصر.
- «المحلَّى»، ابن حزم، مصر.
- «مختصر سُنن أبي داود»، المنذري، مصر.
- «المراسيل»، ابن أبي حاتم، بيروت.
- «المراسيل»، أبو داود، بيروت.
- «المستدرك»، الحاكم، الهند.
- «المسند»، أبو عَوانة، الهند.
- «المسند»، أبو يعلى، دمشق.
- «المسند»، أحمد، مصر.
- «المسند»، الحُميدي، الهند.
- «المسند»، الشافعي، مصر.
- «المسند»، الطيالسي، الهند.
- «مسند أبي بكر»، المروزي، بيروت.
- «مسند الشهاب»، القُضاعي، بيروت.
- «مشارق الأنوار»، القاضي عياض، مصر.
- «مشكل الآثار»، الطحاوي، بيروت والهند.
- «مصباح الزجاجة»، البوصيري، بيروت.

- «المصباح المنير»، الفيُّومي، مصر.
- «المصنَّف»، ابن أبي شيبة، الهند.
- «المصنَّف»، عبد الرزاق، بيروت.
- «المطالب العالية»، ابن حجر، الكويت.
- «المعجم»، الإسماعيلي، مخطوط.
- «المعجم الأوسط»، الطبراني، الرياض.
- «معجم البلدان»، ياقوت الحَمَوي، بيروت.
- «المعجم الصغير»، الطبراني، عمَّان.
- «المعجم الكبير»، الطبراني، بغداد.
- «معرفة السنن والآثار»، البيهقي، مصر.
- «معرفة علوم الحديث»، الحاكم، الهند.
- «المعرفة والتاريخ»، الفسوي، بغداد.
- «المقاصد الحسنة»، السخاوي، مصر.
- «المقتنى في سَرْد الكُنى»، الذهبي، المدينة النبويَّة.
- «المنتخب من السياق»، الفارسي، إيران.
- «المنتخب من المسند»، عَبْد بن حُمَيد، مكَّة.
- «المنتظم»، ابن الجوزي، الهند.
- «المنتقى»، ابن الجارود، مصر.
- «المؤتلف والمختلف»، الدارقطني، بيروت.
- «موارد الظمآن»، الهيثمي، مصر.
- «موضح أوهام الجمع والتفريق»، الخطيب البغدادي، الهند.
- «الموطأ»، مالك بن أنس، مصر.
- «ميزان الاعتدال»، الذهبي، مصر.
- «الناسخ والمنسوخ»، ابن شاهين، الأردن.

- «النجوم الزاهرة»، ابن تَغْري، مصر.
- «نصب الراية»، الزيلعي، الهند.
- «نظم العقيان»، السيوطي، أمريكا.
- «النكت الظِّراف»، ابن حجر، الهند.
- «نهاية البداية والنهاية»، ابن كثير، بيروت.
- «الوافي بالوفيات»، الصفدي، بيروت.
- «هَدْي الساري»، ابن حَجَر، مصر.

ooooo

فهرس الفوائد والأبحاث

التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان ـ هاتف (٦٤٨٩٧٥) ـ ص.ب (١٨٢٧٤٢)